

مِكَلَةُ الْفَقْرِ وَكِيفَ عَالَمَهَا الْإِسْلَامُ

الدكتور يوسف القرضاوي

حقوق الطبع محفوظة

طبعة جديدة مزيدة ومنقحة

١٤٠٦ - ١٩٨٥ م

مؤسسة الرسالة - بيروت - شارع سوريا - بناية صدي وصالحة
مانف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوران



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَقَرْدَمَةُ الْكِتَابِ

ليست هذه الصحف حديثاً عن النظام الاقتصادي في الإسلام ، فإن لذلك مجالاً أرحب ، وحديثاً أوسع ، يتناول بالتفصيل أحكام الإسلام ووصاياته الخاصة بالنشاط الإنساني ، فيما يتعلق بالثروة وإنتجها وتبادلها ، وتوزيعها واستهلاكها ، وما وضع لذلك من قواعد وحدود ، أقام بها القسط ، وحقق التوازن بين حرية الفرد ومصلحة المجتمع ، وبين دين الناس ودنياه .

إن البحث في نظام الإسلام الاقتصادي بحث طويل الذيول ، قدر لي أن أعمل فيه منذ سنوات ، أثناء بحثي في فريضة الزكاة الإسلامية ، وقد أتمت بحث الزكاة بحمد الله ، ولم أفرغ بعد من البحث الآخر ، ولعل الله يعيينني على إتمامه بمدد من عنده . وما توفيقني إلا بالله .

أما حديثي هنا ، فعن جزء خاص من هذا النظام ، هو ما يتعلق بمشكلة الفقر وعلاجه ، ورعاية حقوق الفقراء ، وضمان حاجاتهم ، وصيانة كرامتهم في المجتمع المسلم ، وفي ظل الشريعة الإسلامية .

وقد عرفت الإنسانية الفقر والفقراء منذ أزمنة ضاربة في أغوار التاريخ ، وحاولت الأديان والفلسفات منذ القدم أن تخل مشكلة الفقر ، وتخفف من عذاب الفقراء . . حينما عن طريق الوصايا والمواعظ والترغيب والترهيب ، وتارة عن طريق التحليق النظري في عالم مثالي لا تفاضل فيه ولا طبقات ، ولا فقر ولا حرمان . وهو عالم يرسم على صفحات الكتب لا في واقع الناس ، وأبرز مثل لذلك جمهورية أفلاطون ، قبل بضعة قرون من ميلاد المسيح عليه السلام . وتطوراً عن طريق حركات متطرفة ت يريد معالجة الإنحراف الواقع بانحراف أشد منه ، كحركة « مزدك » في فارس بعد خمسة قرون من الميلاد ، وقد دعا إلى شيوعية الأموال والنساء !

وفي عصرنا هذا احتلت مشكلة الفقر - والمشكلة الاقتصادية على وجه عام - مكاناً فسيحاً في عقول الناس وقلوبهم ، وانخذلها المخربون والمهدمون أداة لإثارة الجماهير ، والتأثير عليها ، وكسبها إلى جانب مذاهبهم اللادينية الباطلة ، يأبه لهم أنها في صف الضعفاء وفي خدمة الفقراء ، وساعد على ذلك جهل المسلمين بنظام الإسلام ، وتأثيرهم بالدعويات المضللة التي مسحت صورته ، وشوهرت حاله ، مستغلة في ذلك الواقع الكثيف لحياة المسلمين ، والأفهام الخاطئة لبعض علمائهم في عهود الإنحطاط .

ولهذا وجب على كل من عنده علم من الإسلام أن يبين للمسلمين حقيقة ما بعث الله به محمداً - صلى الله عليه وآله وسلم - من المهدى والرحمة ، وما شرع الله على يديه من أحكام ، تعالج مشكلات الفرد والمجتمع ، علاجاً يقتلع الداء من الجذور . لا مجرد علاج سطحي بمسكنات وقتية ، تخفف الألم ساعة من الزمن . ولا تستأصل جرثومة المرض .

وما عرضناه هنا من علاج الإسلام لمشكلة الفقر قد رددناه إلى أصوله ومصادره الإسلامية الخالصة من الكتاب والسنّة . وأقوال الأئمة المجتهدين من فقهاء الإسلام . حتى لا يتهمنا امرؤ متحيز أو جامد بأننا نقدم للناس إسلاماً جديداً ليس هو الإسلام الذي عرفه الصحابة ، وفهمه أبو حنيفة ومالك وغيرهما من الأئمة ، كما زعم ذلك بعض المستشرقين فيما يكتبه الدعاة إلى الإسلام اليوم .

وسيتبين للقارئ في هذه الصحف : أن نظرة الإسلام إلى الفقر وعلاجه له ، ووسائله في علاجه . ورعايته لحقوق الفقراء ، وكفالته لحاجاتهم المادية والأدبية ، تجعله مذهبًا متميزاً عن كل مذهب آخر يروج له المروجون في بلادنا وغير بلادنا في هذا الزمن .

ويتبين له أن من الخطأ البين أن ينسب الإسلام إلى أحد هذه المذاهب ، أو يُنسب أحدها إليه ، فيقال مثلاً : إن الاشتراكية من الإسلام أو الإسلام من الاشتراكية . أو يقال : إن الإسلام رأسمالي ، أو أن الرأسمالية إسلامية ! .

إن للإسلام نظرة إلى الحياة ، وإلى الإنسان ، وإلى العمل ، وإلى المال ، وإلى الفرد ، وإلى المجتمع ، تختلف في مجموعها نظرة المذاهب الأخرى ببنية

ويساريه : إنها نظرة مترفة مستقلة ، لا شرقية ولا غربية ، بل ربانية إنسانية :
 ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضْعَى ۖ وَلَوْلَمْ تَمَسَّهُ نَارٌ نُورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ نُورِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ (١)

فلندع للإسلام أصالته وشموله . وعمقه واتزانه ، وسبقه وتفوقه ، ول يكن أكرم علينا من أن نخلطه بفلسفة أو فكرة أخرى . ولندع إليه وحده - بكل يقين وشجاعة - علاجاً لكل مشكلاتنا ، وحللاً لكل عقدنا ، فهو وحده الدواء لكل داء ، والمصباح في كل ظلمة ، وما عداه من المبادئ والأنظمة التي يُروجُ لها الخادعون والمخدعون . إن هي إلا أوهام مضللة ، وأفكار متضاربة ، وتجارب فاشلة ، حسبنا منها أنها - جلها أو كلها - من صنع اليهود الخبائث ، وعمل الكفار الماكرين : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَسَارٍ بِقِيَمَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاهٌ حَقٌّ إِذَا جَاءُهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوْقَهُ حِسَابٌ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ أو كَذَلِكَتِ فِي بَحْرِ الْجَيْحَنِ يَغْشِي يَمْوِجَهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلْمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَنْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكُدْ يَرَهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَلَمْ يَمْنُ نُورٍ ﴾ (٢) .

يوسف القرضاوي .
 الدوحة في شعبان ١٣٨٦ هـ
 نوفمبر ١٩٦٦ م

(١) النور : ٣٥ .

(٢) النور : ٣٩ ، ٤٠ .



مواقف الناس أمام مشكلة الفقر

وقف الناس من قديم الزمن أمام مشكلة الفقر مواقف شتى نوضحها فيما يلي :

(أ) موقف المقدسين للفقر :

فمنهم طائفة من المترهدين ، والمتزهدين ، ودعاة التقشف ، والتصوف ، زعموا أن الفقر ليس شرًا يُطلبُ الخلاص منه ، ولا مشكلة يُطلبُ لها العلاج ، بل هو نعمة من الله يسوقها من يحب من عباده ، ليظل قلبه معلقاً بالأخرة ، راغباً عن الدنيا ، موصولاً بالله ، رحيمًا بالناس ، بخلاف الغنى الذي يُطغى ويُلهي ، ويؤدي إلى البطر والبغى .

ومن هؤلاء من يقول : إن هذا العالم كله فساد ، والدنيا كلها شر وبلاء ، والخير كل الخير في التعجيل بفناء هذا العالم ، وتقصير مدة بقائه ، أو على الأقل مدة إقامة الإنسان فيه ، ولذا يجب على العقلاة التخفف من أسباب الحياة وطبياتها ، وعدم المشاركة فيها إلا بقدر ما يمسك على الإنسان الحياة .

وقد وُجدَ في الأديان الوثنية ، والأديان السماوية من يدعوه هذه الدعوة ، ويجد الفقر ويقدسه ، لأنه وسيلة لتعذيب الجسد ، وتعذيب الجسد وسيلة لترقية الروح ، وشاع هذا عند بعض متصوفة المسلمين بتأثير الثقافات الأجنبية ، التي شابت الثقافة الإسلامية الأصيلة ، وكدرت صفاءها ، كالصوفية الهندية ، والمانوية الفارسية ، والرهبانية المسيحية ، ونحوها من التحل الدخيلة على حياة المسلمين .

ولا زلت أذكر نصاً قرأته في بعض هذه الكتب ، نقاًلاً عن أحد هذه الكتب

المنزلة السابقة فيما زعموا ، يقول النص : « إذا رأيت الفقر مقبلًا فقل : مرحباً بشعار الصالحين ، وإذا رأيت الغنى مقبلًا فقل : ذنب عجلت عقوبته » !! .

ومن العبث أن نطالب هذا الصنف من الناس الذي ينظر إلى الفقر هذه النظرة ، أن يقدم لنا علاجًا لمشكلة الفقر ، وهو لا يعتبر الفقر مشكلة أصلًا .

(ب) موقف الجبريين :

وهناك طائفة ثانية تختلف هؤلاء في النظرة إلى الفقر ، وترى فيه شرًا وبلاءًا ، ولكنها ترى أنه قضاء من السماء لا يجيء معه الطب والدواء ، ففقير الفقير ، وغنى الغني بمشيئة الله تعالى وقدره ، ولو شاء الله جعل الناس كلهم أغنياء ، ومنح كلاً منهم كنز قارون ، ولكنه تعالى شاء أن يرفع بعضهم فوق بعض درجات ، يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر . ليبلوهم فيما آتاهم ، لاراد لقضائه ولا معقب لحكمه .. إلى غير ذلك من الكلام الحق الذي يُراد به الباطل .

والعلاج الذي يقدمه هؤلاء لمشكلة الفقر ينحصر في وصيتهم للفقراء أن يرضوا بالقضاء ، ويصبروا على البلاء ، ويقنعوا بالعطاء ، فالقناعة كنز لا يفني ، وثروة لا تنفد .. والقناعة عندهم هي الرضا بالواقع على أي حال .

وهذه الطائفة « الجبرية » لا تهتم بالأغنياء ، وما هم عليه من سرف وترف ، فتوجه إليهم نصيحة ما ، إنما توجه نصيحتها إلى الفقراء ، ونصيحتها : هذا قسم الله لكم فارضوا به ، ولا تطلبوا شيئاً فوقه ، ولا تحاولوا أن تغيروه .

(ج) موقف دعاء الإحسان الفردي :

وهناك طائفة ثالثة تُشارك الطائفة الثانية في محمل نظرتها إلى الفقر ، وترى فيه شرًا وبلاء كذلك ، وتعده مشكلة تتطلب الحل .

غير أن حلها لا يقتصر على وصية الفقراء بالرضا والقناعة كالطائفة الثانية ، بل تتقدم خطوة أخرى ، فتوصي الأغنياء بالبذل والإحسان ، والتصدق على الفقراء ، وتعدهم بجميل الملوية عند الله إذا استجابوا لهذه الدعوة الخيرة ، وقد تنذرهم بسوء المصير ، وعذاب السعير ، إذا قسوا على الفقير والمسكين .

وهذا الخل لا يحدُّد مقدار معيّنة تجْبَ على الأغنياء للفقراء ، ولا يفرض عقوبة خاصة على من يمتنع عن هذا الواجب ، ولا يُشرّع من الأنظمة ما يضمن وصول المعونة المطلوبة إلى مستحقيها ، فكل إعتماده : على قلوب المؤمنين ، وضيائِر المحسنين ، الذين يرجون الثواب ، وينخشون العذاب : ثواب الآخرة لمن تصدق وأحسن ، وعذاب الآخرة لمن بخل واستغنى .

وهذه هي النظرة التي اشتهرت بها الأديان السابقة على الإسلام : الاعتماد على الإحسان الفردي ، والصدقات التطوعية في علاج الفقر، بغض النظر عن الأفكار التقديسية والجبرية ، التي كانت سائدة لدى الكثيرين من رجال الأديان وسنتها . وهي النظرة التي سادت أوروبا طوال القرون الوسطى ، فلم يكن للفقراء فيها حق معلوم ، ولا نصيب مقدر محظوم ، إلا ما تجود به أنفس الخيرين من عباد الله الصالحين .

(د) موقف الرأسمالية :

وهناك طائفة رابعة ترى أن الفقر شر من شرور الحياة ، ومشكلة من مشكلاتها ، ولكن المسؤول عنه هو الفقير نفسه ، أو الحظ ، أو القدر ، أو ما شئت : لا الأمة ، ولا الدولة ، ولا الأغنياء ، فكل فرد مسؤول عن نفسه ، حر في تصرفه ، حر في ماله .

وزعيم هذه الطائفة هو قارون الذي كان من قوم موسى فبغى عليهم ، وآتاه الله من الكنوز ما إِنْ مَفَاتِحَهُ لِتَنْتَهُ بِالْعَصْبَةِ أَوْلَى الْقُوَّةِ ، وَلَا نَصْحَّهُ قَوْمَهُ بِقَوْلِهِمْ : ﴿ وَأَبْتَغَ فِيمَا أَتَكَ اللَّهُ الدَّارُ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَخْسِنْ كَمَا أَخْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾^(١) .
كان جوابه الصريح ما حكاه القرآن : ﴿ قَالَ إِنَّمَا أَوْتَتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي ﴾^(٢) .

(١) القصص : ٧٧ .

(٢) القصص : ٧٨ .

وكذلك يرى أتباع النظرية القارونية أن ما جمعوه من المال إنما جمعوه بذكائهم وحدهم ، وأن مالك المال أحق به من سواه ، وله حرية التصرف فيه بما يرى ويشاء . فإذا جاد على الفقير بشيء من ماله فهو صاحب الفضل . وحسب المجتمع في نظر هؤلاء أن يتبع الحرية للجميع ليكتسبوا ويفتنوا ، فمن تخلف منهم عن الکسب والغنى ، فليس المجتمع مسؤولاً عنه ، وليس الأغنياء مكلفين حمله والإنفاق عليه ، إلا من باب العطف والشفقة ، وابتغاء المحمدة في الدنيا ، أو الثواب في الآخرة لمن يؤمن بها .

وهذه النظرة هي نظرة الرأسمالية الخاصة التي سادت أوروبا في مطلع العصر الحديث . ولا شك أن الفقراء في المجتمع هدا شأنه ، وتلك فلسفته ، أضيع من الأيتام في مأدبة اللئام .. لا حق لهم يطالبون به ، ولا سند لهم يعتمدون عليه .

ولا عجب أن غيرت هذه الرأسمالية في أول ظهورها وعنهوانها بالقسوة البالغة ، والأنانية المفرطة ، التي لا ترحم صغيراً ، ولا تخنو على أنثى ، ولا تشفق على ضعيف ، ولا تنظر بعين العطف إلى فقير أو مسكين ، مما أكوه النساء والصبيان الصغار ، أن يذهبوا إلى المصانع يعملون بأدنى أجر ، حتى لا تسحقهم الرحى الجبارة التي لا ترحم ، ولا يدوسهم الأقواء في مجتمع الغابة الجديد ، الذي قست قلوب أهله فهي كالحجارة أو أشد قسوة .

ولكن هذه الرأسمالية التجربة قد اضطرت - تحت وطأة الظروف والثورات والحروب ، وتطور الأفكار والمذاهب الاشتراكية في العالم كله - أن تعدل موقفها ، فاعترفت للعجزين والضعفاء والفقراء بشيء من الحق ، ظل ينمو شيئاً فشيئاً - بتدخل الدولة وتنظيم القانون - حتى انتهى إلى ما يسمى الآن بـ « التأمين الاجتماعي » ، و « الضمان الاجتماعي » ، ففي التأمين يدفع المواطن مبلغاً من دخله في مقابل تأمينه عند عجزه الدائم أو المؤقت ، ويكون ما يعطى لكل فرد بنسبة ما دفع قلة وكثرة ، وهذا يكون حظ محدودي الدخل من التأمين أقل من غيرهم من ذوي الدخل الكبير ، مع أنهم هم الأكثر حاجة .

أما في الضمان فالدولة نفسها هي التي تقوم بإعطاء العجزة والمعتاجين إعانات دورية من ميزانيتها العامة ، دون أن يكونوا هم قد اشتركوا أو ساهموا بدفع شيء من مالهم .

(هـ) موقف الإشتراكية الماركسية :

الطائفة الأخرى تقول : إن القضاء على الفقر وإنصاف الفقراء ، لا يمكن أن يتم إلا بالقضاء على طبقة الأغنياء ، ومصادرة أموالهم ، وحرمانهم من ثرواتهم من أي وجه جاءت ، وفي سبيل ذلك يجب تأليب الطبقات الأخرى في المجتمع عليهم ، وإثارة الحسد والبغضاء في صدورهم ، وتأريث نيران الصراع بين هذه الطبقات بعضها وبعض ، حتى يتصر في النهاية أكثرها عدداً ، وهي الطبقة العاملة الكادحة التي يسمونها «البروليتاريا» .

ولم يكتف دعاة هذا المذهب بتحطيم طبقة الأغنياء ، ومصادرة ما ملكوا ، فذهبوا إلى محاربة مبدأ «الملكية» الخاصة نفسه ، وتحريم التملك على الناس أياً كان مصدره ، وبخاصة الأرض والمصانع والآلات ونحوها ما يُسمى «ثروات الإنتاج» .

هؤلاء هم دعاة الشيوعية والإشتراكية الثورية . . فهناك قدر متفق عليه بين النزعات الإشتراكية كلها - متطرفة ومتعدلة - هو إنكار مبدأ الملكية الفردية ومحاربته ، واعتباره مصدر كل شر ، وإن اختلفت وسائلها في محاربته . فبعضها يتخذ الطريق الدستوري الديمقراطي ، وبعضها يتتخذ طريق التغيير الثوري .

يقول جورج بورجان . وبيار رامبير في كتابهما «هذه هي الاشتراكية» :

«يقول البعض : إن الاشتراكية تعني حرية الفرد واحترامه ، فيجب آخرون : بل إنها تملك وسائل الإنتاج للشعب ، والسعى لثبت دكتاتورية الطبقة العاملة» .

أما نحن فلن نتوقف طويلاً عند هذه المناقشات الخامية ، فهي ليست حديثة

العهد ، وهذا ما لاحظه مكسيم لوروا فقال في كتابه « رواد الإشتراكية الفرنسية » : « لا شك في أن هناك اشتراكيات متعددة ، فاشتراكية بابوف تختلف أكبر الاختلاف عن إشتراكية برودون ، واشتراكية سان سيمون وبرودون تتميزان عن إشتراكية بلاتنكي - وهذه كلها لا تتشابه مع أفكار لويس بلان وكابيه وفوربيه وبيكور . وإنك لا تجد داخل كل فرقة أو شعبة إلا خصومات عنيفة تحفل بالأسى والمرارة . ولكن عاملاً مشتركاً يوحد بين هذه الاشتراكيات جميعاً ، وهدفاً واحداً يتظلمها ويقرب بينها ، وهو إلغاء الملكية الخاصة مصدر كل ظلم ، وكل جور ، وكل حيف في المجتمع »^(١) .

أما الإشتراكية « الثورية » أو « العلمية » أو « الماركسية » فليس بينها وبين الشيوعية إلا فروق ضئيلة ، كلامها يقوم على النظرة المادية للحياة والإنسان .

وكلا المذهبين يحتقر الدين ، ويعزله عن المجتمع ، ويدعو إلى دولة علمانية لا دينية ، وكلامها يقوم على العنف والصراع الدموي ، وتدمر الأوضاع القائمة بالقوة والقسوة .

يقول الأستاذ محمد عبد الله عنان : « والشيوعية تقصد إلى نفس ما تقصد إليه الإشتراكية ، والاشتراكية الخاصة ترمي في النهاية إلى الشيوع ، والإشتراكية الثورية هي شيوعية بذاتها ، لا تفترق عنها إلا في بعض الإجراءات والتفاصيل الشكلية ، ولكن الشيوعية مذهب ثوري محض في جوهره ، وفي وسائله ، لا يعرف شيئاً من الوسائل السلمية والتطورية التي تؤثرها الإشتراكية المعتدلة ، وإن ذفالشيوعية تعتمد على الثورة دون غيرها لتحقيق غاياتها ومثلها »^(٢) .

(١) « هذه هي الإشتراكية » - ترجمة محمد عيتاني ، ص : ١٣ .

(٢) « المذاهب الاجتماعية الحديثة » ص : ٩٥ .

نظرة الإسلام إلى الفقر

(أ) الإسلام ينكر النظرة التقديسية للفقر :

ينكر الإسلام على الطائفة الأولى نظرتها إلى الفقر بصفة خاصة ، وإلى الحياة الطيبة بصفة عامة ، وينكر على المتصوفين قبوهم للأفكار التي وفدت على المسلمين من المانوية الفارسية ، والصوفية الهندية ، والرهبانية النصرانية ، وما شابهها من النحل المتطرفة ، وليس في مدح الفقر آية واحدة من كتاب الله ، ولا حديث واحد يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الأحاديث الواردة في مدح الزهد في الدنيا لا تعني مدح الفقر ، فإن الزهد يقتضي ملك شيء يُزهد فيه . فالزاهد حقاً من ملك الدنيا فجعلها في يده ، ولم يجعلها في قلبه .

والإسلام يجعل الغنى نعمة يمتن الله بها ، ويطلب بشكرها ، ويجعل الفقر مشكلة بل مصيبة يستعاذ بالله منها . ويضع مختلف الوسائل لعلاجه .

وحسينا أن نذكر هنا أن الله امتن على رسوله بالغنى فقال : ﴿ وَوَجَدَكُمْ عَالَيْلَا فَأَغْنَى ﴾^(١) ، وجعل إيتاء المال من عاجل مثوبته تعالى لعباده المؤمنين : ﴿ فَقُلْتُ أَسْتَغْفِرُ رَبِّكُمْ إِنَّهُ كَانَ عَفَّارًا ﴾^(٢) يُرسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مَدَرَارًا ^(٣) وَيُعِدُّكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلُ لَكُمْ جَنَاحِتٍ وَيَجْعَلُ لَكُمْ أَنْهَرًا ^(٤) .

وقال صلى الله عليه وسلم : « نعم المال الصالح للمرء الصالح »^(٥) .

(١) الضحي : ٨ .

(٢) نوح : ١٠ - ١٢ .

(٣) قال الحافظ العراقي في تحرير أحاديث الأحياء :
رواه أحمد ، والطبراني في الكبير ، والأوسط من حديث عمرو بن العاص بسنده صحيح .

وقال تعالى لرسوله في شأن أسرى بدر : ﴿ يَتَأَبَّلُهَا الَّتِي قُلْ لَمَنِ فِي أَيْدِيهِمْ مِنَ الْأَسْرَى إِنْ يَعْلَمُ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتُكُمْ خَيْرًا مَا أَخْذَ مِنْكُمْ ﴾ ^(١)

فجعل تعويضهم عما خسروا من مال ، جزاء لما يعلم في قلوبهم من خير وبر .

والأحاديث النبوية تعتبر الفقر آفة خطيرة يُخشى سوء أثرها على الفرد وعلى المجتمع معاً ، على العقيدة والإيمان ، وعلى الخلق والسلوك ، وعلى الفكر والثقافة ، وعلى الأسرة والأمة جيّعاً . كما سيأتي .

الفقر خطير على العقيدة :

فلا شك أن الفقر من أخطر الآفات على العقيدة الدينية وبخاصة الفقر المدقع ، الذي بجانبه ثراء فاحش ، وبالأخص إذا كان الفقير هو الساعي الكادح ، والمترف هو المتسلط القاعد .

الفقر حينئذ مدعوة للشك في حكمة التنظيم الإلهي للكون ، وللارتياط في عدالة التوزيع الإلهي للرزق ، ومثل هذا هو الذي جعل شاعراً قدماً يقول :

كَمْ عَالِمٌ عَالِمٌ أَعْيَتْ مَذَاهِيَةً وَجَاهِلٌ جَاهِلٌ تَلْقَاهُ مَرْزُوقًا
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَلْبَابَ حَائِرًا وَصَرَّرَ الْعَالَمَ التَّحْرِيرَ زَنْدِيَّا
فَإِذَا لَمْ يَؤْدِ الْأَمْرُ إِلَى مَثْلِ هَذَا الضَّلَالِ الْبَعِيدِ ، أَدَى إِلَى نَظَرَةِ جَبَرِيَّةِ قَائِمَةٍ
عَلَى نَحْوِ مَا قَالَ الْقَائِلُ :

الرُّزْقُ كَالْغَيْثُ بَيْنَ النَّاسِ مُنْقَسِمٌ هَذَا غَرِيقٌ وَهَذَا يَشْتَهِي الْمَطَرًا^٢
يَسْعَى الْقَوْيُ فَلَا يَنْالُ بِسَعْيِهِ حَظًّا وَيَحْظَى عَاجِزٌ وَمَهِينٌ
هذا الإنحراف العقدي الذي نشأ من الفقر ، الناشيء من سوء التوزيع هو
الذي جعل بعض السلف يقول : إذا ذهب الفقر إلى بلد قال له الكفر خذني
معك !! وقال ذو النون المصري الصوفي : أكفر الناس ذوفاقه لا صبر له ، وقل في
الناس الصابر ! .

(١) الأنفال : ٧٠ .

فلا عجب أن يُروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كاد الفقر أن يكون كفراً »^(١).

ولا عجب أن يستعيد بالله من شر الفقر ، مقترباً بالكفر في سياق واحد ، وذلك حيث يقول : « اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر »^(٢) ، ويقول : « اللهم إني أعوذ بك من الفقر والقلة والذلة ، وأعوذ بك من أن أظلم أو أُظلم »^(٣).

الفقر خطراً على الأخلاق والسلوك :

وإذا كان الفقر خطراً على الدين باعتباره عقيدة وإيماناً . فليس بأقل خطورة عليه باعتباره خلقاً وسلوكاً ، فإن الفقير المحروم كثيراً ما يدفعه بؤسه وحرمانه - وخاصة إذا كان إلى جواره الطاعمون الناعمون - إلى سلوك ما لا ترضاه الفضيلة والخلق الكريم ، وهذا قالوا : صوت المعدة أقوى من صوت الضمير . وشر من هذا أن يؤدي ذلك الحرمان إلى التشكك في القيم الأخلاقية نفسها ، وعدالة مقاييسها كما أدى إلى التشكك في القيم الدينية .

وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم ، شدة وطأة الفقر على صاحبه ، وأثره في سلوكه : « خذوا العطاء ما دام عطاء ، فإذا صار رشوة على الدين فلا تأخذوه ، ولستم بتاركيم ، تمنعكم الحاجة والفقر »^(٤).

وفي بيان أثر الدين على المستدين . قال : « إن الرجل إذا غرم - استدان - حدث فكذب ، ووعد فأخلف »^(٥) ، وفي إشارة إلى علاقة الفقر والغنى بالفضائل والرذائل ذكر : « حديث الرجل الذي تصدق بالليل على رجل فصادفته صدقته

(١) رواه أبو نعيم في « الخلية » عن أنس .

قال العراقي : رواه البهقي في « الشعب » و« الطبراني » في الأوسط . وسنه ضعيف .

(٢) رواه أبو داود وغيره

(٣) رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، اوالحاكم عن أبي هريرة ، ورمز له في الجامع الصغير بعلامة الحسن . و« أظلم » : الأولى بفتح الألف ، والثانية بضمها .

(٤) رواه أبو نعيم في « الخلية » ، والطبراني من حديث معاذ ، وسنه ضعيف .

(٥) البخاري في باب : من استعاذ من الدين في كتاب الاستفراض والحجر والتفلس من صحيحه .

سارقاً ، فتحدث الناس بذلك ، ثم تصدق مرة أخرى على إمرأة فصادفت صدقته زانية ، فأصبح الناس يتحدثون بذلك ، تصدق الليلة على زانية ، فجاءه في النام من قال له : أما صدقتك على سارق ، فلعله أن يستعف عن سرقته ، وأما صدقتك على زانية فلعلها أن تستعف عن زناها «^(١) »فظهر بهذا أثر الغنى في استعفاف الرجل عن السرقة ، واستعفاف المرأة عن الفاحشة «^(٢) ».

الفقر خطير على الفكر الإنساني :

وليس بلاء الفقر وخطره مقصوراً على الجانب الروحي والخلقي للإنسان ، وإنما يشمل أيضاً الجانب الفكري منه ، فالفقير الذي لا يجد ضرورات الحياة وحاجاتها لنفسه وأهله وولده ، كيف يستطيع أن يفكر تفكيراً دقيقاً ولا سيما إذا كان هناك بجواره من تغص داره بالخيرات ، وتغوص خزاناته بالذهب . وقد رروا عن الإمام محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة أن الجارية أخبرته يوماً في مجلسه ، أن الدقيق نفذ ، فقال لها : « قاتلك الله ، لقد أضعت من رأسي أربعين مسألة من مسائل الفقه » ، ويرى عن الإمام الأعظم أبي حنيفة أنه قال : « لا تستشر من ليس في بيته دقيق » ، أي لأنه مشتت الفكر . مشغول البال ، فلا يكون حكمه سديداً . وذلك أن الإنفعال الحاد يؤثر على سلامة الإدراك ، وصحة الرأي كما يقرر علم النفس ، وكما جاء به الحديث الصحيح : « لا يقض القاضي وهو غضبان » وقادس الفقهاء على الغضب شدة الجوع وشدة العطش ، وغيرهما من الإنفعالات المؤثرة - وفي نحو هذا قال الشاعر :

إذا قل مال المرع قل بهاؤه وضاقت عليه أرضه وسماؤه وأصبح لا يدري وإن كان دارياً أقدامه خير له أم وراؤه

الفقر خطير على الأسرة :

والفقر خطير على الأسرة من نواح عديدة : على تكوينها ، وعلى إستمرارها ،

(١) البخاري ومسلم والنسائي من حديث أبي هريرة (الترغيب والترهيب ج ١ ص : ٢٨ ط المنبرية) .

(٢) أنظر بحث (هل للرذائل أسباب اقتصادية) من كتاب « الإسلام والأوضاع الاقتصادية » ، للشيخ محمد الغزالي .

وعلى تماستكها ، ففي تكوين الأسرة نجد الفقر مانعاً من أكبر الموانع التي تحول بين الشباب وبين الزواج ، وما وراءه من أعباء المهر والنفقة ، والإستقلال الاقتصادي ، وهذا أوصى القرآن أمثال هؤلاء أن يعتصموا بالعفاف والصبر ، حتى تواتيهم القدرة الاقتصادية : ﴿ وَلَيَسْتَغْفِفُ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحاً حَتَّى يُغَنِّيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾^(١) . كما نرى بعض الفتيات وأولياءهن من يعرضون عن راغب الزواج إذا كان رقيق الحال ، قليل المال . وهو داء قديم عرض له القرآن ونصح الآباء أن يعدلوا موازينهم في اختيار الرجال ، ويقومونهم بالصلاح ، لا بالمال وحده قال تعالى : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَنَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَامَكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغَنِّيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَسِعٌ عَلِيمٌ ﴾^(٢) .

وفي استمرار الأسرة نرى ضغط الفقر ربما غلب الدوافع الأخلاقية ، ففرق بين المرأة وزوجته على كره منه ، وربما على كره منها ، وهذا أمر اعتبره القانون الإسلامي ، فأجاز للقاضي تطليق المرأة من زوجها لاعساره وعجزه عن النفقة عليها ، رفعاً للضرر عنها ، وفقاً لقاعدة : « لا ضرر ولا ضرار » .

وفي العلاقات بين أفراد الأسرة نجد الفقر كثيراً ما يكدر صفاءها ، بل قد يمزق أواصر المحبة بينها ، بل نجد القرآن الكريم يسجل حقيقة تاريخية رهيبة ، هي أن بعض الآباء قتلوا أولادهم وفلذات أكبادهم تحت وطأة الفقر المدقع ، أو خشية الفقر المتوقع ، وهو جريمة يندى لها جبين الإنسانية خجلاً ، ويسود لها وجه الفضيلة حزناً ، فلا عجب أن أنكرها القرآن أشد الإنكار ، وحذر منها أبلغ التحذير ، فقال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أُولَدَكُمْ مِنْ إِمْلَانِكُمْ تَحْنُنُ نَرْزُقَكُمْ وَإِيَّاهُمْ ﴾^(٣) وفي سورة أخرى قال سبحانه : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أُولَدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَانِكُمْ تَحْنُنُ نَرْزُقَهُمْ وَإِيَّاهُمْ إِنْ قَتَلْتُمْ كَانَ خَطْعَانَكِيرًا ﴾^(٤) . والإيمان هو الفقر .

وإنما قال في الآية الأولى : ﴿ مِنْ إِمْلَانِكُمْ ﴾ ، للدلالة على أن الفقر حاصل فعلًا . وقال في الآية الثانية : ﴿ خَشْيَةَ إِمْلَانِكُمْ ﴾ ، للدلالة على أن الفقر هنا خوف ، وليس واقعاً بالفعل : وسواء أكان الفقر واقعاً أم مخوفاً ، لا يجوز أن

(١) النور : ٣٣ .

(٢) النور : ٣٢ .

(٣) الأعمام : ١٥١ .

(٤) الإسراء : ٣١ .

يكون سبباً لاقتراف تلك الجريمة النكراء ، وهذا الخط الكبير الذي جعله النبي صلى الله عليه وسلم بعد الشرك الأكبر .

فقد سُئلَ الرسول صلى الله عليه وسلم : أي الذنب أعظم ؟ قال : « أن تجعل الله نداً وهو خلقك ». قال : ثم أي ؟ قال : « أن تقتل ولدك مخافة أن يطعَّمَ معك »^(١) .

والإسلام بهذا يعترف بأثر العوامل الاقتصادية في السلوك البشري ، حتى إنها تطغى في بعض الأحيان ، وعند بعض البشر - للأسف - على الدوافع الفطرية الأصلية ، كعاطفة الأبوة . لكن هؤلاء الشواد ليسوا مقياساً لكل البشر في كل الأقطار ، وفي مختلف الأعصار ، وفي شتى الأحوال ، فهناك لا شك عوامل أخرى كثيرة تحكم سلوك الناس وعلاقاتهم : عوامل نفسية ودينية وأخلاقية واجتماعية لها وزنها ، ولها تأثيرها الواضح الفعال في كافة الناس .

والذى يهمنا هنا في بيان خطر الفقر أنه دفع بعض الناس أن يقتلوا أولادهم سفهَا بغير علم .

الفقر خطر على المجتمع واستقراره :

وفوق ذلك كله فالفقر خطر على أمن المجتمع وسلامته واستقرار أوضاعه . وقد رُوي عن أبي ذر أنه قال : « عجبت لمن لا يجد القوت في بيته : كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه » ؟ !

وقد يصبر المرء إذا كان الفقر ناشئاً عن قلة الموارد وكثرة الناس . أما إذا نشأ عن سوء توزيع الثروة ، وبغي بعض الناس على بعض ، وترف أقلية في المجتمع على حساب الأكثريية ، فهذا هو الفقر الذي يثير النفوس ، ويجدد الفتنة والإضطراب ، ويقوض أركان المحبة والإخاء بين الناس .

وما دام في المجتمع أ��واخ وقصور ، وسفوح وقمم ، وتخمة وفقر دم ، فإن الحقد والبغضاء يوقدان في القلوب ناراً تأكل الأخضر واليابس ، وستتسع الشقة

(١) متفق عليه .

بين الواجبين والمحرومين . ومن هنا تتخذ المبادئ المدama أو كارها بين ضحايا الفقر والحرمان والضياع .

والفقر خطير أيضاً على سيادة الأمة وحريتها واستقلالها ، فالبائس المحتاج لا يجد في صدره حماسة للدفاع عن وطنه ، والذود عن حرمات أمته ، فإن وطنه لم يطعنه من جوع ، ولم يؤمنه من خوف ، وأمته لم تقدر إليه يد العون ، لتنتشله من وحده الشقاء ..

إنه لا يبعد أن يضن بدمه في سبيل وطن قسا عليه وأشاح بوجهه عنه ، ولماذا يكون عليه هو واجب الدفاع ، ولأناس غيره حق الإستمتاع ؟ ! وكيف يدعى في غرم الوطن ويسى في غنمه ؟ !

إذا تكون كريهة أدعى لها وإذا يحاس الحيس يدعى جندب
هذا ولل الفقر أخطار سيئة أخرى على الصحة العامة ، لما يتبعه عادة من سوء التغذية ، وسوء التهوية ، وسوء السكن .. وعلى الصحة النفسية ، لما يلزمه عادة من الضجر والتبرم والقلق والسطح . وفي ذلك كل خطر على الإنتاج والاقتصاد .. إلى غير ذلك من الأخطار والأضرار .

(ب) الإسلام ينكر النظرة الجبرية للفقر :

وكما أنكر الإسلام على الطائفة الأولى نظرتها « التقديسية » للفقر ، والحرمان المادي ، والعقاب البدني على وجه العموم . ينكر على الطائفة الثانية نظرتها « الجبرية » للفقر ، وزعمها أن قضية الفقر والغنى أمر محظوظ وقدر مقسوم ، لا راد له ، ولا حيلة في دفعه ، وأن غنى الغني بمشيئة الله ، وفقر الفقير بمشيئة الله ، ومشيئته تعني رضاه ، فليرضى كل واحد بوضعه ، لا يطلب له تبديلاً ولا تغييراً .

إن هذه النظرة تعد حجر عثرة في سبيل أي محاولة لإصلاح الأوضاع الفاسدة ، أو تعديل الموازين الجائرة ، أو إقامة العدالة المرجوة ، والتكافل الإنساني المنشود .

وكان على الإسلام ، ليتم رسالته في تحرير الإنسان من رق الفقر والعزوز .

وإقرار حق الفرد في الحياة الحرة الكريمة ، وإرساء دعائم التكافل الاجتماعي . كان عليه أن يحارب تلك الفكرة الجبرية الخاطئة . التي شاعت وأخذت طريقها إلى العقول والقلوب من زمن قديم .

ومن العجب أن يُروج هذه الفكرة الأغبياء مكابرة أو خبئاً ، ويقبلها الفقراء جهلاً أو انخداعاً ، وينساق في تيارها بعض رجال الأديان غفلة أو نفاقاً .

جاء القرآن فوجد هذه الفكرة ، فدعا الأغبياء القادرین إلى الإنفاق من رِزْقِ الله على عباد الله . وفرض في أموالهم حقاً معلوماً للسائل والمحروم . فلما احتجوا بمشيئه الله وقدره . رد عليهم زعمهم ، ورماهم بالضلال المبين ، وفي ذلك جاء قول الله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفَقُوا مَا رَزَقْنَا اللَّهُ فَالَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمْهُ إِنَّ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾^(١) . وأي ضلال أبین من أن يقيد هؤلاء مشيئه الله بأهوائهم العمياء . فإذا شاء الله أن يطعم عاجزاً أو محتاجاً في رأيهم أنزل له من السماء خبزاً وإداماً ، أو سمناً وعسلاً ؟ ولو عقلوا وأنصافوا لعلموا أن الله يرزق الناس بعضهم من بعض ، وأن القادر حين يقوم بكفاية العاجز إنما يكفيه بمشيئه الله .

لقد كان من أعظم المبادئ التي غرسها الإسلام أن لكل معضلة في الكون حلّاً ، ولكل داء دواء ، فإن الذي خلق الداء ، خلق الدواء ، والذي قدر المرض قدر العلاج . فالمرض بقدر الله ، والعلاج بقدر الله ، والمؤمن الصادق يدفع قدرأً بقدر ، كما يدفع قدر الجوع بقدر الغذاء ، ويدفع قدر العطش بقدر الشرب ، ولهذا قال عمر الفاروق حين رجع من معه من الشام خشية الوباء وقيل له : أفراراً من قدر الله يا أمير المؤمنين ؟ قال : « نعم ، نفر من قدر الله إلى قدر الله » . وقبل ذلك سُئل النبي صلى الله عليه وسلم عن أدوية يتداوون بها ، وتقاه يتقوونها ؟ هل ترد من قدر الله شيئاً ؟ قال : « هي من قدر الله »^(٢) .

فإذا كان الفقر داء فإن الله جعل له دواء . . إذا كان قدرأً من الله ، فإن مقاومته والتحرر من ربنته من قدر الله أيضاً .

(٢) رواه أحمد ، وابن ماجه .

(١) يس : ٤٧ .

معنى القناعة والرضا بما قسم الله :

أما ما جاءت به الأحاديث من حث على القناعة ، والرضا بما قسم الله ، فليس معناها ترضية الفقراء بالعيش البدون والحياة الهون ، ولا القعود عن السعي إلى الغنى الحال ، والحياة الطيبة والعيش الرغيد ، ولا ترك الأغنياء في سرهن وترفه يعيشون ويعيشون .

إن القناعة والرضا بما قسم الله لا تعني شيئاً مما ذكرنا ، فإن الرسول صلى الله عليه وسلم ، كان يسأل الله الغنى ، كما يسأله التقى^(١) ، ودعا لصاحبه وخدمه أنس فكان مما قاله : « اللهم أكثر ماله »^(٢) ، وأثنى على صاحبه أبي بكر الصديق فقال : « ما نفعني مال كمال أبي بكر »^(٣) ، فماذا تعني القناعة إذن ؟

إنها تعني أمرين :

أولها : أن الإنسان بطبيعته شديد الطمع والحرص على الدنيا ، لا يكاد يشبع منها أو يرتوى ، وقد صور ذلك الحديث النبوى : « لو كان لابن آدم واديان من ذهب لابتغى ثالثاً ، ولا يملأ عين ابن آدم إلا التراب »^(٤) .

وكان لا بد للدين أن يهديه إلى الاعتدال في السعي للغنى ، والإجحاف في طلب الرزق ، وبذلك يقيم التوازن في نفسه وفي حياته . وينحى السكينة التي هي سر السعادة ، ويجنبه الإفراط والغلو ، الذي يرهق النفس والبدن معاً . ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم : « إن روح القدس نفث في روعي أن نفساً لن تموت حتى تستكمل رزقها ، فاتقوا الله وأجلوا في الطلب » .

ولو ترك الإنسان يستسلم لنزعات حرصه وطمعه ، لأصبح خطراً على نفسه ، وعلى جماعته ، فكان لا بد من توجيه طموحه إلى قيم أرفع ، ومعان

(١) رواه مسلم ولفظه : « اللهم إني أسألك الهدى والتقى والغفاف والغنى » .

(٢) رواه البخاري .

(٣) رواه أحمد ، وأبن ماجه عن أبي هريرة ، ورمز له السيوطي بعلامة الحسن .

(٤) رواه البخاري وغيره . وقد حذفنا عبارة : « لو كان له ثالث لابتغى رابعاً » ، التي كانت في الخطبة الأولى من هذا الحديث ، حيث لم نجد لها أصلية كما نبه على ذلك الشيخ الألباني في تصرifice لهذا الكتاب .

أخلد ، ورزق أبقى ، وذلك هو وظيفة الدين معه : « لا تمن عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً منهم زهرة الحياة الدنيا لنفثتهم فيه ، ورزق ربك خير وأبقى » (١) ، « زِينِ اللَّاِسْ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنْطِيرِ الْمُقْنَطَرَةِ مِنَ الدَّهِبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَمَ وَالْحَرَثِ ذَلِكَ مَنْعِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَعَابِ » (٢) * قُلْ أُوْنِيْشُكْ يَخْتَرُ مِنْ ذَلِكَ لِلَّذِينَ آتَيْتُمُونَهُمْ جَنَّتٌ تَحْمِرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَلَدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُطْهَرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِنْ أَنْهَى اللَّهِ » (٣) .

وظيفة الإيمان هنا أن يجد من سورة الحرص والطمع ، وطغيان الشراهة والجشع على النفس البشرية ، فلا تستبد بها ، وتجعلها تحيافي قلق دائم ، لا تكتفي بقليل ، ولا تشبع من كثير ، لا يطفئ غلة طمعها ما عندها ، فتمتد عينها إلى ما عند غيرها ، ولا يشبعها الحالل فيسهل لعابها إلى الحرام .. مثل هذه النفس لا ترضي ولا تستريح ، إنها كجهنم تلتهم الملايين في جوفها ، ثم يقال لها : هل امتلأت ؟ وتقول : هل من مزيد ؟

وظيفة الإيمان أن يوجه النفوس إلى القيم المعنوية الحالية ، وإلى الدار الآخرة الباقي ، وإلى الله الحي الذي لا يموت ، ويعلم المؤمن أن الغنى - إن كان يُشد الغنى - ليس في وفرة المال ، وكثرة المتع ، وإنما هو في داخل النفس أصلاً ، وبذلك ورد الحديث : « ليس الغنى عن كثرة العرض ، إنما الغنى عن النفس » (٤) .

وثاني ما تعنيه القناعة والرضا بما قسم الله : أن تفضل الناس في الأرزاق كتفاضلهم في المواهب والملكات سنة مطردة ، اقتضتها طبيعة هذه الحياة ، ووظيفة الإنسان فيها ، وما منحه الله من إرادة و اختيار ، وما حفه به من ابتلاء و اختبار .

قال تعالى :

« وَاللَّهُ فَضَلَّ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ » (١) « إِنَّ رَبَّكَ يَسْطُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ »

(١) طه : ١٣١ .

(٢) آل عمران : ١٤ و ١٥ .

(٣) متفق عليه عن أبي هريرة .

(٤) التحل : ٧١ .

إِنَّمَا كَانَ يَعْبَادُهُ خَيْرًا يَصِيرُأَهُ (١)، ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلِيفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَتِ لَيْلَوْ كَمِّ فِي مَا أَتَكُمْ﴾ (٢) فكما أن في الناس القصير والطويل ، والدميم والجميل ، الغبي والذكي ، والضعيف والقوى ، كذلك يوجد الموسّع له والمضيق عليه . هذه طبيعة الحياة ، وهذه سنة الله التي لم يستطع الشيوعيون أنفسهم أن يغيروها ، رغم تشدّقهم بالمساواة ، ومحو الفوارق الإقتصادية بين الناس .

فالإسلام يُريد من المسلم أن يكون واقعياً ، يعترف بالحياة كما هي ، ولا يعيش حياته في هم ناصلب ، وتعب واصب ، جرياً وراء وهم كاذب .

الإسلام يُريد من المسلم ألا يكون أكبر همه النظر إلى ما أوتيه الآخرون من نعمة ، نظرة العدو المترbus الذي يأكل قلبه الحسد ، ويفعل صدره بالبغضاء ، وتتجوّل نفسه بالطمع ، فإن نظرة الإنسان إلى ما أوتيه الآخرون ، وما حرمه هو لا يجلب عليه إلا النكد والشقاء ، وأولى من ذلك أن ينظر إلى ما أوتيه هو من نعم كثيرة ، وينظر إلى من دونه من حُرم مثل هذه النعم ، فيسعد ويرضى ، ويطمئن قلبه .

فمعنى القناعة هنا أن يرضي الإنسان بما وهب الله له مما لا يستطيع تغييره ، فالمرء تحكمه مواريث جسمية وعقلية ونفسية ، وتحده البيئة والخبرة والظروف القاهرة . وفي حدود ما قدر له يجب أن يكون نشاطه وطموحه ، فلا يعيش متمنياً ما لا يتيسر له ، متطلعاً إلى ما وهب لغيره ولم يوهب له ، وذلك كتمني الشيخ أن يكون له قوة الشباب ، وتطلع المرأة الدمية إلى الحسناء في غيرة وحسد ، ونظرة الشاب القصير إلى الرجل الطويل في حسراً وتلهف ، وطموح البدوي الذي يعيش في أرض قفراً بطبعتها إلى رفاهية الحياة وأسباب النعيم .

وكما حدث في عهد الرسول ﷺ ، من تمني النساء أن يكون لهن ما للرجال فأنزل الله: ﴿وَلَا تَنْمَنُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ، بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِرِجَالٍ نِصْبَ مَمَّا أَنْتُمْ بُشِّرُوا وَلِلِّنْسَاءِ نِصْبٌ مِمَّا أَنْتُمْ بُشِّرُوا وَسَعَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ (٢) .

(١) الأنعام: ١٦٥ .

(٢) الإسراء: ٣٠ .

(٣) النساء: ٣٢ .

في حالة العسر ، وضيق الرزق ، التي تحل بالأفراد ، ولا تخلو منها حياة الناس .. وفي الأزمات الطارئة التي تحل بالأمم نتيجة حرب أو مجاعة أو نحورها ، وفي البلاد والدول التي تقل موارد其 الطبيعية عن توفير الرفاهية لأهلها ، ولا يهتمي كثير منهم سبيلاً لتنمية رزقه ، أو للهجرة من بلده - تكون القناعة بما رزق الله هي الدواء الناجع ، والبلسم الشافي ، وتطلع مثل هؤلاء الذين ذكرنا ليس طموحاً ، ولا علوهما ، إنه طمع في غير مطعم ، وقن لما لا يكون ، وحرص لا ثمرة له إلا ألم والحزن .

وهؤلاء في حاجة أن يعلموا ويوقنوا أن السعادة ليست في وفرة أعراض الحياة ، ولكنها في داخل النفس ، وأولى ما يقال لهم : « أرض بما قسم الله لك تكون أغنی الناس »^(١) ، « قد أفلح من هُدِي للإسلام وكان رزقه كفافاً وقنع به »^(٢) ، « ما قل وكفى خير ما كثر وأهلى » .

إِنَّ الْغَنِيًّا هُوَ الْغَنِيُّ بِنَفْسِهِ وَلَوْ أَنَّهُ عَارِيَ الْمَنَاكِبِ حَافِرٌ مَا كُلُّ مَا فَوْقَ الْبَسِيطَةِ كَافِيًّا إِذَا قَيَّعْتَ بَعْضَ شَيْءٍ كَافِيًّا إِذن .. فالقناعة ألا تكون جشعًا شرهاً ولا حسوداً ، ولا متطلعًا إلى ما ليس لك ، ولا في طاقة مثلك ، وبذلك تستتروح نسمات الحياة الطيبة ، التي جعلها الله جزاء للمؤمنين العاملين في الدنيا : ﴿مَنْ عَمِلَ صَلَحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْبِبَنَّهُ حَيْوَةً طَيِّبَةً﴾^(٣) ، وقد فسر علي بن أبي طالب رضي الله عنه الحياة الطيبة بالقناعة .

(ج) الإسلام ينكر إقصار على الإحسان الفردي والصدقات التطوعية :

والإسلام وإن بدا موافقاً للطائفة الثالثة في دعوتها الأغنياء إلى الصدقة والإحسان في فعل الخير ، ومواساة الضعفاء ، ومدید المعونة والتبرع لإخوانهم الفقراء - فإنه ينكر إقصارها على هذا الجانب التطوعي ، ويرى أن ترك الفقراء

(٢) رواه الترمذى ، وصححه مسلم بنحوه .

(١) رواه ابن ماجه .

(٣) النحل : ٩٧ .

والضعفاء في المجتمع تحت رحمة الأغنياء ، وما تجود بهم أيديهم أو تفيض به عواطفهم - إن هو إلا مضيعة للفقراء والمساكين ، وسائل ذوي الحاجات ، وخاصة إذا قست القلوب ، وضعف الإيمان ، وغلب الشح والأنانية على الأنفس ، وغدا المال عند أربابه أحب إليهم من الله ورسوله وموته ، كذلك المجتمع الجاهلي الذي خاطبه القرآن بقوله : ﴿ كَلَّا بَلْ لَا تَكْرِمُونَ الْيَتَمَ ﴾ (١) وَلَا تَحْضُونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ ﴿ هَذِهِ وَنَّا كُلُونَ الْتَّرَاثَ أَكْلَلَنَا ﴾ (٢) وَتَحْمِلُونَ الْمَالَ حُبَاجَّاً ﴾ (٣) ، والقصور في معالجة الفقر هنا راجع إلى طبيعة فكرة الصدقات التطوعية نفسها ، وفكرة الإحسان الفردي الاختياري ذاته ، تلك الفكرة التي يخللها الأستاذ الدكتور إبراهيم اللبناني في بحث له عن حقوق الفقراء فيقول :

« كانت فكرة الإحسان أقدم الوسائل التي استخدمتها الديانات السماوية لمعالجة مشكلة الفقر في المجتمع ، وقد اعتمدت عليها الإنسانية عصوراً طويلاً في مكافحة مظاهر البوس والفاقة ، ومساعدة جاهير الفقراء والمساكين ، ولكن هذه الفكرة على جلالتها ، وسموها ، وحسن أثرها لم يكن في مقدورها أن تستأصل الفقر من جذوره ، وتنهض بجميع العجزة والمعوزين إلى مستوى الحياة الإنسانية الكريمة ، ويرجع هذا إلى طبيعة الفكرة نفسها ، ومن ثم كان لا بد لنا أن ندرس حقائقها ، ونعرف خصائصها ، ونحدد مواضع النقص والقصور فيها ، ليتسنى لنا أن نضع أصابعنا على أسباب فشلها في تنقية المجتمع من شرور الفقر والفاقة . »

للواجبات في الحياة عادة وجهان : فهي من ناحية واجب ، ومن الناحية الأخرى حق ، فالثمن في البيع يمثل من ناحية المشتري واجباً يجب أداؤه ، ولكنه يمثل من ناحية البائع حقاً قائماً ، له أن يتضاهه ، ويستمد هذا الحق قوته من عاملين : العامل الأول أن وراءه مطالب يطالب به ويستقضيه ، ولا يتركه للإهمال أو الضياع ، والثاني أن الدولة نفسها ترى من واجبها إيصال هذا الحق إلى مستحقيه .

ونستطيع أن نقرر في ثقة واطمئنان أن العامل الأكبر في نجاح عملية

التبادل ، هو وجود فكرة الحق إلى جانب فكرة الواجب ، وأن فكرة الواجب وحدها لا يمكن أن تكفل النجاح لعملية التبادل الاقتصادي . فشعور البائع بأن الثمن حق له ومطالبته الدائمة ، عنصر أساسي لنجاح هذه العملية ، ولا يقل عن هذا وضوحاً أن تدخل الدولة إلى جانب صاحب الحق ، أمر لا غنى عنه ليصل صاحب الحق إلى حقه ، ويقوم من عليه الواجب بأداء واجبه .

كانت هذه مقدمة لا غنى عنها لفهم فكرة الإحسان . فالإحسان يمثل في أغلب الأذهان واجباً لا حقاً ، ومن ثم لم يشعر الفقير في العهد الذي سادت فيه فكرة الإحسان أن له على الغني حقاً يجب أن يطالبه به ويأخذنه منه ، ومن ثم استطاع الأغنياء أن يهملوا الإحسان دون أن يطالب الفقراء ، أو تقوم الدولة بتحصيله لهم ودفعه إليهم .

وفي فكرة الإحسان أيضاً أمور حالت دون تدخل الدولة إلى جانب الفقير ، ويرجع هذا إلى أمرين هامين : أما الأمر الأول فهو درجة الإلزام ، فإن الناس لم يشعروا إزاء الإحسان بأنه يتمتع بدرجة عالية من الإلزام - فقد عرف الناس منذ القدم أن الإلزام الخلقي وغير الخلقي تفاوت درجاته ، ولم يحدث أن رفعوا الإحسان إلى درجة عالية في سلم الإلزام .

ويجب أن يضاف إلى هذا أن الإحسان يخلو من الشروط الضرورية لتدخل الدولة ، فالدولة يمكن أن تجبي ضريبة محدودة المقادير مبينة الشروط ، ولكنها لا تستطيع أن تجبي الإحسان ، لأنه خال من هذه المقومات . فليس هناك تحديد لمقاديره . ولا بيان واضح دقيق لمن يجب عليه الإحسان ، ومتى يجب .

يقي الإحسان إذن مجرد واجب ، وقد ما قد كان يتمتع به من قوة لو أنه وصل إلى مرتبة الحق وعinet مقاديره ، فتمكنت الدولة من جايته وتوزيعه ، وقد كان هذا الوضع من أسباب عجزه وفشلها ، فقد أصبح الأمر كله موكلولاً إلى الأغنياء ، متروكاً لدى شعورهم بواجبهم إزاء الفقراء والمعوزين ، وهو شعور يغالبه الحب الطبيعي للهال ، والنفور من بذلك وإنفاقه . فكانت النتيجة أن انصرف الناس عن الإحسان تدريجياً ، وسقط الفقير في هوة سحيقة من البؤس والعزوز ، دون أن يجد له من نظام المجتمع عوناً أو كافلاً .

وإجمال القول : أن الإحسان مبدأ ضعيف في ذاته ، عاجز عن أن يعالج مشكلة الفقر علاجاً شافياً ، فهو من ناحية : لم يحدد المبلغ المطلوب بما يتناسب وحاجة الفقراء في المجتمع ، ومن الناحية الأخرى لم يتمتع بدرجة عالية من الإلزام تكفل دوامه وانتظامه . ومن ثم كانت حصيلته ضئيلة وغير مستقرة .

وزاد الطين بلة أنه واجب فردي متrocك لـإرادة الفرد ومشيئته ، وليس للدولة أن تتدخل في جيابته من الشعب ، وإنفاقه على الفقراء والمساكين ، فلم يكن ثمة ما يكفل أداءه منظماً ، وهذا لم يلبث أن دب إليه دبيب الضعف والإضمحلال في كل المجتمعات الإنسانية ^(١) .

(د) الإسلام ينكر النظرة الرأسالية :

وكما ينكر الإسلام فكرة الاقتصار على الإحسان الفردي الاختياري ، ينكر أيضاً اعتبار الغني هو المالك الحقيقي ماله وثروته ، وهو صاحب الحق الأول والأخير فيها ، يتصدق منها على من يشاء ، ويبخل إن شاء ، ويسرف على شهواته إن شاء كما هي نظرة الرأسالية المطلقة ، نظرة قارون الذي فضل المال كله إلى نفسه ، وجد نعمة ربّه ، وبغى على حق قومه ، فخسف الله به وبداره الأرض : **﴿فَكَانَ لَهُ مِنْ فِتْنَةِ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُنْتَصِرِينَ﴾** ^(٢) .

إن الإسلام ينكر هذه النظرة من أساسها ، ويرى أن المال مال الله ، هو خالقه وواهبه ، وأن الغني مستخلف فيه وأمين عليه ، بعبارة أخرى : هو نائب عن المالك الأصلي في رعايته وتنميته وتصريفه ، وفقاً لأوامره ومرضاته . قال تعالى : **﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ﴾** ^(٣) وقال : **﴿وَأَتُوْهُمْ مِنَ مَالِ اللَّهِ الَّذِي ءاَتَنَّكُمْ﴾** ^(٤) وقال : **﴿أَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَكُمْ﴾** ^(٥) ، فالمال في يد الغني إنما هو في الحقيقة مال الله عنده ، ورزق الله لديه .

(١) صفحة : ٢٤٢ ، ٢٤٣ من كتاب مجمع البحوث الإسلامية ، « المؤشر الأول » القاهرة .

(٢) الفقصص : ٨١ .

(٣) الحديد : ٧ .

(٤) البقرة : ٢٥٤ .

(٥) النور : ٣٣ .

ومن هنا يوجب الله تعالى : خالق الإنسان ، وخالق المال ، وخالق الكون كله على الأغنياء حقاً معلوماً في أموالهم ، بل في أموال الله التي آتاهما ، واستخلفهم عليها ، ولا يكتفي الإسلام هنا بمجرد الوعظ والترغيب والترهيب ، والدعوة إلى البذل والتصدق ، فهذا وحده لا يكفي إذا قست القلوب ، وسقمت الضمائر ، وضعف الإيمان .. ولكنكه يضم إلى ذلك تدخل الدولة باسم الشع ، لتأخذ من الأغنياء ، وترد على الفقراء ، فمن أبى أن يطيع قانون الله ، قوتل على ذلك حتى ينقاد للحق طوعاً أو كرهاً .

وبهذا يجمع الإسلام بين الحسنين : وياخذ بكل الوسائلتين : وسيلة الإرشاد الديني ، والتوجيه الأخلاقي ، ووسيلة التشريع القانوني ، والإلزام الحكومي ، فإن الله يزع بالسلطان من لم يزعه القرآن ، وهذا أفضل ما عند الطائفة الثالثة ، وما انتهت إليه الطائفة الرابعة ، التي ترى وجوب التدخل الحكومي ، لتحقيق التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي ، الذي تطورت إليه الرأسمالية المعدلة ، وما شابها من الأنظمة التي تُضفي على نفسها صفة الإشتراكية ، وإن كانت في أساسها رأسالية كاشتراكية الدولة مثلاً .

ولكي يظل للإسلام فضله الذي لا يُداني . وتفوقه الظاهر على هذه الأنظمة المستحدثة . وذلك لما توافر له من مزايا لا تجتمع في غيره .

(أ) فله مزية السبق الزمني . فقد أقر حقوق الفقراء وضمنها ، وقاتل دونها منذ أربعة عشر قرناً . وقد قيل : الفضل للمبتدئ وإن أحسن المقتدي .

(ب) وله مزية الأصالة . فليست هذه الحقوق المفروضة ، والتشريعات الملزمة « ترقيعات » أدخلت عليه تحت ضغط الظروف والملابسات والثورات والحروب . بل هي مبادئ أساسية تدخل في صلب شريعته ، وتعود من أركانه ومبانيه العظام .

(ج) وله مزية الخلود والثبات . فإن ما أدخل على نظام لظروف طارئة ، قد يزول بظروف مغايرة . أما الإسلام فهو شريعة الله الباقية ، وكلمته الأخيرة التي لا تقبل نسخاً ولا تبديلاً . حتى يرث الله الأرض ومن عليها .

(د) وله مزية الكمال والشمول التي لا تتحقق إلا في نظام شرعه العليم

الحكيم ، نظام بريء من قصور البشر الذاتي ، ومن أهوائهم التي تؤثر حتى في تقديرهم للأمور ، وحكمهم على الأشياء . وهذا الكمال يظهر هنا في أمرين :

أولهما : أن التأمين الاجتماعي الذي أقرته النظرية الغربية الحديثة ، يقوم على أساس إعطاء المؤمن له من التعويضات والمساعدات بنسبة ما دفع من أقساط ، طوال سنوات عمله ، لا على أساس حاجياته الحقيقة التي تلح عليه ، وطالبه بإشباعها ، فمن كان دفع أكثر ، أعطي أكثر ، ومن دفع أقل كان نصيبه أقل ، مهما تكاثرت عليه الحاجات . وذوو الدخل المحدود يدفعون دائمًا أقل .

أما التأمين الاجتماعي الذي يتحققه الإسلام لأبنائه ، فلا يقوم على اشتراط دفع أقساط سابقة ، ولا يعطي المحتاج منهم على قدر ما دفع ، بل على قدر ما يشيع حاجاته ، ويزيل كربته ، ويفرج ضائقته .

الثاني : أن الضمان الاجتماعي الغربي ما زال قاصرًا من جهتين :

الأولى : عدم شموله لكل أفراد المحتاجين .

والآخرى : قصوره عن تحقيق الكفاية التامة للفقراء والمساكين ، على النحو الذي يكفله الإسلام بنظام الزكاة وغيره ، كما سنفصل بعد ، وإنما يكتفي بإعطاء إعانة محدودة قد تكفي وقد لا تكفي .

(هـ) الإسلام ينكر النظرة الماركسية :

وأما الطائفة الأخيرة الذين لا يرون علاجًا لمشكلة الفقر إلا في تحطيم طبقة الأغنياء ، ومصادرة ما ملكوا ، وحرقهم مبدأ الملكية نفسه ، وتأليب الطبقات الأخرى على الأغنياء ، وتغذية الصراع الطبقي بوقود الحقد والعداوة ، حتى تنتصر الطبقات الكادحة ، وتقوم دكتاتورية « البروليتاريا » .

أما هؤلاء فإن الإسلام ينكر نظرتهم هذه من أساسها ، لأنها تناقض مبادئه وأصوله مناقضة صريحة .

١ - فإذا كان في الأغنياء أناس أطغتهم الغنى ، وأفسدتهم المال ، فجاروا على غيرهم ، وأكلوا حقوق الضعفاء والفقare ، فإن هناك أغنياء آخرين شكروا

نعمة المال ، وأدوا حق الله ، وحق الناس فيه ، ولا يجوز في نظر الإسلام أن تعاقب طبقة بأسها بذنب أفراد منها ، فكل إنسان مسئول عن نفسه ، وعمن يرعاه فحسب : «كُلُّ أَمْرِيٍّ إِمَّا كَسَبَ رَهِينٌ» ^(١) ، «وَلَا تَكُسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَرُرُ وَازْرَةً وَزَرَ أَخْرَى» ^(٢) بل يقص علينا القرآن الكريم أن هذا المبدأ قد أقرته الأديان السابقة أيضاً : «أَمْ لَمْ يَنْبَأْ إِنَّمَا فِي مُحْكَفٍ مُوسَىٰ ^(٣) وَمَارْيَمَ الَّذِي وَقَعَ ^(٤) الْأَتْرُرُ وَازْرَةً وَزَرَ أَخْرَى ^(٥) وَلَمْ تَقِسْ لِلْأَنْسَنِ إِلَّا مَا سَعَى ^(٦)» ^(٧) .

وهو مبدأ يقره كل عقل سليم ، وكل شرع قويم .

٢ - ثم إن الإسلام يقر مبدأ الملكية الخاصة للهال ، لأن فيها إشباعاً لدافع فطري إنساني أصيل .

ونظراً لما يترتب عليها من آثار في تقدم المجتمع ، وازدهار الاقتصاد ، لأنها الصمام المادي لبقاء الحرية المدنية والحرية السياسية .

أجل ، إن الإسلام يحدد للملك الفردي حدوداً ، ويوضع له قيوداً ، ليس هنا موضع تفصيلها ، ولكنه بصفة عامة يحترم مبدأ الملكية ويصونه ، ويحميه بقوانينه ووصاياته ، ويجعله أساساً لظامه الاقتصادي .

واستغلال أناس لملكهم بغير حق ، وجورهم فيها ، لا يقتضي فساد مبدأ الملك ذاته ، فإن الفساد في أنفس الناس ، فإن صلحت أصلحة المال في أيديهم أداة خير وإصلاح ، وفي هذا ورد الحديث الشريف : «نعم المال الصالح للرجل الصالح» ^(٨) . وهذا توجه النظرية الإسلامية إلى إصلاح الأنفس وتربيتها الصالحة أولاً ، ولكنها لا تكتفي بذلك ، ولا تقف عنده وحده ، فتضفي إلى ذلك سلطان التشريع والتنظيم ، ورقابة الدولة .

٣ - هذا إلى أن الإسلام يقيم علاقته بين الأفراد والجماعات على أساس الإخاء والتعاون ، ولا يقر العداوة بين الأفراد ، والصراع بين الطبقات .

(١) الطور : ٢١ .

(٢) الأنعام : ١٦٤ .

(٤) مر تحريره .

(٣) النجم : ٣٦ - ٣٩ .

والإسلام يرى أن الحقد والحسد والبغضاء آفات ، تأكل الأعمال الصالحة كما تأكل النار الحطب ، وتحلق الدين كما تخلق الموسى الشعر . وقد سماها النبي ﷺ ، « داء الأمم » ، دلالة على خطورها وسوء أثرها .

فإذا فسّدت ذات البين فإن الإسلام يوجب على المجتمع التدخل للإصلاح ، وإطفاء النار ، ورتوق النفوس ، ويجعل هذا العمل أفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة . وبعد هذا مقتضى الإيمان والأخوة التي فرضها الإسلام : « إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَاصْلِحُو بَيْنَ أَخْوَيْكُمْ »^(١) .

ومن ثم يرفض الإسلام بقعة ، كل مذهب ينادي بتغذية العداوة والصراع بين الأغنياء والفقراء ، أو بين الطبقات بعضها وبعض ، وكيف لا والأخوة فيه صنو الإيمان ، وثمرة الإسلام ؟ فالمؤمنون إخوة بنص القرآن ، والعباد كلهم إخوة . بنص حديث الرسول ﷺ^(٢) .

ولقد كان عبد الرحمن بن عوف ، وعثمان بن عفان وغيرهما من أغنياء الصحابة جنباً إلى جنب مع أبي هريرة ، وأبي ذر ، وبلال وغيرهم من فقراء المهاجرين . لا يحقد فقير على غني ، ولا يستعلي غني على فقير . ضمهم الإسلام في رحابه - فكانوا كما أمر الله - إخواناً .

٤ - ثم إن الإسلام لا يقبل علاج مشكلة بخلق مشكلة أخرى ، قد تكون أشد خطراً من الأولى .

والشيوعيون والإشتراكيون يحاولون حل مشكلة الفقر والمشكلة الاقتصادية عامة ، بخنق حرية الشعب ، وفرض دكتاتورية عاتية مستبدة ، تتحكم في أرزاقه وأقواته ، ولا تدع فرصة لحرية العمل أو التملك أو التصرف . ومعنى هذا بعبارة أخرى : فرض عبودية عامة على الشعب كله ، عبودية يصبح المواطنون معها ريقاً . يملكون سيد واحد ، هو الجهاز الحزبي الحاكم المسيطر على الناس ، ببوليسيه ، وجواسيسه ، وسجونه ومنافيه . والناس أمام جبروتة وإرهابه مكروهون على السمع والطاعة ، بل على التأييد والتصفيق ، عاجزون عن قول « لم ؟ »

(١) الحجرات : ١٠ .

(٢) حيث قال : « وكونوا عباد الله إخواناً » متفق عليه .

فضلاً عن قول « لا » . إذ كيف يعارضون من يملك أقواتهم وأقوات أولادهم في قبضته ، وهم لا يملكون شيئاً ! .

ولا عجب إذا وجدنا القرآن يقول : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَ الرِّزْقِ حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتُوْدَنَ ﴾ (١) ، وإنما وصف القرآن العبد الملوك بأنه : ﴿ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ ﴾ لأنه لا يملك شيئاً . فإن الملكية تعطى صاحبها نوعاً من القدرة على الحركة والتصريف ، أما السيد الحر في نظر القرآن فهو : ﴿ مَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَ الرِّزْقِ حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًا وَجَهْرًا ﴾ ، أي : هو الذي يملك ويتصرف في ملكه بالإِنفاق سراً وجهراً ، وفق ما يوحى به ضميره وإيمانه .

٥ - ومع هذا فإن الشيوعيين والإشتراكيين الماركسيين الذين صادروا حرية الشعوب ، وتحكموا في مقدراتها ، وأحصوا عليها أنفاسها ، وأعموا أملاكها ، ووسائل الإنتاج فيها - باسم مصلحة الشعب وسيطرة الشعب - لم تستطع مناهجهم الجديدة أن تخل مشكلة الفقر ، وترفع من مستوى الفقراء على الوجه الذي كان ينشده الناس فيها أول رواجها . كل ما صنعته أنها أنزلت الأغنياء إلى مستوى الفقراء ، ولم ترتفع بالفقراء إلى درجة الأغنياء .

إذا كان تعليم الفقر ، وخفض مستوى المعيشة خيراً يسعى إليه ، فقد حققه الشيوعية ، وربتها الإشتراكية الثورية .

وانخفاض مستوى المعيشة والحرمان من طيبات الحياة ، هو ما يشعر به كل من يزور روسيا ، أو الصين أو غيرها من البلاد الماركسية ، وهو ما أكدته الأرقام والإحصاءات الرسمية (٢) .

(١) النحل : ٧٥ .

(٢) وقد أذاع مكتب الإحصاء ، التابع للأمم المتحدة منذ سنوات قريبة إحصاء رسمياً ، عن متوسط الدخل السنوي للفرد في بعض دول العالم على النحو الآتي :

الولايات المتحدة	١٤٥٣	دولاراً	أي حوالى	٥٥٠	جنبياً	=
كندا	٨٧٥	دولاراً	أي حوالى	٣٠٠	جنبياً	
سويسرا	٧٤٩	دولاراً	أي حوالى	٢٩٠	جنبياً	
السويد	٧٨٠	دولاراً	أي حوالى	٢٦٠	جنبياً	

والسر في هذا التخلف الإنثاجي ، والإنخفاض المعيشي في بلاد الإشتراكية الأمم ليس راجعاً إلى سوء أو فساد في التطبيق ، بل يرجع إلى طبيعة النظام نفسه الذي يحرم التملك ، ويقتل الطموح والمواهب ، ومحطم الآمال والدوافع الفردية ، ولا يجعل للفرد قيمة أو حرية في الإنتاج أو الإستهلاك .

وهذا يؤدي حتماً إلى إنحطاط عام في الإنتاج - كما وكيفاً - يجعله دائمًا أدنى درجة من الإنتاج الرأسمالي الذي تمده الحرية بوقود لا ينطفئ ، وغذاء لا ينقطع .

وهذا التخلف الإنثاجي عن النظام الحر هو ما اعترف به زعماء الشيوعية أنفسهم ، ويحاولون التخلص من آثاره يوماً بعد يوم ، بالإبعاد عن حقيقة المذهب الماركسي ، والإقتراب من الأنظمة التي أنكروها من قبل .

٦ - وأخيراً : نرى الماركسي في مصادرها الأصلية ، لا توجه عنایتها إلى الفقراء ، والضعفاء ، والعاجزين من فئات المجتمع المحتاجة إلى الرعاية والمعونة ، إنما توجه كل همها إلى طبقة « البروليتاريا » ، أي : إلى العمال وال فلاحين لتخذل منهم أداة لقلب نظام المجتمع ، وهذه الفئات الأخرى ، ولكن ما نصيب العجزة ، والأرامل ، والشيخوخ ، وذوي العاهات البدنية والعقلية في المجتمع الماركسي ، الذي لا يعطي أحداً إلا مقابل ، وفي نظير عمل ، ويسير وفق فلسفة : « من لا يعمل لا يأكل » ؟

٢٥٥ جنهاً	أي حوالي	دولاراً	٧٧٣	ـ بريطانيا
٢٤٠ جنهاً	أي حوالي	دولاراً	٦٨٩	ـ الداغر
٢٣٥ جنهاً	أي حوالي	دولاراً	٦٧٩	ـ أستراليا
٢١٠ جنهاً	أي حوالي	دولاراً	٥٨٢	ـ بلجيكا
١٩٠ جنهاً	أي حوالي	دولاراً	٥٠٢	ـ هولندا
١٨٠ جنهاً	أي حوالي	دولاراً	٤٨٢	ـ فرنسا
١٤٠ جنهاً	أي حوالي	دولاراً	٣٧١	ـ تشيكوسلوفاكيا
١١٠ جنهاً	أي حوالي	دولاراً	٣٠٨	ـ روسيا
١٠٥ جنهاً	أي حوالي	دولاراً	٣٠٠	ـ بولندا
١٠٠ جنيه	أي حوالي	دولاراً	٢٦٩	ـ المجر
١٠ جنیهات	أي حوالي	دولاراً	٢٧	ـ الصين

نقل هذه الإحصائية الأستاذ ماهر نسيم في كتابه « النظام الشيوعي » .

إن نصيب هؤلاء - إن كان لهم نصيب - هو الفتات المزوج بالمن والأذى^(١) .

الخلاصة :

والخلاصة مما ذكرنا : « أن الإسلام يعتبر الفقر مشكلة تتطلب الحل ، بل آفة خطيرة تستوجب المكافحة والعلاج ،.. وبين أن علاجه مستطاع ، وليس محاربة للقدر ولا للإرادة الإلهية .

وهو يرفض نظرة الذين يقدسون الفقر ، ويرحبون بمقدمه ، ويعدون الغنى ذنبًا عجلت عقوبته .

ويرفض نظرة الذين يعدون الفقر قدرًا محتملاً ، لا مفر منه ، ولا علاج له إلا الرضا والقناعة .

ويرفض نظرة الذين يقتصرون في علاج الفقر على جانب الإحسان والتصدق الإختياري وحده .

وهو كذلك ينكر نظرة الرأسالية المطلقة إلى الفقراء ، وحقوقهم على الأغنياء وعلى الدولة ، ويتجاوز بعلاجه الترقيعات التي أدخلتها الرأسالية المعدلة وما شابها من أنظمة .

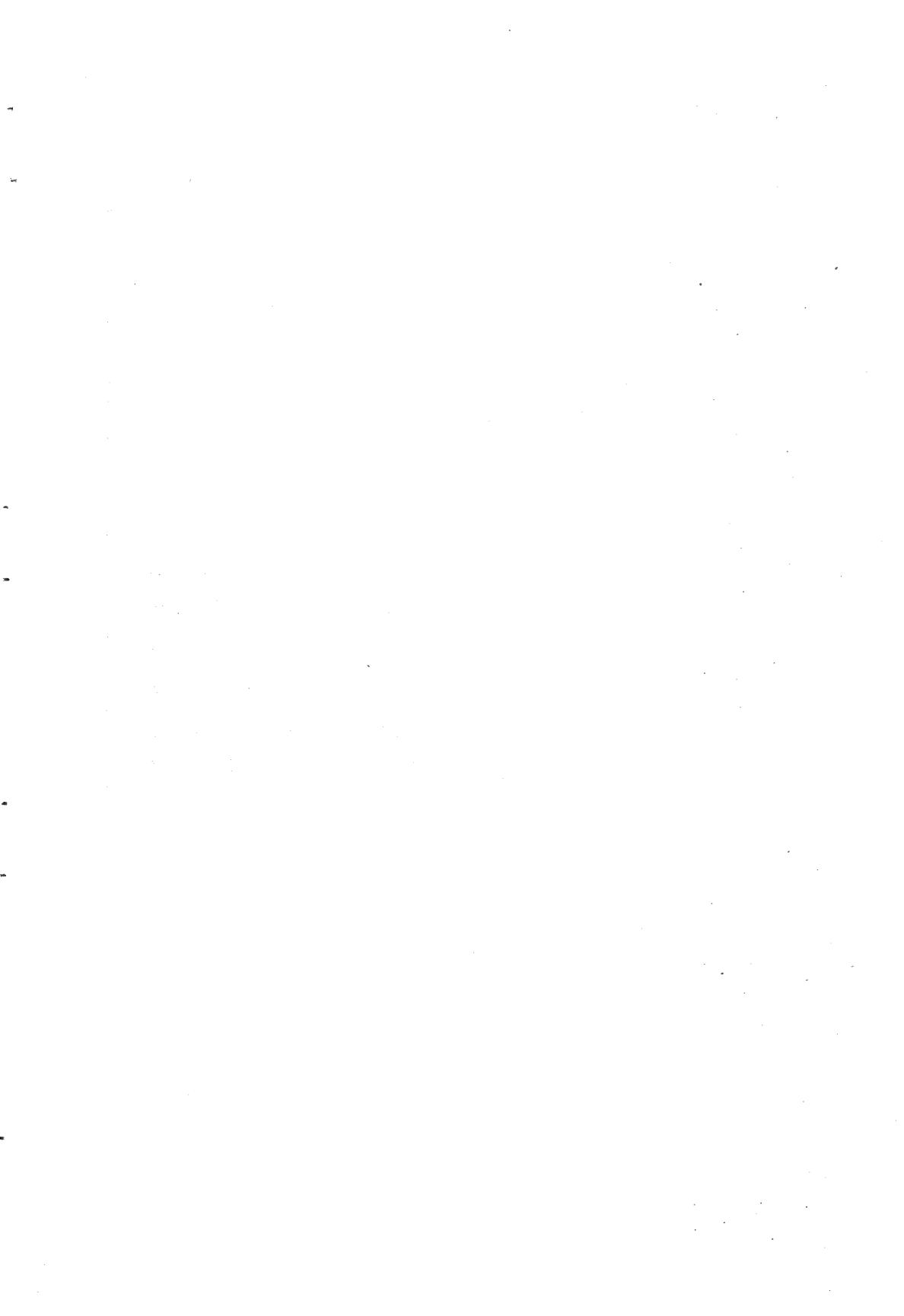
كما يرفض بشدة نظرة الذين يحاربون الغنى وإن كان مشروعاً ، والملوكية وإن كانت حلالاً ، ويررون علاج الفقر في تحطيم طبقة الأغنياء ، وإيقاد تنور الصراع بينهم وبين الفقراء ، وسائر الطبقات الأخرى .

الإسلام يرفض هذه النظارات المتطرفة الحائدة عن المراط المستقيم ، الجائحة إلى الإفراط أو التفريط . ويتقدم في علاج مشكلة الفقر بخطوات إيجابية ، ووسائل عملية واقعية ، نوضحها فيما يلي من فصول هذا الكتاب .

(١) لم نعرض هنا موقف الإشتراكية الماركسية من الدين ، وإنكارها له ، وسخريتها به ، وأضطهادها لكل دعوة إليه ، بناء على فلسفتها المادية الماحدة الملحدة ، واكتفينا هنا فقط بقدر نظرتها إلى الفقر وعلاجهما مشكلة الفقراء .

وسائل الإسلام في معالجة الفقر

- العمل .
- كفالة الموردين من الأقارب .
- الزكاة .
- كفالة الخزانة الإسلامية .
- إيجاب حقوق غير الزكاة .
- الصدقات الإِختيارية والإِحسان الفردي .



وسائل الإسلام في معالجة الفقر

أعلن الإسلام الحرب على الفقر ، وشدد عليه الحصار ، وقعد له كل مرصد ، درءاً للخطر عن العقيدة ، وعن الأخلاق والسلوك ، وحفظاً للأسرة ، وصيانة للمجتمع ، وعملاً على إستقراره وغاسكه ، وسيادة روح الإخاء بين أبنائه .

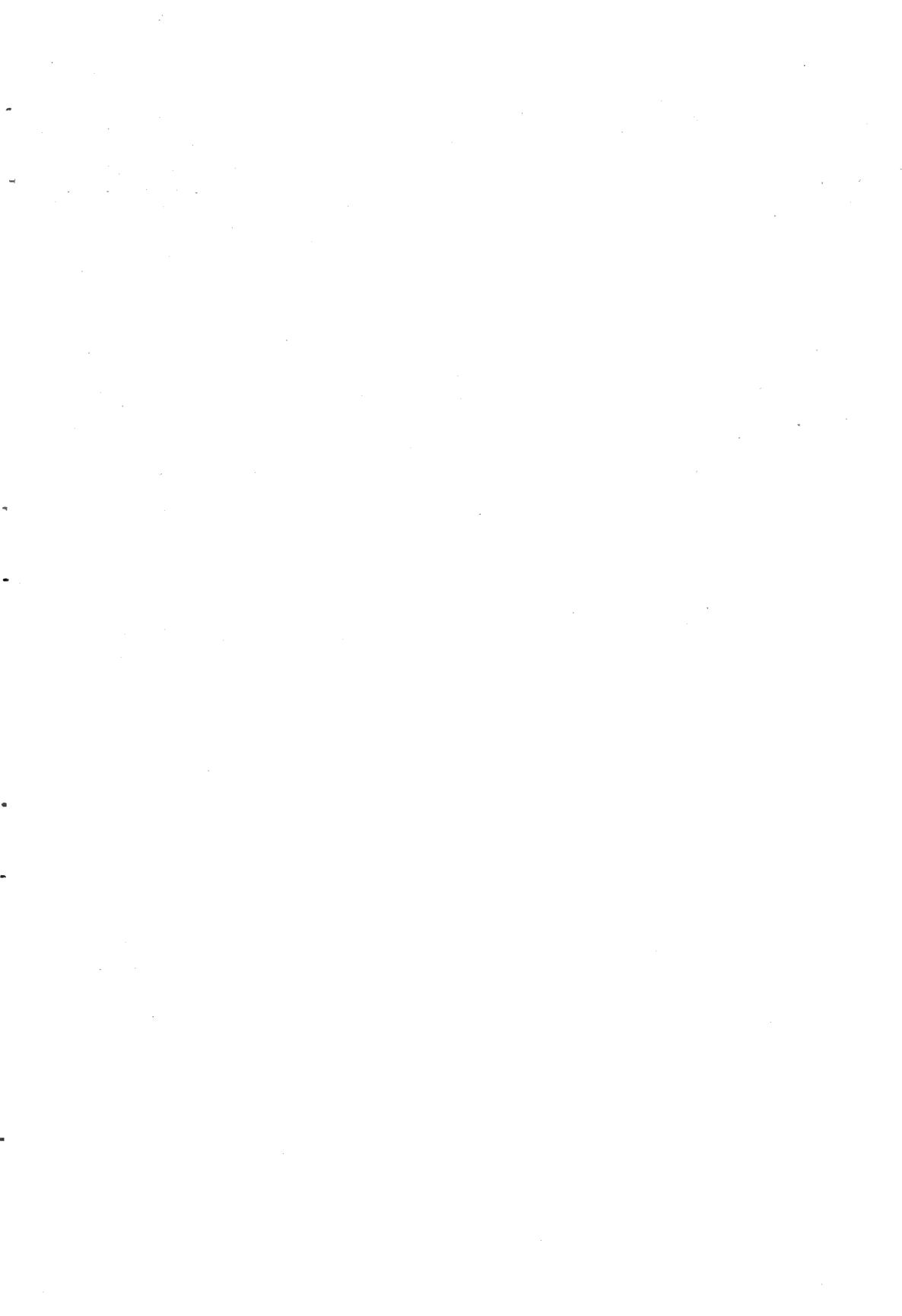
ومن هنا أوجب الإسلام أن يتحقق لكل فرد يعيش في مجتمعه ما يحيا به حياة إنسانية لائقة به ، يتوافر له فيها - على أقل تقدير - حاجات المعيشة الأصلية ، من مأكل وشرب ومسكن ، ومتلبي للصيف ، وأخر للشتاء ، وما يحتاج إليه من كتب في فنه أو أدوات لحرفه ، وأن يزوج إن كان تائقاً للزواج .

وعلى العموم يجب أن يتهيأ له مستوى من المعيشة ، ملائم لحاله ، يعينه على أداء فرائض الله ، وعلى القيام بأعباء الحياة ، ويحميه من أنبياب الفاقة والتشرد والضياع والحرمان .

ولا يجوز في نظر الإسلام أن يعيش فرد في مجتمع إسلامي - ولو كان من أهل الذمة - جائعاً أو عارياً ، أو مشرداً محروماً من المأوى ، أو من الزواج وتكون الأسرة .

ولكن ما الذي يحقق للإنسان هذه المعيشة في المجتمع الإسلامي ؟ وما الوسائل التي اتخذها الإسلام لضمان ذلك ؟

والجواب : أن الإسلام يحقق هذه المعيشة ، ويكتفلاً لأبنائه بالوسائل التالية :



الوسيلة الأولى العَمَل

إن كل إنسان في مجتمع الإسلام مطالب أن يعمل ، مأمور أن يمشي في مناكب الأرض ، ويأكل من رزق الله ، كما قال تعالى : **﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلِيلًا فَامْشُوا فِي مَا كَيْبَاهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ﴾** (١) .
والمراد بالعمل : المجهود الوعي الذي يقوم به الإنسان - وحده أو مع غيره - لإنتاج سلعة أو خدمة .

إن هذا العمل هو السلاح الأول لمحاربة الفقر ، وهو السبب الأول في جلب الثروة ، وهو العنصر الأول في عمارة الأرض التي استخلف الله فيها الإنسان ، وأمره أن يعمرها ، كما قال تعالى على لسان صالح لقومه : **﴿يَقُولُونَ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٌ غَيْرُهُ هُوَ أَنَّا مُمْكِنُ الْأَرْضِ وَأَسْتَعْمَرُ كُلَّ فِيهَا﴾** (٢)

(أ) إن الإسلام يفتح أبواب العمل - أمام المسلم - على مصراعيها ليختار منها ما تؤهله له كفايته وخبرته وميوله ، ولا يفرض عليه عملاً معيناً إلا إذا تعين ذلك لصلاح المجتمع .

كما لا يسد في وجهه أبواب العمل إلا إذا كان من ورائه ضرر لشخصه أو لل المجتمع - مادياً كان الضرر أو معنوياً - وكل الأعمال المحرمة في الإسلام من هذا النوع .

(ب) إن هذا العمل سيدر على صاحبه غلة أو ربحاً أو أجرأً ، يمكنه من إشباع حاجاته الأساسية ، وتحقيق كفايته وكفاية أسرته - ما دام النظام الإسلامي هو

(١) الملك : ١٥ .

(٢) هود : ٦١ .

الذى يحكم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ويوجهها وفقاً لأحكامه ووصاياته .

ففي ظل هذا النظام لا يحرم عامل جزاء عمله ، وثمرة جهده ، بل يُعطى أجره قبل أن يجف عرقه ، كما أمر الإسلام ، ويُعطى أجره المناسب لجهده وكفايته بالمعروف ، بلا وكس ولا شطط ، لأنه إذا أعطى أقل مما يستحق فقد ظلم والظلم من أشد المحرمات في الإسلام .

ولا يحرم من التملك إذا توافر معه من النقود ما يشتري به عقاراً ، أو منقولاً يدر عليه دخلاً ، يرفع من مستوى معيشته ، أو ينفعه في مرضه ، أو شيخوخته ، أو ينفع به ذريته وورثته من بعده .

وقد عالج الإسلام كافة البواعث النفسية ، والمعوقات العملية التي تبطّن الناس عن العمل والسعى والمشي في مناكب الأرض ، وبيان ذلك فيما يلي :

(أ) من الناس من يعرض عن العمل والسعى بدعوى التوكّل على الله ، وانتظار الرزق من السماء ، وهو لاء قد خطأهم الإسلام ، فإن التوكّل على الله لا ينافي العمل واتخاذ الأسباب ، وشعار المسلم ما قال النبي ﷺ للأعرابي الذي ترك الناقة سائبة - متوكّل على الله - فقال له : « اعقلها وتوكّل »^(١) .

شعار المسلم : « ابذر الحب وارج الشمار من رب » .

يروي الصوفية أن شقيقاً للبلخي - أحد الصالحين - ذهب في رحلة تجارية يضرب في الأرض ، ويبتغي من فضل الله . وقبل سفره ودع صديقه الزاهد المعروف إبراهيم بن أدهم . حيث يتوقع أن يمكث في رحلته مدة طويلة ، ولكن لم تمض إلا أيام قليلة حتى عاد شقيق ، ورآه إبراهيم في المسجد . فقال له متعجبًا : ما الذي عجل بعودتك ؟ قال شقيق : رأيت في سفري عجباً ، فعدلت عن الرحلة .

قال إبراهيم : خيراً ، ماذا رأيت ؟

قال شقيق : أويت إلى مكان خرب لاستريح فيه ، فوجدت به طائراً كسيحاً

(١) رواه الترمذى ، وابن ماجه ، وقال الترمذى : حسن صحيح .

أعمى ، وعجبت وقلت في نفسي : كيف يعيش هذا الطائر في هذا المكان النائي ، وهو لا يبصر ولا يتحرك ؟ ولم ألبث إلا قليلاً حتى أقبل طائر آخر يحمل له الطعام في اليوم مرات حتى يكتفي ، فقلت : إن الذي رزق هذا الطير في هذا المكان قادر على أن يرزقني ، وعدت من ساعتي .

فقال إبراهيم : عجباً لك يا شقيق ، ولماذا رضيت لنفسك أن تكون الطائر الأعمى الكسيع ، الذي يعيش على معونة غيره ، ولم ترض لها أن تكون الطائر الآخر الذي يسعى على نفسه ، وعلى غيره من العميان والمقدعين ؟ أما علمت أن اليد العليا خير من اليد السفلة !!

فقام شقيق إلى إبراهيم وقبل يده وقال : أنت أستاذنا يا أبو إسحاق !! وعاد إلى تجارتة ، وقد استدل بعض القاعدين بحديث النبي ﷺ : « لو توكلتم على الله حق توكله ، لرزقكم كما يرزق الطير . تغدو خاصاً وتروح بطاناً » ؟

والحديث نفسه يرد عليهم ، فإنه لم يضمن لها الروح ملأ البطون إلا بعد غدوها ، ومعنى الغدو هو الخروج في الغدوة في طلب الرزق ، ففيه تنبية على السعي والتخاذل الأسباب .

وقيل لأحمد بن حنبل : ما تقول فيمن جلس في بيته أو في المسجد ، وقال لا أعمل شيئاً حتى يأتيني رزقي ؟

فقال أحمـدـ : هذا رجل جهل العلم ، أما سمع قول النبي ﷺ : « جعلـ رـزـقـيـ تـحـتـ ظـلـ رـمـيـ » (١) .

وقوله حين ذكر الطير : تغدو خاصاً وتروح بطاناً ، فذكر أنها تغدو في طلب الرزق . وكان أصحاب رسول الله ﷺ ، يتجررون في البر والبحر ، ويعملون في نخيلهم ، والقدوة بهم .

إن الله جل شأنه حين خلق الأرض بارك فيها ، وقدر فيها أقواتها ، وأودع في بطونها وعلى ظهرها من البركات المذخورة ، والخيرات المنشورة ، ما يعيش به عباد الله في رغد من العيش ، كما قال الله تعالى : « وَلَقَدْ مَكَنَّكُمْ فِي الْأَرْضِ

(١) رواه أحمد من حديث ابن عمر، وإسناده صحيح كما قال العراقي.

وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعْيِشَ قَلِيلًا مَا سَكُونَ ﴿١﴾ (١). كما قال سبحانه عنه على بنى آدم : ﴿ وَلَقَدْ كَرَمْنَا بَنَى آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنْ الْطَّيْبَاتِ ﴾ (٢) .

وقال تعالى : ﴿ أَللّٰهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بَنَاءً وَصَوْرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ وَرَزَقْكُمْ مِنَ الْطَّيْبَاتِ ذَلِكَ أَللّٰهُ رَبُّكُمْ فَتَبَارَكَ أَللّٰهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٣) .

ضمن الله تعالى الرزق لجميع عباده ، بل لكل كائن حي يدب على هذه الأرض . قال تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ دَآيَةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللّٰهِ رِزْقُهَا ﴾ (٤) ، ﴿ إِنَّ اللّٰهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمُتَّبِّنُ ﴾ (٥) .

ولكن اقتضت سنته في الخلق أن هذه الأرزاق التي ضمنها ، والأقوات التي قدرها والمعايش التي يسرها ، لا تناول إلا بجهد يبذل ، وعمل يؤدى ، وهذا رتب الله سبحانه وتعالى الأكل من رزقه على المشي في مناكب أرضه ، فقال : ﴿ فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رَزْقِهِ ﴾ (٦) . فمن مشى أكل ، ومن كان قادرًا على المشي ، ولم يمش كان جديراً ألا يأكل .

وقال تعالى : ﴿ فَإِذَا قِضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللّٰهِ ﴾ (٧) . فمن سعى وانتشر في الأرض مبتغيًا فضل الله ورزقه ، كان أهلاً لأن ينال منه ، ومن قعد وتكاسل كان جديراً بأن يحرُم .

وقد روي أن عمر رأى بعد الصلاة قوماً قابعين في المسجد ، بدعوى التوكل على الله فعلاهم بدرته ، وقال كلمته الشهيرة : « لا يقعدن أحدكم عن طلب الرزق ويقول : اللهم ارزقني ، وقد علم أن النساء لا تغطر ذهباً ولا فضة ، وإن الله تعالى يقول : ﴿ فَإِذَا قِضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللّٰهِ ﴾ .

(٢) الإسراء : ٧٠ .

(١) الأعراف : ٩٠ .

(٤) هود : ٦ .

(٣) غافر : ٦٤ .

(٦) الملك : ١٥ .

(٥) الذاريات : ٥٦ .

(٧) الجمعة : ١٠ .

إن ذرة عمر إنما هي رمز لسلطة القانون ، ورقابة الحكومة وإشرافها على تنفيذ أحكام الإسلام وتوجيهاته ، فمن لم يردعه توجيه القرآن ، ردعه عقوبة السلطان .

(ب) ومن الناس من يدع العمل بحججة التبلي لطاعة الله تعالى والإنقطاع الكامل لعبادته التي من أجلها خلق الإنسان : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّا وَالْإِنْسَا إِلَّا لِيَعْبُدُونَ ﴾^(١) . فلا يجوز في نظرهؤلاء أن يستغل الإنسان بحظ نفسه عن عبادة ربه ، ولا بد عندهم لأداء حق الله من التفرغ لعبادته كالرهبان في الأديرة ، والعباد في الخلوات .

وهؤلاء علمهم الرسول ﷺ أن لا رهبانية في الإسلام ، وأن العمل الدنيوي إذا أتقن وصحت فيه النية ، وروعيت أحكام الإسلام هو عبادة في نفسه ، وإن سعي الإنسان على معيشته ليعرف نفسه أو يعول أهله ، أو يحسن إلى أرحامه وجيرانه ، أو ليعاون في عمل الخير ونصرة الحق إنما ذلك ضرب من الجهاد في سبيل الله ، وهذا قول الله سبحانه في قوله تعالى : ﴿ وَآخِرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَتَعَنُّونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخِرُونَ يُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٢) .

وعن عمر بن الخطاب قال : « ما من حال يأتيني عليها الموت - بعد الجهاد في سبيل الله - أحب إلى من أن يأتيني وأنا أنتس من فضل الله » ، ثم تلا هذه الآية^(٣) : ﴿ وَآخِرُونَ يَضْرِبُونَ ﴾ .

وقال ﷺ في الحث على التجارة : « التاجر الصدوق الأمين مع النبئين والصديقين والشهداء »^(٤) .

وقال في الحث على الزراعة والغرس : « ما من مسلم يزرع زرعاً ، أو يغرس غرساً ، فيأكل منه طير ، أو إنسان ، أو بهيمة إلا كان له به صدقة »^(٥) .

(١) المزمل : ٢٠ .

(٢) رواه سعيد بن منصور في سنته .

(٣) رواه الترمذى ، والحاكم ببيانه .

(٤) رواه البخارى .

وقال في الحث على الصناعات والحرف : « ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده » ^(١) ، « من بات كالأَّ من طلب الحلال بات مغفراً له » ^(٢) ، وفي رواية : « من أمسى كالأَّ من عمل يديه أمسى مغفراً له » ^(٣) .

وسيئل إبراهيم التخعي - أحد أئمة التابعين - عن التاجر الصدوق : أَهُو أَحَبُ إِلَيْكَ أَمْ الْمُتَرْفَعُ لِلْعِبَادَةِ ؟

فقال : التاجر الصدوق أَحَبُ إِلَيَّ ، لأنَّهُ فِي جَهَادٍ : يَأْتِيهِ الشَّيْطَانُ مِنْ طَرِيقِ الْمِكَالِ وَالْمِيزَانِ ، وَمِنْ قَبْلِ الْأَخْذِ وَالْعَطَاءِ فِي جَاهِدِهِ .

وكان الشيخ الشعراي - وهو من دعاة التصوف - يفضل الصناع على العباد ، لأن نفع العبادة مقصور على صاحبها ، أما الحرف فنفعها لعامة الناس .. وكان يقول : ما أجمل أن يجعل الخياط إبرته سبحة ، وأن يجعل النجار مشاره سبحة !

(ج) ومن الناس من يدع العمل إستهانة به ، واحتقاراً له ، كما كان الحال عند كثير من العرب الذي يحتقرن الحرف والعمل اليدوي ، حتى أن أحد الشعراء يهجو غريمه بأن أحد جدوده كان قينا ، (أي : حداداً) ، فكأنما وضع بهذا وصمة عار في جبين القبيلة إلى الأبد ! هذا وربما يفضل أحدهم سؤال الناس على أن يعمل بيده عملاً يعده ممتهناً وغير لائق بثراه . فلما جاء الإسلام بدل هذه المفاهيم المغلوطة ، ورفع من قيمة العمل أيّاً كان نوعه ، وحرق من شأن البطالة والإتكال على الآخرين ، وبين لهم أن كل كسب حلال هو عمل شريف عظيم ، وإن نظر إليه بعض الناس نظرة إستهانة أو انتقاد .

روى البخاري عن الزبير بن العوام أن النبي ﷺ قال : « لأن يأخذ أحدكم حبله ، فيأتي بحزمة الحطب على ظهره ، فيبيعها فيكيف الله بها وجهه ، خير من أن يسأل الناس ، أعطوه أو منعوه » .

فبين الحديث أن مهنة الإحتطاب على ما فيها من مشقة ، وما يحوطها من

(١) رواه البخاري .

(٢) رواه ابن عساكر عن أنس ، ورمز له السيوطي في « الجامع الصغير » بعلامة الصحة .

(٣) رواه الطبراني في « الأوسط » عن ابن عباس ، بسند رمز له السيوطي بعلامة الضعف .

نطرات الإزدراء ، وما يرجى فيها من ربح ضئيل ، خير من البطالة وتكلف الناس .

ولم يكتفى بهذا البيان النظري ، فضرب لهم مثلاً بنفسه وبالرسل الكرام من قبله فقال : « ما بعث الله نبياً إلا ورعى الغنم ». فقالوا : وأنت يا رسول الله ؟ . قال : « نعم .. كنت أرعاها على قراريط لأهل مكة » ^(١) .

وقال : « ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده ، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده » ^(٢) .

وذكر الحاكم من حديث ابن عباس : أن داود كان زراداً (يصنع الزرد والدروع) ، وكان آدم حراثاً ، وكان نوح نجاراً ، وكان إدريس خياطاً ، وكان موسى راعياً ^(٣) .

ولا عجب أن رأينا في أئمة الإسلام وأكابر علمائه ، الذين سارت بذكراهم الركبان ، وخلدتتهم آثارهم ومؤلفاتهم العلمية والأدبية - كثيرين لم ينسبوا إلى آبائهم وأجدادهم وقبائلهم ، بل نسبوا إلى حرف وصناعات كانوا يتعيشون منها ، أو - على أبعد تقدير - كان يتعيش منها آباؤهم ، ولم يجدوا هم كما لم يجد المجتمع الإسلامي على مر الأعصار أي غضاضة ، أو مهانة في الالتساب إلى تلك الحرف والصناعات ، ولا زلنا نقرأ أسماء : البزار ، والقفال ، والزجاج ، والخراز ، والخواص ، والخياط ، والصبان ، والقطان وغيرهم من الفقهاء والمؤلفين ، والعلماء المتبhrin في شتى جوانب الثقافة الإسلامية والعربية .

(د) ومن الناس من يدع العمل ، لأنه لم يتيسر له في بلده ومسقط رأسه ، وموطن أهله وعشيرته ومجتمع ألفائه وأحبابه ، فهو يكره الغربة ، وينفر من الترحال ، ويتوجس من الهجرة والضرب في الأرض ، وهو يؤثر الإقامة في موطنه مع البطالة والفقر ، على الهجرة والسفر مع السعة والغنى ، و هو لاء قد حثهم الإسلام على الهجرة ، وشجعهم على الغربة ، وبين لهم أن أرض الله واسعة ، وأن رزق الله غير محدود بمكان ، ولا محصور في جهة ، فإذا أدرك أحدهم الموت بعيداً

(٢) رواه البخاري .

(١) رواه البخاري .

(٣) رواه الحاكم .

ن أهله ، غريباً عن موطنه ، قيس له من مولده إلى مدفنه في الجنة .

يقول الرسول ﷺ : « سافروا تستغنووا » ^(١) ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَهْرِفُ سَبِيلَ اللَّهِ يَهْرِفُ فِي الْأَرْضِ مُرْعَأً كَثِيرًا وَسَعَةً ﴾ ^(٢) . وقال : ﴿ وَهُنَّ أَخْرُونَ فِي الْأَرْضِ يَتَغَيَّرُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) .

عن عبد الله بن عمرو قال : « توفي رجل بالمدينة من ولدوا فيها . فصل عليه رسول الله ﷺ وقال : « ليته مات في غير مولده ! فقال رجل : ولم يا رسول الله ؟ فقال : « إن الرجل إذا مات غريباً ، قيس له من مولده إلى منقطع أثره في الجنة » . وفي رواية : وقف رسول الله ﷺ ، على قبر رجل بالمدينة فقال : « يالله لو مات غريباً » فهل رأت البشرية تشجيعاً على السياحة والهجرة لكل غرض مشروع أروع من هذا التشجيع ؟

وعلى هدي هذه الأحاديث وأمثالها ، انطلق المسلمون الأولون في فجاج الأرض . ينشرون الدين ، ويلتمسون الرزق ، ويطلبون العلم ، ويعاهدون في سبيل الله ، وقد سُلِّلت أم مسلمة عن تفرق أولادها في شرق الأرض وغربها حتى ماتت هذا في جهة ، وأخوها في جهة أخرى .. فقلت الأم : باعدت بينهم الهمم ؟

(هـ) ومن الناس من يدع العمل والسعى في مناكب الأرض . إعتماداً على أخذه من الزكاة أو غيره من الصدقات والتبرعات التي تجبي إليه من الآخرين بغير تعب ولا عناء ، وفي سبيل ذلك يستتبع مسألة الغير ، ومدى يده إليه على ما فيها من دل النفس ، وإراقة ماء الوجه ، هذا مع أنه قوي البنية ، سليم الأعضاء ، قادر على الكسب ، كأكثر الذي نشاهدتهم في بلاد الإسلام - للأسف من المسؤولين والشحاذين . والذين نسمع بهم عند الملوك والأمراء والأثرياء ، من المستجذدين والمداحين ، وطالبي المُنْح والعطایا ، وهؤلاء قد بين لهم الإسلام أنهم ليسوا أهلاً للزكاة ولا لغيرها من الصدقات ، ما داموا أقوباء مكتسبين أو مستطيعين للكسب .

(١) رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورواته ثقات كما قال المنذري في « الترغيب » .

(٢) النساء : ١٠٠ . (٣) المزمل : ٢٠ .

ومن هنا قال النبي ﷺ ، لمن سأله أن يعطيهما من الزكاة : « لا حظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب »^(١) .

وقال عليه الصلاة والسلام : « لا تخل الصدقة لغنى ، ولا لذى مرة سوى »^(٢) ، ومعنى المرة : القوة ، والسوى : السليم الأعضاء .

وبهذا لم يجعل الرسول ﷺ ، لم تبطل كسوه حقاً في صدقات المسلمين ، وذلك ليدفع القادرين إلى العمل والكسب الحلال ، وسيأتي لذلك مزيد إيضاح عند حديثنا عن الزكاة .

كما أن الإسلام بالغ في النهي عن مسألة الناس ، والتحذير منها ، فقد روى الشیخان عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ ، قال : « ما يزال الرجل يسأل الناس ، حتى يأتي يوم القيمة وليس في وجهه مزعة لحم » ، وروى مسلم عن أبي هريرة عنه ﷺ ، قال : « من سأله الناس أموالهم تكثراً ، فإنما يسأل جرأ ، فليستقل أو ليستكثر ». ومعنى سؤاله تكثراً : أنه يسأل ليكثر ماله ، لا لضرورة أحاجاته إلى السؤال .

وفي الصحيحين عن ابن عمر أنه ﷺ ، قال - وهو على المنبر . وقد ذكر الصدقة والتغفف والمسألة : « اليد العليا خير من اليد السفل » فاليد العليا هي المتفقة ، واليد السفل هي السائلة . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لأن يغدو أحدكم فيحتطب على ظهره ، ليصدق به ، وليسعني عن الناس ، خير له من أن يسأل رجلاً أعطاه أو منعه ، ذلك بأن اليد العليا خير من اليد السفل » . وروى أحمد عن ثوبان رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « من سأله مسألة وهو عنها غني ، كانت شيئاً في وجهه يوم القيمة » ، وروى أيضاً من حديث عبد الرحمن بن عوف ، عنه ﷺ قال : « لا يفتح عبد باب مسألة ، إلا فتح الله عليه باب فقر ». وروى النسائي عن عائذ بن عمرو ، أن رجلاً أتى النبي ﷺ ، فسأله فأعطاه فلما وضع رجله على أسكفة الباب ، قال رسول الله ﷺ : « لو علمنا ما في المسألة ، ما مishi أحد إلى أحد يسأله شيئاً » .

وروى أبو داود ، والنسائي ، والترمذى عن النبي ﷺ قال : « المسائل ،

(٢) رواه الخمسة ، وأبو داود ، والنسائي .

(١) رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي .

(أي : سؤال الناس) كدح ، (أي : خموش وجروح) ، يكدح بها الرجل وجهه ، فمن شاء أبقى على وجهه ، ومن شاء ترك ، إلا أن يسأل الرجل ذات سلطان ، أو في أمر لا يجد منه بدأ» .

فيين أن السؤال يصيب الإنسان في أخص مظهر لكرامته وإنسانيته ، وهو وجهه ، ولم يستثن من ذم المسألة إلا حالتين :

الأولى : أن يسأل ولي الأمر الذي استرعاه الله إياه .

الثانية : أن يسأل في أمر لا بد منه ، ولجاجة تفهّمها على السؤال ، فهذا موضع ضرورة ، والضرورة تقدر بقدرها .

وإنما كان كل هذا التحذير ، وكل هذا التشديد ، لأن مسألة الناس كما قال ابن القيم : ظلم في حق الربوبية ، وظلم في حق المسؤول ، وظلم في حق السائل .

أما الأول : فلأنه بذل سؤاله وفقره ، وذله واستعطاه لغير الله ، وذلك نوع عبودية ، فوضع المسألة في غير موضعها ، وأنزلها بغير أهلها ، وظلم توحيده وإخلاصه .

وأما الثاني : وهو ظلمه للمسؤول - فلأنه عرضه لمشقة البذل ، أو لوم المنع ، فإن أعطاه أعطاء على كراهة ، وإن منعه منعه على إستحياء وإنماض^(١) .

وأما الثالث : وهو ظلمه لنفسه - فلأنه أراق ماء وجهه ، وذل لغير خالقه ، وأنزل نفسه أدنى المزليتين ، ورضي لها بأبخس الحالتين ، ورضي بإسقاط شرف نفسه ، وعزّة تعففه ، وباع صبره ورضاه ، وتوكله واستغناءه عن الناس بسؤالهم ، وهذا عين ظلمه لنفسه^(٢) .

إذا عرفنا ذلك ، فمن حق ولي الأمر في الإسلام ، أن يؤدب كل صحيح قادر على التكسب ، يريد أن يعيش عالة على المجتمع ، متخدًا من سؤال الناس

(١) هذا إذا سأله ما ليس عليه ، أما إذا سأله حقاً هو له عنده ، فلم يدخل في ذلك ولم يظلمه بسؤاله .

(٢) من «مدارج السالكين» ، لابن القيم ج ١ ص : ٢٣٢ ، ٢٣٣ بتصرف .

حرفة له ، أو معتمداً على أن له حقاً - في زعمه - من الزكاة ، فإن الزكاة ، على مثله حرام ، ومسألة الناس في حقه معصية ، وكل معصية لا حد فيها ولا كفارة ، يجوز للحاكم المسلم أن يعزز عليها ، وأن يؤدب من اقترفها بما يراه ملائماً من أصناف العقوبات .

وما ينبغي ذكره هنا أن النسول والشحادة لها صور وأساليب شتى ، قد تروج عند بعض الناس ، وقد يحسبونها ضرباً من العمل والسعى للمعيشة ، مع أنها - عند التأمل - ليست إلا تسولاً رخيصاً مطلباً بطلاء كاذب ، ولا أجد هنا أفضل ولا أصدق مما قاله الإمام الغزالي في « إحياءه » ، عن هذه الحرفة اللثيمية التي سماها : « الكدية » ، أي : الشحادة ، فبعد أن تحدث عن ضرورة الحرف والصناعات لانتظام المعيشة ، وعدد أنواعاً منها ، ذكر أن بعض هذه الحرف لا يمكن مباشرته إلا بعد تعلم ، وتعب في الابتداء ، وفي الناس من يغفل عن ذلك في الصبا فلا يشتغل به ، أو يمنعه عنه مانع ، فيبقى عاجزاً عن الإكتساب ، لعجزه عن الحرف ، فيحتاج إلى أن يأكل ما يسعى فيه غيره ، فيحدث من ذلك حرفتان خسيستان : اللصوصية والكدية ، (أي : الشحادة) . إذ يجمعهما أنها يأكلان من سعي غيرهما ، ثم إن الناس يحترزون من اللصوص والمكدين ، ويحفظون عنهم أموالهم ، فافتقرت الطائفتان إلى صرف عقوفهم في استباط الحيل والتدابير ، أما اللصوص ، فمنهم من يطلب أعوناً ، ويكون في يده شوكة وقوة ، فيجتمعون ويتكاثرون ، ويقطعون الطريق ، وأما الضعفاء منهم فيفزعون إلى الحيل ، إما بالنقب أو التسلق عند انتهاز فرصة الغفلة ، أو غير ذلك من أنواع التلصص الخادثة بحسب ما تنتجه الأفكار المصرفية إلى استباطها .

وأما المكدي (الشحاذ) ، فإنه إذا طلب ما سعى فيه غيره ، وقيل له : اتعب واعمل كما عمل غيرك ، فهالك والبطالة ؟ فلا يعطى شيئاً .. فافتقروا إلى حيلة في استخراج الأموال ، وتمهيد العذر لأنفسهم في البطالة ، فاحتالوا للتلعل بالعجز : إما بالحقيقة ، كجهازة يعمون أولادهم ، وأنفسهم بالحيلة ليغذروا بالعمى فيعطيون ، وإما بالتعامي ، والتفالج ، والتجانن ، والثارض ، وإظهار ذلك بأنواع من الحيل ، مع بيان أن تلك حنة أصابت من غير استحقاق ، ليكون ذلك سبب الرحمة .. وجهاة يلتمسون أقوالاً وأفعالاً يتعجب الناس منها ، حتى

تبسط قلوبهم عند مشاهدتها ، فيسخو برفع اليد عن قليل من المال في حال التعجب ، ثم قد يندم بعد زوال التعجب ولا ينفع الندم ، وذلك قد يكون بالتمسخر ، والمحاكاة ، والشعوذة ، والأفعال المضحكة ، وقد يكون بالأشعار الغريبة ، والكلام المنشور المسجع مع حسن الصوت ، والشعر الموزون أشد تأثيراً في النفس ، لا سيما إذا كان فيه تعصب يتعلق بالذاهب ، أو الذي يحرك داعية العشق من أهل المجانة ، كصنعة الطبالين في الأسواق ، وصنعة ما يشبه العوض وليس بعوض ، كبيع التعويذات ونحوها ، مما يخيل بائعه أنها أدوية ، فيخدع بذلك الصبيان والجهال .

وك أصحاب القرعة والفال من المنجمين ، ويدخل في هذا الجنس الوعاظ والمكذبون على رؤوس المتابير إذا لم يكن وراءهم طائل علمي ، وكان غرضهم استغالة قلوب العوام ، وأخذ أموالهم بأنواع الكدية ، وأنواعها تزيد على ألف نوع وألفين ... أ . هـ^(١) .

وإنها للفترة رائعة من حجة الإسلام الغزالى ، تلك التي قرن فيها بين اللصوصية وبين التسول ، والشحاذة بمختلف صورها وأنواعها ، التي تزيد على ألف والألفين كما قال : فكلا الحرفتين الخسيستين أكل لثمرات عمل الآخرين بالباطل ، واحتياط لأخذ أموالهم بأنواع من الحيل والوسائل ، التي لا يقرها عقل ولا شريعة ، إلا شريعة الشياطين ؟ ولقد نبه على أنواع من الشحاذات الخفية تدل على عمق فكرته ، وثقوب نظرته إلى أمراض المجتمع ، حتى إنه ليجعل أصحاب الكلام المسجوع المنمق ، والوعظ السطحي المزخرف ، الذي ليس وراءه طائل علمي صنفأً من المسؤولين المذمومين ؟ وصدق حجة الإسلام فيما قال .

(و) ومن الناس من يدع العمل وال усили ، عجزاً عن تدبير عمل لنفسه - مع قدرته على العمل - وذلك لقلة حيلته ، وضيق معرفته بوسائل العيش ، وطرائق الكسب .

وربما كان أهون شيء عليه أن يقعد عن السعي ، ويضع عبء نفسه وأسرته على الحاكم المسؤول ، الذي عليه أن يدبر له معونة تكفيه وتغنيه .

(١) «إحياء علوم الدين» ج ٣ صفحة : ١٩٧ ، ١٩٨ من كتاب ذم الدنيا .

فهذا يوجب الإسلام أن ييسر له سبيل العمل الملائم لملته ، يعاونه في ذلك أفراد المجتمع عامة ، وأولوا الأمر خاصة .

روى أصحاب السنن : عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - : أن رجلاً من الأنصار ، أتى النبي ﷺ فقال : « أما في بيتك شيء » ؟

قال : بل . حلس^(١) نلبس بعضه ونبسط بعضه ، وقعب^(٢) نشرب فيه الماء .

قال : « إئتني بهما » . . . فأتاه بهما فأخذها رسول الله ﷺ وقال : « من يشتري هذين » ؟

قال رجل : أنا أخذها بدرهم .

قال : « من يزيد على درهم » ؟ - مرتين أو ثلاثة .

قال رجل : أنا أخذها بدرهمين .

فأعطاهما إيه ، وأخذ الدرهمين ، وأعطاهما الأنصاري ، وقال : اشتري بأحدهما طعاماً وابنده إلى أهلك ، واشتري بالآخر قدوماً فأتني به .. فشد فيه رسول الله ﷺ ، عوداً بيده ثم قال له : « إذهب فاحتطلب وبيع .. ولا أرىتك خمسة عشر يوماً » .

فذهب الرجل يحثطب ويبيع ، فجاءه وقد أصاب عشرة دراهم !! فاشترى ببعضها ثوباً ، وبيع ببعضها طعاماً .. فقال رسول الله ﷺ : « هذا خير لك من أن تخبي المسألة نكتة في وجهك يوم القيمة؟ إن المسألة لا تصلح إلا ثلاثة: الذي فقر مدقع^(٣) ، أو الذي غرم مفظع^(٤) ، أو الذي دم موجع^(٥) » .

ففي هذا الحديث الناصع نجد النبي ﷺ ، لم يرل لأنصاري السائل أن يأخذ

(١) الحلس : كساء يوضع على ظهر الدابة ، أو يفرش ويجلس عليه .

(٢) القعب : الإناء .

(٣) المدقع : الشديد وأصله من القعاء وهو التراب .

(٤) الغرم المفظع : الدين الثقيل .

(٥) الدم الموجع : الديمة البامضة تلزمها ، أو الحمالة يتحملها في حقن الدماء وإصلاح ذات البين .. والحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة ، وحسنه الترمذى .

من الزكاة ، وهو قوي على الكسب .. ولا يجوز له ذلك إلا إذا ضاقت أمامه المسالك ، وأعفيته الحيل .. وعلى ولی الأمر أن يعيشه في إتاحة الفرصة للكسب الحلال ، وفتح باب العمل أمامه .

إن هذا الحديث يحتوي خطوات سباقية ، سبق بها الإسلام كل النظم التي لم تعرفها الإنسانية إلا بعد قرون طويلة من ظهور الإسلام .

إنه لم يعالج مشكلة السائل المحتاج بالمعونة المادية الوقتية .. كما يفكر كثيرون .

ولم يعالجها بالوعظ المجرد ، والتنفير من المسألة .. كما يصنع آخرون .

ولكنه أخذ بيده في حل مشكلته بنفسه وعلاجها بطريقة ناجعة .

علمه أن يستخدم كل ما عنده من طاقات وإن صارت ، وأن يستفاد ما يملك من حيل وإن ضرلت ، فلا يلتجأ إلى السؤال ، وعنده شيء يستطيع أن ينتفع به في تيسير عمل يعيشه .

وعلمه أن كل عمل يجلب رزقاً حلالاً هو عمل شريف كريم ، ولو كان احتطاب حزمة يحبثها فيبعها ، فيكف الله بها وجهه أن يراق ماؤه في سؤال الناس .

وأرشده إلى العمل الذي يناسب شخصه ، وقدرته ، وظروفه ، وب بيته ... وهيا له آلة العمل الذي أرشده إليه ، ولم يدعه تائهاً حيران .

وأعطاه فرصة خمسة عشر يوماً ، يستطيع أن يعرف منه بعدها مدى ملاءمة هذا العمل له ، ووفاءه بمتطلبه .. فيقره عليه ، أو يدبر له عملاً آخر .

وبعد هذا الحل العملي لمشكلته لقنه ذلك الدرس النظري الموجز البليغ ، في الزجر عن المسألة والترهيب منها ، والحدود التي تحوز في دائرتها « الذي فقر مدقع ، أو الذي غرم مفطع ، أو الذي دم موجع » .

وحبذا لو اتبعنا نحن هذه الطريقة النبوية الرشيدة .. فقبل أن نبدئ ونعيد في محاربة التسول بالكلام والمواعظ ، نبدأ أولاً بحل المشاكل . وتهيئة العمل لكل عاطل .

الخلاصة

وبهذا الذي ذكرنا يتبين لنا : أن على كل فرد مسلم أن يسعى ويعمل ويجهد ، ملتمساً الرزق في خباب الأرض ، وتحت أديم السماء ، كيما كان العمل الذي يزاوله : زراعة أو صناعة أو تجارة ، أو إدارة أو كتابة ، أو احترافاً بأي حرفة من الحرف النافعة ، سواء أكان يعمل لحساب نفسه أم لحساب غيره ، فرداً كان ذلك الغير أو جماعة .

فهو بعمله هذا يغنى نفسه بنفسه ، ويسد حاجته وحاجة أسرته ، غير مفتقر إلى معونة من فرد أو مؤسسة أو حكومة .. وهو بهذا قد أغنى نفسه من الفقر ، وأأسهم بنصيب ما في إغناء المجتمع كله .

ومن ضاق رزقه في بلده ، لقلة الموارد ، أو لكثره الخلق وانتشار البطالة بين الناس ، فعليه أن يضرب في الأرض مبتغياً من فضل الله ، فإن أرض الله واسعة .

وعلى الجماعة المسلمة أن تعاون المسلم القادر على العمل ، حتى يجد ما يعيش به عيشة كريمة ، إستجابة لقول الله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالنَّقْوَى ﴾ (١) .

وعلى الحاكم المسلم أن ييسر له سبيل العمل ، ما وجد إلى ذلك سبيلاً ، فإن الله جعله راعياً مسئولاً عن رعيته .

وإذا كان طالب العمل في حاجة إلى إعداد خاص ، أو تدريب مهني يستطيع به أن يجد العمل المناسب ، فمن واجب الجماعة والحكومة أن تساعد على ذلك ، حتى ينهض بعبء العمل وحده ، دون طلب لمعونة أو صدقة .

وإذا كان في حاجة إلى رأس مال ليفتح به متجراً ، أو مشروعًا نافعاً ، أو إلى مزرعة ، أو قطعة أرض ليعمل بها ، أو إلى أدوات لصنعته ، وألات لحرفته ، فيجب على ولي الأمر ، أن يوفر له من مال الزكاة أو غيرها من موارد الدولة .

وعلى المجتمع الإسلامي - حكامًا ومحكومين - أن يجندوا كل طاقاتهم ،

(١) المائدة : ٢ .

ويستغلوا كل ما يحتاجون إليه من ثرواتهم ، ويستخدموا كل ما لديهم من قوى بشرية ومادية ، للتغلب على وحشية الفقر ، وتحطيم أنياه الكاسرة . إذ لا شك أن زيادة الإنتاج وتنمية موارد الثروة بوجه عام ، لها أثراها الفعال في محاربة الفقر .

وعلى أبناء المجتمع المسلم ، أن يعلموا متضامنين على سد كل ثغرة في بيان مجتمعهم ، وأن يبحثوا عن الأعمال والمشروعات والحرف والصناعات التي تفتقر إليها الأمة في كل مجال ، وأن يهتموا لها من يقوم بها ويسننها ، فهذا فرض كفائية على الأمة المسلمة : إن قام به البعض ، سقط الإثم والخرج عن سائرها ، وإن لم يقم به أحد ، طوق الإثم الأمة عامة ، وأولي الأمر فيها خاصة .

الوسيلة الثالثة كفالة المؤسرين من الأقارب

هذا هو الأصل الأصيل في شريعة الإسلام : أن يحارب كل أمرئ الفقر بسلاحه هو ، وسلامه هو السعي والعمل ، ولكن ما ذنب العاجزين الذين لا يستطيعون أن يعملوا ؟ ما ذنب الأراملة اللاتي مات عنهن أزواجهن ولا مال لهن ؟ ما ذنب الصبيان الصغار والشيوخ الهرميين ؟ ما ذنب الزمني والمرضى والمعدىن ؟ وما ذنب من أصابتهم الكوارث فأقعدهم عن الكسب ، أينرون لعجلة الحياة تدوسهم ، وتسحقهم ، وتركتهم وراءها هباء تذروه الرياح ؟

لا .. إن الإسلام قد عمل على إنقاذهم من خالب الفقر وال الحاجة ، واغتنائهم عن ذل السؤال ، وهو أن التكفف ، وأول ما شرعه لذلك ، هو تضامن أعضاء الأسرة الواحدة .. لقد جعل الإسلام ذوي القربي متضامنين متكافلين ، يشد بعضهم أزر بعض ، ويحمل قويهم ضعيفهم ، ويكفل غنيهم فقيرهم ، وينهض قادرهم بعجزهم فإن العلاقة بينهم أشد قوة ، وبواعث التعاطف والترابط والتسانيد أوثق عروة ، وذلك لما بينهم من الرحم الواسعة ، والقرابة الجامحة ، هذه هي الحقيقة الكونية ، وقد أيدتها الحقيقة الشرعية : ﴿ وَأَولَاؤْ أَلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾^(١) .

تأكيد الإسلام لحق القرابة وصلة الرحم :

أكيد الإسلام حق ذوي القربي ، وحث في آيات كتابه وأحاديث رسوله ، على برهم وصلتهم والإحسان بهم ، وتوعده من قطع رحمه أو أساء إلى ذوي قرباه

(١) الأنفال : ٧٥

بالعذاب الشديد، فمن الآيات قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى ﴾ (١)، ﴿ وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدِينِ إِحْسَنًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْمَسَكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجُنُبِ وَأَبْنَ الْسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴾ (٢)، ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي نَسَاءَ لُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَفِيقًا ﴾ (٣)، ﴿ وَهُنَّا ذَا الْقُرْبَى حَقُّهُ وَالْمِسْكِينَ وَأَبْنَ الْسَّبِيلِ وَلَا تُبْدِرْ تَبَدِيرًا ﴾ (٤). ﴿ فَإِنَّمَا ذَا الْقُرْبَى حَقُّهُ وَالْمِسْكِينَ وَأَبْنَ الْسَّبِيلِ ذَلِكَ خَيْرُ الَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ ﴾ (٥)، وقال عليه السلام : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليصل رحمه » (٦)، « الرحمن معلقة بساق العرش تقول : من وصلني وصله الله ، ومن قطعني قطعه الله » (٧)، وأوجب النبي ﷺ ، بر الوالدين والأقارب وقال : « أملك وأباك ، وأختك وأخاك ، ومولاك الذي يلي ذاك ، حق واجب ، ورحم موصولة » (٨).

كل هذه النصوص دالة على أن للقريب على قريبه حقاً أكثر من غيره من الناس ، لما بينها من روابط النسب والرحم . فما هو هذا الحق إن لم تكن إعاته والنفقة عليه عند عجزه ؟

وإذا كان القريب قد يرث قريبه - بعد موته - فيغنم . فمن العدل أن ينفق عليه - عند عجزه - فيغنم ، والغرم بالغنم .

فإن قال بعضهم : المراد بهذه النصوص البر والصلة دون الوجوب ، قيل : يرد هذا أن الله تعالى أمر به ، وسماه حقاً ، وأضافه إلى القريب بقوله : « حقه » ، وأخبر النبي ﷺ بأنه حق ، وأنه واجب وبعض هذا ينادي على الوجوب جهاراً .

(١) الفصل : ٩٠ .

(٢) النساء : ٣٦ .

(٣) النساء : ١ .

(٤) الروم : ٣٨ .

(٥) متفق عليه .

(٦) النساء : ٣٦ .

(٧) متفق عليه .

(٨) متفق عليه .

(٩) متفق عليه .

لا معنى لصلة الرحم بغير النفقه على المحتاج :

فإن قيل : المراد بحقه : ترك قطعه ! فالجواب : كما قال ابن القيم^(١) من وجهين :

أحددهما : أن يقال : فأى قطعه أعظم من أن يراه يتلظى جوعاً وعطشاً ، ويتأذى غاية التأذى بالحر والبرد ، ولا يطعمه لقمة ، ولا يسقيه جرعة ، ولا يكسوه ما يستر عورته ، ويقيه الحر والبرد ، ويسكنه تحت سقف يظله ؟ هذا وهو آخره وابن أمه وأبيه ، أو عمه صنو أبيه ، أو خالته التي هي أمه ! فإن لم تكن هذه قطعه فإننا لا ندرى ما هي القطعه المحرمة ، والصلة التي أمر الله بها ؟ !

الوجه الثاني : أن يقال : فما هذه الصلة الواجبة ، التي نادت عليها النصوص ، وبالغت في إيجابها وذمت قاطعها ؟ فأى قدر زائد فيها على حق الأجنبي حتى تعقله القلوب ، وتحبى به الألسنة ، وتعمل به الجوارح ؟

والنبي ﷺ ، قد قرن حق الأخ والأخت بالأب والأم فقال : « أملك وأبابك ، وأختك وأخاك ، ثم أدناك أدناك » ، فما الذي نسخ هذا ؟ وما الذي جعل أوله للوجوب وأخره للإستحباب ؟ .

هذا وقد أجمع فقهاء المسلمين على أن الزوج يجبر على نفقه زوجه ، والوالد يجبر على نفقه ولده الصغير والأنثى ، والابن يجبر على نفقه أبيه ، وانختلفوا بعد ذلك في بقية فروع الأقرباء ، ومبلغ سلطة القاضي في إجبار القريب لينفق على قريبه ، وإن أوجبوا عليه صلته وبره ديناً ، بالإجماع .

وأوسع المذاهب الإسلامية في ذلك ، مذهب أبي حنيفة ، ومذهب ابن حنبل ، وقد انتصر لها ابن القيم ، وع ضد مذهبها بالأدلة من الكتاب والسنّة .

الرسول يحكم بالنفقه للأقارب :

قال في « الهدى »^(٢) : روى أبو داود في سنته عن كليب بن منفعة الحنفي

(١) « زاد المعاد » ج ٤ ص : ٣٢٤ .

(٢) « زاد المعاد » ج ٤ ص : ٣١٩ وما بعدها بتحقيق محمد حامد الفقي .

عن جده ، أنه أتى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، من أبرك ؟ قال : « أمك وأباك ، وأختك وأخاك ، ومولاك الذي يلي ذاك ، حق واجب ، ورحم موصولة » ، وروى النسائي عن طارق المحاربي قال : قدمت المدينة فإذا رسول الله ﷺ ، قائم على المنبر يخطب الناس وهو يقول : « يد المعطي العليا ، وابدا من تعلو : أمك وأباك ، فأختك وأخاك ، ثم أدناك فأدناك » . وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال : « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، من أحق الناس بحسين صحابتي ؟ قال : « أمك » قال : ثم من ؟ قال : « أمك » قال : ثم من ؟ قال : « أمك » قال : ثم من ؟ قال : « أبوك ، ثم أدناك فأدناك » .

وعن الترمذى عن معاویة القشيري قال : قلت : يا رسول الله ، من أبرك ؟ قال : « أمك » ، قلت : ثم من ؟ قال : « أمك » ، قلت : ثم من ؟ قال : « أباك ، ثم الأقرب فالأقرب » .

وقد قال النبي ﷺ هند : « خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف » .

وفي سنن أبي داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ - أنه قال : « إن أطيب ما أكلتم : من كسبكم ، وإن أولادكم من كسبكم ، وكلوه هنئاً مريئاً » رواه أيضاً من حديث عائشة مرفوعاً .

وروى النسائي عن حديث جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : « ابدأ بنفسك فتصدق عليها ، فإن فضل شيء فلأهلك ، فإن فضل عن أهلك شيء فلذوي قرابتك ، فإن فضل شيء عن ذوي قرابتك فهكذا وهكذا » .

هدي الرسول مطابق للقرآن :

وهذا كله تفسير لقوله تعالى : ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنَا وَبِذِي الْقُرْبَى ﴾^(١) ، قوله : ﴿ وَإِنَّ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ ﴾^(٢) وقوله : ﴿ فَقَاتَ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ ﴾^(٣) ، فجعل الله تعالى حق ذي القربى يلي حق الوالدين ، كما جعله النبي ﷺ ، سواء بسواء ، وأخبر سبحانه أنه :

(٢) الإسراء : ٢٦ .

(١) النساء : ٣٦ .

(٣) الروم : ٣٨ .

لذى القربى حقاً على قرابتة وأمر باليتائه إياه :

فإن لم يكن ذلك حق النفقة فلا ندرى أى حق هو؟ وأمر تعالى بالإحسان إلى ذى القربى ، ومن أعظم الإساءة أن يراه يوم جوعاً وعرياً : وهو قادر على سد خلته أو ستر عورته ، ولا يطعمه لقمة ولا يستر له عورة ، إلا بأن يفرضه ذلك في ذمته .

وهذا الحكم من النبي ﷺ ، مطابق لكتاب الله تعالى ، حيث يقول : « وَالْوَالِدَاتُ يُرِضِّعْنَ أُولَادَهُنَّ حَوْلَبَنْ كَامِلَبَنْ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتَمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَفُّ نَفْسٌ إِلَّا وُسِّعَهَا لَا تُنْصَارَ وَلَدَهُ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَمْ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » (١) .

فأوجب سبحانه وتعالى على الوارث مثل ما أوجب على المولود له .

حكم عمر ، وزيد بن ثابت :

ومثل هذا الحكم حكم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، فروى سفيان بن عيينة ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن شعيب ، عن سعيد بن المسيب : « أن عمر حبس عصبة صبي على أن ينفقوا عليه ، الرجال دون النساء » .

وذكر ابن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر ، عن حجاج عن عمرو ، عن سعيد بن المسيب قال : « جاء ولد يتيم إلى عمر بن الخطاب فقال : أفق عليه » ، ثم قال : « لولم أجد إلا أقصى عشيرته لفرضت عليهم » ، وحكم بمثل ذلك أيضاً زيد بن ثابت ، قال ابن أبي شيبة : حدثنا حميد بن عبد الرحمن ، عن حسن ، عن مطرف ، عن إسحاق ، عن الحسن ، عن زيد بن ثابت قال : « إذا كان أم وعم ، فعل الأم بقدر ميراثها ، وعلى العم بقدر ميراثه » . ولا يعرف لعم وزيد مخالف من الصحابة البتة .

(١) البقرة : ٢٣٣

رأي جهور السلف :

وقال ابن جريج : قلت لعطاء : ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ قال : على ورثة اليتيم أن ينفقوا عليه كما يرثونه . قلت له : أيمس وارث المولود إن لم يكن للمولود مال ؟ قال : أفيدعه يموت ؟ ! قال الحسن : ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾^(١) ، قال : « على الرجل الذي يرث أن ينفق عليه حتى يستغنى » .

وبهذا فسر الآية جهور السلف ، منهم : قتادة ، ومجاهد ، والضحاك ، وزيد بن أسلم ، وشريح القاضي ، وقيصرة بن ذؤيب ، وعبد الله بن عتبة بن مسعود ، وإبراهيم النخعي ، والشعبي ، وأصحاب ابن مسعود ، ومن بعدهم : سفيان الثوري ، وعبد الرزاق ، وأبو حنيفة ، وأصحابه ، ومن بعدهم : أحمد ، وإسحاق ، وداود وأصحابه .

ثم ذكر ابن القيم مذاهب الفقهاء في النفقة على الأقارب ، وأضيقها مذهب مالك ، وأوسع منه مذهب الشافعي ، وأوسع منها مذهب أبي حنيفة وأحمد .

مذهب أبي حنيفة في النفقة على الأقارب :

فعدن أبي حنيفة أن النفقة تجب على كل ذي رحم حرم لذى رحمه . فإن كان من الأولاد وأولادهم ، أو الآباء والأجداد ، وجبت نفقتهم مع اتحاد الدين واختلافه ، « أي : ولو كانوا كفاراً » ، وإن كان من غيرهم لم تجب إلا مع اتحاد الدين ، فلا يجب على المسلم أن ينفق على ذي رحمه الكافر .

ثم إنما تجب النفقة بشرط قدرة المتفق ، وحاجة المتفق عليه ، فإن كان صغيراً اعتبر فقره فقط ، وإن كان كبيراً ، فإن كان أثني فكذلك ، وإن كان ذكراً ، فلا بد مع فقره من عماه أو زمانته فإن كان صحيحاً مبصراً ، لم تجب نفقة ، وهي مرتبة عنده على الميراث ، إلا نفقة الولد ، فإنها على أبيه خاصة على المشهور من مذهب ، وروى عن ابن زياد المؤذن ، أنها على أبيه بقدر ميراثها ؟ طرداً للقياس .

مذهب ابن حنبل :

أما مذهب أحد بن حنبل فهو أن القريب إن كان من عمود النسب ، وجبت

(١) البقرة : ٢٣٣

نفقة مطلقاً سواء كان وارثاً أو غير وارث . . .

وإن كان من غير عمود النسب ، وجبت نفقتهم بشرط أن يكون بينه وبينهم توارث . . . فإن كان الأقارب من ذوي الأرحام الذين لا يرثون فلا نفقة لهم على الموصص عنه ، وخرج بعض أصحابه : وجوباً عليهم ، بناء على مذهبه في توارثهم . والنفقة فرع الميراث عنده .

ولا بد عنده من اتحاد الدين بين المتفق والمنتفق عليه ، حيث وجبت النفقة إلا في عمودي النسب في إحدى الروايتين .

وإذا لزمته نفقة رجل ، لزمه نفقة زوجته في ظاهر مذهبه . . . ويلزمه إعفاف عمودي نسبه بتزويجهم إذا طلبوا ذلك . قال القاضي أبو يعلى : « وكذلك يجيء في كل من لزمته نفقة ابن أخي أو عم أو غيرها يلزم إعفافه » .

وإذا لزمته إعفاف رجل لزمته نفقة زوجته ، لأنه لا يمكن من الإعفاف إلا بذلك .

هذا مذهب أحد ، وهو أوسع من مذهب أبي حنيفة ، وإن كان مذهب أبي حنيفة أوسع من وجه آخر ، حيث يوجب النفقة على ذوي الأرحام ، وهو الصحيح في الدليل ، وهو الذي تقتضيه أصول أحمد ونصوصه ، وقواعد الشرع ، وصلة الرحم التي أمر الله أن توصل ، وحرم الجنة على كل قاطع رحم . فالنفقة تستحق بشيئين : بالميراث بكتاب الله ، وبالرحم بسنة رسول الله ﷺ^(١) .

شروط وجوب النفقة على القريب :

اشترط الفقهاء لوجوب النفقة على القريب شرطين أساسين :

أحدهما : فقر من تجب له النفقة . فإن استغنى بمال أو كسب لم تجب نفقته ، لأنها تجب على سبيل المعونة والمواساة فلا تستحق مع الغنى عنها .

الثاني : أن يكون للمنتفق فضل مال ينفق عليهم منه ، زائد عن نفقة نفسه وزوجته ، لما روى جابر أن النبي - ﷺ - قال : « ابدأ بنفسك ثم مبن تعول »^(٢) .

(١) راجع : « زاد المعاد » لابن القيم ج ٤ ص : ٣١٩ - ٣٢٥ .

(٢) رواه الترمذى ، وقال هذا حديث صحيح .

ولأن نفقة القريب مواساة ، فيجب أن تكون في الفاضل عن الحاجة الأصلية ، ونفقة نفسه من الحاجة الأصلية . ومثلها نفقة زوجته ، لأنها تجب حاجته هو ، فأشبّهت نفقة نفسه ^(١) .

ماذا تشمل النفقة ؟ :

ولم يقدر الإسلام هذه النفقة التي فرضها على القريب حداً معلوماً لا تتجاوزه من المال ، فإن الناس مختلف حاجاتهم باختلاف المكان والزمان والحال والعرف ، والمنتفعون أنفسهم مختلف قدراتهم المالية . ما بين مسر مبسط له ، وبين متوسط الحال . فكل ما طلبه الإسلام هنا أن تراعي قدرة المتفق . وحاجة المتفق عليه ، وأن تسد هذه الحاجة بالمعروف ، والمعروف هو ما تقره الفطرة السليمة ، والعقول الرشيدة ، وعرف الفضلاء من الناس .

قال تعالى : **﴿لِيُتِقْنَ دُوَسَّةً مِّنْ سَعْتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقٌ فَلَيُتِقْنَ مَا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا أَتَاهَا﴾** ^(٢) ويقول سبحانه : **﴿وَمِنْعَهُنَّ عَلَى الْمُوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ مَنْدَعًا بِالْمَعْرُوفِ﴾** ^(٣) ، **﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾** ^(٤) وأمر النبي - ﷺ - هنّا زوج أبي سفيان ، أن تأخذ من مال زوجها ما يكفيها ولولها بالمعروف ^(٥) ، وقد نص الفقهاء على أن النفقة تشمل ما يأتي :

- ١ - الغذاء والماء .
- ٢ - الكسوة للشتاء والصيف بما يناسب كلاً منها .
- ٣ - المسكن وما يتبعه من أثاث وفراش .
- ٤ - الخادم لمن يعجز عن خدمة نفسه .
- ٥ - تزويع من يتوق إلى الزوج .
- ٦ - نفقة زوجته وعياله .

يقول شيخ الإسلام ابن قدامة في كتابه « الكافي » :

(٢) الطلاق : ٧ .

(١) انظر : الكافي ، ج ٢ ص : ٩٩٨ .

(٤) البقرة : ٢٣٣ .

(٣) البقرة : ٢٣٦ .

(٥) رواه البخاري في كتاب النكاح في أكثر من باب

« وتجب نفقة القريب مقدرة بالكافية ، لأنها تجتب للحاجة ، فيجب ما تندفع به ، وإن احتاج إلى من يخدمه وجبت نفقة خادمه ، وإن كانت له زوجة ، وجبت نفقة زوجته ، لأنها من تمام الكافية » .

ثم ذكر أنه يلزم تزويع أبيه وحده وابنه الذين تلزمهم نفقتهم إذا طلبوا ذلك ، لأنه يحتاج إليه ويضره فقره ، فأoshiه النفقة ، أي : المأكل والمشرب والكسوة . كما ذكر أنه لا يكفي أن يزوجه عجوزاً أو قبيحة ، لأن القصد الاستمتاع والأنس ، ولا يحصل ذلك بهما .

قال ابن قدامة : « ويجيء على قول أصحابنا : أنه يلزم إعفاف ، (أي : تزويع) كل من تلزم نفقة ، لأنها من تمام الكافية »^(١) .

ولم ينص الفقهاء على وجوب العلاج . وهو ما غبروا عنه : « ثمن الدواء وأجرة الطبيب » ، لأنه كما ذكروا ليس من النفقة الراتبة ، وإنما يحتاج إليه لعارض .

ولأن الطب كان على تخميني في الغالب . ولهذا لم ير كثيرون من الفقهاء علاج الشخص لنفسه واجباً ، بل مستحبأ أو مباحاً ، وإذا كان ذلك لا يجب على المرأة لنفسه فكيف يجب عليه لغيره ؟ .

أما الآن فالوضع مختلف . فقد أصبح تشخيص الداء في معظم الأمراض سهلاً ، وأصبح العلاج معروفاً ، وصار ترك المريض بلا علاج يعد تعذيباً له .

ووجوب التداوي هو الموفق لما جاءت به الأحاديث الصحيحة : « يا عباد الله تداوا ، فإن الذي خلق الداء خلق الدواء » .

النفقة على الأقارب من خصائص الإسلام :

لقد وضع الإسلام - بإيجاد النفقة للقريب الفقير على قريبه الغني - اللبنة الأولى في بناء التكافل الاجتماعي ، ولم يكن ذلك أمراً مستحبأ ، بل هو حق أمر الله بإيتائه كما ذكرنا ، وفصل الفقه الإسلامي أحکامه في « كتاب النفقات » في فصل

(١) أنظر الكافي لابن قدامة جـ ٢ ص : ١٠٣٢ - ١٠٠٢ .

النفقة على القريب ، الذي لا أظن الشرائع القديمة أو القوانين الحديثة اشتملت على مثله .

ولهذا كان حق كل فقير مسلم أن يرفع دعوى النفقة على الأغنياء من أقاربه ، ومعه الشرع الإسلامي ، والقضاء الإسلامي الذي لا يزال أثر منه في المحاكم الشرعية إلى اليوم .

وهذا الذي نعده نحن أمراً طبيعياً وبديهياً في بلادنا ، لأننا تعلمناه ديناً ، وتوارثناه تقليداً ، يعد شيئاً بالغ الغرابة ، ومثيراً للدهشة عند غيرنا من الأمم والشعوب التي نعدها سابقة في مسار الحضارة .

ذكر أستاذنا الدكتور محمد يوسف موسى رحمة الله تعالى في كتابه « الإسلام وحاجة الإنسانية إليه » أثناء حديثه عن عناية الإسلام بالأسرة قال :

« ولعل من الخير أن أذكر هنا أني حين إقامتي بفرنسا كانت تخدم الأسرة التي نزلت في بيتها فترة من الزمن ، فتاة يظهر عليها مخايل كرم الأصل . فسألت ربة البيت : لماذا تخدم هذه الفتاة ؟ أليس لها قريب يجنبها هذا العمل ، ويوفر لها ما تقيم به حياتها ؟ .

فكان جوابها : أنها من أسرة طيبة في البلدة ، ولها عم غني موفور الغنى ، ولكنه لا يعني بها ، ولا يهتم بأمرها . فسألت : لماذا لا ترفع الأمر للقضاء ليحكم لها عليه بالنفقة ؟ فدهشت السيدة من هذا القول ، وعرفتني أن ذلك لا يجوز لها قانوناً . وحينئذ أفهمتها حكم الإسلام في هذا الناحية . فقالت : ومن لنا بمثل هذا التشريع ؟ ، لو أن هذا جائز قانوناً عندنا لما وجدت فتاة أو سيدة تخرج من بيتها للعمل في شركة ، أو مصنع ، أو معمل ، أو ديوان من دواوين الحكومة »^(١) .

(١) « الإسلام وحاجة الإنسانية إليه » ص : ٣٠٤ .

الْوَسِيلَةُ التَّالِثَةُ الزَّكَاةُ

لماذا فرضت الزكاة :

أمر الإسلام كل قادر أن يعمل ، ويسعى في طلب الرزق ليكفي نفسه ، ويعني أسرته ، ويسهم بالفقة في سبيل الله ، فمن لم يستطع وعجز عن العمل ، ولم يكن لديه من المال الموروث ، أو المدخل ما يسد حاجته ، كان في كفالة أقاربه الموسرين ، ينهضون به ويقومون بشأنه . ولكن ليس لكل فقير قريب قادر موسر لينفق عليه . فماذا يصنع المسكين الضعيف الذي ليس له أقارب أقوياء يحملونه من ذوي عصبيه أو ذوي رحمه ؟

ماذا يصنع المحجاجون العاجزون أمثال الصبي اليتيم ، والمرأة الأرملة ، والأم العجوز ، والشيخ الممر ، لماذا يصنع المعتوه ، والزمن ، والأعمى ، والمريض ، وذوي العاهة ؟ وماذا يصنع القادر الذي لم يجد عملاً يرتزق منه ؟ والعامل الذي وجد عملاً لا يقوم دخله منه بكفایته هو وأسرته ؟ .

أيترك كل هؤلاء لل الفقر القاهر ، وال الحاجة القاسية ، تفترسهم افتراساً ، والمجتمع ينظر إليهم - وفيه الأغنياء المسرورون ولا يقدم لهم عوناً ؟ ! .

إن الإسلام لم ينس هؤلاء ، لقد فرض الله لهم في أموال الأغنياء حقاً معلوماً ، وفريضة مقررة ثابتة ، هي الزكاة ، فالمهدف الأول من الزكاة هو : إغاثة الفقراء بها .

والفقراء والمساكين هم أول من تصرف لهم الزكاة ، حتى إن النبي ﷺ لم يذكر في بعض المواقف إلا هذا المصرف ، لأن المقصود أولاً ، كأمره لمعاذ - وقد بعثه إلى اليمن أن يأخذها من أغانيتهم ويردها في فقرائهم . وحتى ذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن الزكاة لا تصرف إلا لفقرير .

زكاة الأموال مورد ضخم لعلاج الفقر :

والزكاة ليست مورداً هيناً أو ضئيلاً . إنما العشر أو نصف العشر من الحالات الزراعية من الحبوب والثمار والفواكه والخضروات - على أرجح الأقوال - أخذناً بعموم قوله تعالى : « وَمَمَّا أَنْرَجْنَا لَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ »^(١) ، وبعموم قوله ﷺ : « فيها سقت السماء العشر ، وفيها سقي بالة نصف العشر »^(٢) . ويقاس على الأرض الزراعية في عصرنا : العمارات والمصانع ونحوها من « المستغلات » ، التي تدر دخلاً منتظماً ، وتكون رؤوس أموال كبيرة لعدد من الناس .

والزكاة عشر الناتج من عسل النحل ، كما جاءت بذلك الآثار ، وأيدتها النظر والإعتبار .

ويمكن أن يقاس عليها المنتجات الحيوانية في عصرنا ، كمنتجات دودة القز ، ومزارع الدواجن ، وأبقار الألبان ، ونحوها .

ويمكن أن يقاس عليها المنتجات الحيوانية في عصرنا ، كمنتجات دودة القز ، ومزارع الدواجن ، وأبقار الألبان ، ونحوها .

والقياس - في رأي جمهور الأمة - أصل من أصول الشريعة التي أنزلها الله بالحق والعدل ، فلا تفرق بين مثاثلين ، كما لا تسوى بين مختلفين .

والزكاة أيضاً ربع عشر النقود ، والثروة التجارية للأمة ، (أي : ٢,٥٪) من نقود أو تجارة كل مسلم مالك للنصاب الشرعي ، إذا كان حالياً من الدين ، وفاضلاً عن حوائجه الأصلية .

وهي نحو هذا المقدار - تقربياً - من الثروة الحيوانية ، التي تقتضى للدر والنسل ، كالإيل ، والبقر ، والغنم ، بشرط أن تبلغ النصاب ، وأن ترعنى في معظم السنة في كلاً مباح ، خلافاً للإمام مالك الذي أوجب الزكاة في الماشية ، وإن كان صاحبها يعلفها العام كله .

(١) البقرة : ٢٦٧ .

(٢) الحديث متفق عليه على اختلاف في ألفاظه .

وأوجب بعض الصحابة والتابعين الزكاة في الخيل المعدة للنماء ، وهو مذهب أبي حنيفة .

وفي الكنوز التي يعثر عليها من آثار القدماء الخمس ، وكذلك في الشروة المعدنية عند المحققين من الفقهاء ، وإن اختلفوا : هل تصرف مصرف الزكاة ، أم في صالح الدولة العامة كالفيء ؟

زكاة الفطر :

وهذا كله في زكاة الأموال . وهناك زكاة أخرى تفرض على « الرؤوس » ، لا على الأموال ، وهي « زكاة الفطر » ، التي شرعها الإسلام بمناسبة إكمال صيام رمضان ، وإقبال عيد الفطر . وكان من حكمة تشريعها أمران :

الأول : جبر ما عسى أن يكون قد شاب صيام الصائم من لغو ورفث .
والثاني : إكرام الفقراء وإشعارهم برعاية المجتمع المسلم وأخوته في يوم العيد ، وإشراكهم في مسراته .

قال ابن عباس : « فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرا للصائم من اللغو والرفث ، وطعمة للمساكين »^(١) .

وهذه الفريضة السنوية لها خصائص مميزة :

(أ) فهي ضريبة على الرؤوس والأشخاص كما بینا ، لا على الأموال .
(ب) وهي ليست فريضة على الأغنياء المالكين للنصاب كزكاة المال ، بل فرضها الرسول على كل مسلم : حر أو عبد ، ذكر أو أنثى ، غني أو فقير . ما دام هذا الفقير يملك مقدارها فاضلاً عن قوت يوم العيد وليلته ، له ولعياله .

وهدف الإسلام من ذلك تدريب المسلم على البذل والإإنفاق في السراء والضراء ، وتعويذه على الإعطاء ، ولتكون يده اليد العليا ، حتى ولو كان محتاجاً من يستحقون زكاة الفطر ، فهو يعطي من ناحية ، ويأخذ من نواح عدّة .

(١) رواه أبو داود ، وابن ماجه ، والحاكم وقال : صحيح على شرط البخاري .

جاء في الحديث : « أما غنيكم فيزكيه الله ، وأما فقيركم فيرد الله عليه أكثر مما أعطي ». ولم يخالف في ذلك إلا أبو حنيفة ، فاشترط لوجوها ملك النصاب .

(ج) وهي لا تجب على المسلم المكلف عن نفسه فحسب ، بل عن نفسه وولده ، وكل من يمونه ويليه عليه .

(د) وقد قلل الإسلام مقدارها بحيث تستطيع الأغلبية الساحقة في الأمة - إن لم نقل جميعها - أداءها ، وهذا المقدار قد حدده الرسول بصاع من تمر أو زبيب أو قمح ، ومثل ذلك غالب قوت البلد الذي يعيش فيه المكلف .

والصاع : أربع حفنت بكمي الرجل المعتدل ، ويقدر بالوزن الآن بنحو ٢٠ كيلوجرام . لوزن القمح .

وروي عن عمر بن عبد العزيز ، والحسن ، وعطاء وغيرهم : أنهم كانوا يعطون الدرارهم في صدقة الفطر بقيمة الطعام ، وهذا مذهب أبي حنيفة ، ولعل ذلك أنفع للقير في عصرنا ، والمطلوب شرعاً إغناوئه ، وهو يتحقق بالنقود أكثر من غيرها .

على كل حال ، فمجال القول في « الزكاة » ذو سعة : وجوب الزكاة .. ومن تجب عليه .. والأموال التي تجب فيها .. ومقادير الواجب في كل منها .. وتحصيل الزكاة وإخراجها .. ومن المسئول عنها .. ومصارفها ومستحقوها .. وأهدافها وأثارها .. والمقارنة بين الزكاة والضريبة .

ومن أراد معرفتها مفصلة مقرونة بأدلتها ، فليرجع إلى كتابنا « فقه الزكاة » فيه - والحمد لله - غناء وكفاية ، حيث استوفى بيان أحكام الزكاة وحكمها وفلسفتها - مع المقارنة والتعليق - في ضوء القرآن والسنة .

وحسبي هنا أن ألقي بعض الضوء على بعض الجوانب الخافية من هذه الفريضة المحكمة مثل : بيان مكانة الزكاة في الإسلام .. حقيقة الزكاة كما شرعها الإسلام .. مسؤولية الدولة عن شئون الزكاة .. من هم الفقراء والمساكين الذين تصرف لهم الزكاة .. كم يصرف للفقراء والمساكين من مال الزكاة ؟ .. سياسة الإسلام في توزيع أموال الزكاة .

(أ) مكانة الزكاة في الإسلام :

من معجزات هذا الدين ، ومن الدلائل على أنه من عند الله ، وعلى أنه الرسالة الخاتمة الخالدة : أنه سبق الزمن ، وتحطى القرون ، فعني بعلاج مشكلة الفقر ورعاية الفقراء ، دون ثورة منهم ، ولا مطالبة من فرد أو من جماعة بحقوقهم . ولم تكن عنایته هذه عنایة سطحية ، أو عارضة ، أو ثانوية في تعاليمه وأحكامه ، بل كانت من خاصة أسمه ، وصلب أصوله . فلا عجب أن كانت الزكاة - التي ضمن الله بها حقوق الفقراء والمساكين في أموال الأمة ، وفي عنق الدولة - ثلاثة دعائم الإسلام ، وأحد أركانه العظام ، وشعائره الكبرى ، وعباداته الأربع .

وفي حديث ابن عمر المشهور المتفق عليه أن النبي ﷺ قال : « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقامة الصلاة ، وإيتاء الزكوة ، وصوم رمضان ، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً » .

وقد جعل القرآن الزكوة - مع التوبة من الشرك وإقامة الصلاة - عنوان الدخول في دين الإسلام ، واستحقاق أخوة المسلمين ، والإنماء إلى المجتمع الإسلامي . قال تعالى في شأن المشركين المحاربين : ﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَتَوْا الزَّكُوةَ فَغَفِلُوا سِبِّلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (١) ، وقال سبحانه : ﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَتَوْا الزَّكُوةَ فَلَا خَوْنَكُمْ فِي الدِّينِ﴾ (٢) .

فلا يتحقق لكافر الدخول في جماعة المسلمين ، وثبتت له أخوتهم الدينية التي تجعله فرداً منهم ، له ما هم ، وعليه ما عليهم ، وترتبطه بهم رباطاً لا تفص عراه ، إلا بالتوبة عن الشرك وتواضعه ، وإقامة الصلاة ، التي هي الرابطة الدينية الاجتماعية بين المسلمين ، وإيتاء الزكوة التي هي الرابطة المالية الاجتماعية بينهم . ومنهج القرآن الكريم ، والسنة المطهرة ، أن يقرنا الصلاة بالزكوة دائمًا ، دلالة على قوة الاتصال بينهما ، وأن إسلام المرء لا يتم إلا بهما ، فالصلة عمود

(١) التوبة : ٥

(٢) التوبة : ١١

الإسلام ، من أقامها فقد أقام الدين ، ومن هدمها فقد هدم الدين . والزكاة قنطرة الإسلام ، من عبر عليها نجا ، ومن تجاوزها هلك . قال عبد الله بن مسعود : « أمرتم بإقامة الصلاة ، وإيتاء الزكوة ، ومن لم يزك فلا صلاة له » ^(١) .

وقال جابر عن زيد : « افترضت الصلاة والزكوة جميعاً ، لم يفرق بينهما . وقرأ : ﴿فَإِنْ تَأْبُوا وَأَقْلَمُوا الصَّلَاةَ وَأَتُوا الْأَرْكَوْدَةَ فَلَا حَوْنَكُرُ فِي الدِّينِ﴾ ^(٢) . وأبى أن يقبل الصلاة إلا بالزكوة . وقل : رحم الله أبا بكر ما كان أفقهه ! يعني بذلك قوله : « والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكوة » .

لقد جعل القرآن إيتاء الزكوة من أوصاف المؤمنين والمحسنين والأبرار المتقين ، وجعل منعها من خصائص المشركين والمنافقين . فهي محك الإيمان ، وبرهان الإخلاص ، كما جاء في الصحيح : « الصدقة برهان » . وهي فيصل التفرقة بين الإسلام والكفر ، وبين الإيمان والنفاق ، وبين التقوى والفسور .

فبغير إيتاء الزكوة لا ينتظم المرء في عقد المؤمنين الذي كتب الله لهم الفلاح ، وضمن لهم ميراث الفردوس ، وجعل لهم المدى والبشرى قال تعالى : « قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ① الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَشِعُونَ ② وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ الْغُرْبَةِ مُعْرِضُونَ ③ وَالَّذِينَ هُمْ لِزَكَوْنَةِ فَدَعُونَ ④ » ^(٣) ، وقال سبحانه : « هُدَى وَسُقْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ⑤ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الْأَرْكَوْدَةَ ⑥ » ^(٤) .

وبدون الزكوة لا يدخل في زمرة المحسنين المهددين بكتاب الله تعالى ، والذين قال فيهم : « هُدَى وَرَحْمَةً لِلْمُحْسِنِينَ ⑦ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الْأَرْكَوْدَةَ وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ يُوْقَنُونَ ⑧ » ^(٥) .

وبدون الزكوة لا يكون من الأبرار الصادقين المتقين . قال تعالى : « لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُؤْلِهِ وَجْهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ أَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمُلْكِهِ وَالْكِتَبِ وَالنَّبِيِّنَ وَإِنَّ الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذُوِّ الْقُرْبَى وَالْبَشَّمَى وَالْمَسْكِينَ

(١) التوبه: ١١ .

(٢) تفسير « الطبرى » ج: ١٤ ص: ١٥٣ ط المعرف .

(٣) المؤمنون: ٤ - ٣ .

(٤) النمل: ٢ - ٣ .

وَابْنَ السَّبِيلَ وَالسَّابِلِينَ وَفِي الْرِّقَابِ وَأَقَامَ الْصَّلَاةَ وَإِنَّ الْزَكَوَةَ ﴿١﴾ - إلى أن قال -
 «أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَفَوَّنُ ﴿٢﴾ .

وبدون الزكاة لا يفارق المشركين الذي وصفهم القرآن بقوله : ﴿٣﴾ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ لَيَوْمَ لَا يُؤْتُونَ الْزَكَوَةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَفِرُونَ ﴿٤﴾ .

وبغير الزكاة لا يتميز من المنافقين الذين وصفهم الله بأنهم : ﴿٥﴾ يَقْبِضُونَ أَمْلَاهُمْ ﴿٦﴾ ، أي : عن الإنفاق ، وبأنهم : ﴿٧﴾ لَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَرِهُونَ ﴿٨﴾ .

وبغير الزكاة لا يستحق رحمة الله التي أبى أن يكتبها إلا للمؤمنين المتقين ، المؤتين للزكاة قال تعالى : ﴿٩﴾ وَرَحْمَتِي وَسَعَتْ كُلُّ شَيْءٍ فَمَا كَنْبَهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الْزَكَوَةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِعِيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠﴾ . وَقَالَ عَزْ وَجَلْ ﴿١١﴾ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمَنَاتُ بَعْضُهُمُ أُولَئِكَ بَعْضٌ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَاوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الْصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الْزَكَوَةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيِّدُهُمُ اللَّهُمَّ اللَّهُ ﴿١٢﴾ .

وبدون الزكاة لا يستحق ولادة الله ولا رسوله ولا المؤمنين ، قال تعالى : ﴿١٣﴾ إِنَّمَا وَلِيُكُرُّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الْصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الْزَكَوَةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴿١٤﴾ .

وبدون إيتاء الزكاة لا يستحق نصر الله الذي وعد به من نصره : ﴿١٥﴾ وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَغَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿١٦﴾ الَّذِينَ إِنْ مَكَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَمُوا الْصَّلَاةَ وَأَتَوْا الْزَكَوَةَ وَأَمْرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَاوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَلَهُ عَذْبَةُ الْأُمُورِ ﴿١٧﴾ .

(٣) فصلت : ٦ ، ٧ .

(٤) التوبه : ٥٤ .

(٥) التوبه : ٧١ .

(٦) الحج : ٤٠ ، ٤١ .

(١) البقرة : ١٧٧ .

(٢) التوبه : ٦٧ .

(٣) الأعراف : ١٥٦ .

(٤) المائدة : ٥٥ .

ولقد توعد الإسلام بالعقوبة الشديدة في الدنيا والآخرة كل من منع هذه الزكاة ، ففي عقوبة الآخرة يقول الله تعالى مهدداً الكاذبين للذهب والفضة الذين لا يؤدون منها حق الله : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الْذَّهَبَ وَالْفَضَّةَ وَلَا يُنْفِرُوهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَشْرُهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (١) يوم يُحْمَنُ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتَكُوَنُ إِلَيْهَا جَاهَمُمْ وَجَنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَتَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَلَدُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ﴾ (٢) .

ويروي البخاري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من آتاه الله مالاً فلم يؤد زكاته ، مثل له يوم القيمة شجاعاً أقرع ، له زبيتان يطوقه يوم القيمة ثم يأخذ بلهمتية (يعني بشدقته) ثم يقول أنا مالك أنا كنزة ، ثم تلا النبي ﷺ الآية : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ إِيمَانَهُمْ أَنَّهُمْ أَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخْلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾ (٣) .

وفي العقوبة الدنيوية يقول عليه الصلاة والسلام : « ما من قوم الزكاة إلا ابتلاهم الله بالستين » (٤) ، (أي : بالقطن والمجاعة) ، وفي حديث ثان : « ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء ، ولو لا البهائم لم يعطروا » (٥) .

وفي حديث آخر : « وما خالطت الصدقة - أو قال البرزاكا - مالاً إلا أفسدته » (٦) . ومعنى هذا : أن ترك الزكاة في المال ولا تخرج منه فتهلكه . وهذا كله في العقوبة الكونية القدرية ، أي : التي يتولاها القدر الأعلى .

وهناك عقوبة دنيوية أخرى ، وهي عقوبة شرعية قانونية ، وهي التي يتولاها أولو الأمر في المجتمع الإسلامي ، وفي هذه العقوبة جاء حديثه ﷺ ، في الزكاة : « من أعطاها مؤجراً ، (أي : طالباً الأجر) فله أجرها ، ومن منعها فأنا آخذها وشطر ماله ، (أي : نصفه) عزمه من عزمات ربنا ، لا يحمل لآل محمد منها شيء » (٧) .

(١) التوبه : ٣٤ ، ٣٥ . (٢) آل عمران : ١٨٠ .

(٣) رواه الطبراني في « الأوسط » ورواته ثقata .

(٤) رواه ابن ماجه ، والبزار ، والبيهقي ، واللطفلي .

(٥) رواه البزار ، والبيهقي . (٦) رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي .

وفي الحديث الشريف ، يجيز لولي الأمر مصادرة نصف مال من امتنع عن أداء زكاته ، وهو نوع من العقوبة المالية التي يتخذها الحاكم عند الحاجة ، ليؤدب بها الممتنعين والمتهربين ، وليس ذلك عقوبة لازمة ولا دائمة ؛ وإنما هو من العقوبات التعزيرية التي تخضع لتقدير أولي الأمر ، واجتهاد أهل الحل والعقد في المجتمع المسلم ..

ولم تقف عقوبة مانع الزكاة عند الغرامة المالية فحسب ، بل يجوز لولي الأمر أن يستعمل العقوبة البدنية ، والحبس وغيرها ، حسب المصلحة وال الحاجة ..

وأكثر من ذلك أن الإسلام يشرع سل السيوف ، وإعلان القتال على الممتنعين المتمردين عن أداء الزكاة ، وهذا قاتل الخليفة الأول ، أبو بكر الصديق رضي الله عنه ، ومعه الصحابة رضي الله عنهم ، مانعي الزكاة ، وقال كلمته المشهورة : « والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة ، حق المال ، والله لئن منعوني عقالاً كانوا يؤدونه لرسول الله ﷺ ، لقاتلتهم عليه »^(١) .

قال ابن حزم : « وحكم مانع الزكاة ، إنما هو أن تؤخذ منه ، أحب أم كره ، فإن مانع دونها فهو محارب ، فإن كذب بها فهو مرتد ، فإن غيبها ولم يمانع دونها ، فهو آت منكراً ، فوجب تأدبه أو ضربه حتى يحضرها ، أو يموت قتيل الله تعالى إلى لعنة الله » . كما قال رسول الله ﷺ : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده إن استطاع » ، وهذا منكر ، ففرض على من استطاع أن يغيره^(٢) .

وكل هذه النصوص تؤكد لنا درجة الإلزام العالية ، التي تتمتع بها الزكاة ، فليست مجرد واجب عادي بل هي - كما بینا - إحدى الدعائم الخمس التي قام عليها بنیان الإسلام ، وأصبح معلوماً بالضرورة أنها أحد أركان الإسلام ، وتنافق ذلك الخاص والعام ، ولم تعد فرضيتها في حاجة إلى إقامة دليل ، فقد ثبت ثبوتاً مؤكدأ بالآيات القرآنية الصريحة المتكررة ، وبالسنة النبوية المتواترة ، وبإجماع الأمة كلها خلفاً عن سلف ، وجيلاً إثر جيل .

بل قال المحققون من العلماء : أن العقل أيضاً دل على فرضيتها ، كما دل

(١) رواه الشیخان .

(٢) « المحل » لابن حزم ج ١١ ص : ٣١٣ .

الكتاب ، والسنّة ، والإجماع ، وذلك من وجوه ذكرها الكاساني في « البدائع » :
أحدها : أن أداء الزكاة من باب إعانة الضعيف ، وإغاثة اللهييف ، وإقدار
العجز ، وتقويته على أداء ما افترض الله عز وجل عليه من التوحيد والعبادات ،
والوسيلة إلى أداء المفروض مفروض .

والثاني : أن الزكاة تطهر نفس المؤدي من أنجاس الذنوب ، وتزكي أخلاقه
بتخلق الجود والكرم ، وترك الشح والضن ، إذ النفس مجبرة على الضن بالمال ،
فتتعود السماحة ، وترتاض لأداء الأمانات ، وإيصال الحقوق إلى مستحقها ، وقد
تضمن ذلك كله قوله تعالى : ﴿ حُذِّرَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُرَكِّبُهُمْ
بِهَا ﴾^(١) .

الثالث : أن الله تعالى قد أنعم على الأغنياء ، وفضلهم بصنوف النعمة ،
والأموال الفاصلة عن الحاجات الأصلية ، وخصهم بها فيتعهون ويستمتعون بذلك
العيش ، وشكر النعمة فرض عقلاً وشرعاً ، وأداء الزكاة إلى الفقير من باب شكر
النعمة فكان فرضاً^(٢) .

وإذا كان هذا هو مكان فريضة الزكاة من شرائع الإسلام ، فقد قرر العلماء
أن من أنكرها وجحد وجوبيها ، فقد كفر ، ومرق من الإسلام كما يمرق السهم من
الرمية .

قال ابن قدامة : فمن أنكر وجوبيها جهلاً به ، وكان من يجهل ذلك ، إما
لحداثة عهده بالإسلام . أو لأنه نشأ ببادية نائية عن الأمسار ، عُرِفَ وجوبيها ، ولا
يُحُكِّم بكتابه ، لأنه معذور .

وإن كان مسلماً ناشطاً ببلاد الإسلام بين أهل العلم ، فهو مرتد ، تجري عليه
أحكام المرتدين ويستتاب ثلثاً . فإن تاب ، وإلا قُتل ، لأن أدلة وجوب الزكاة
ظاهرة في الكتاب والسنّة وإجماع الأمة ، فلا تكاد تخفى على أحد من هذه حاله ،
فإذا جحدها فلا يكون إلا تكذيبه الكتاب والسنّة ، وكفره بها^(٣) .

(١) التوبية : ١٠٣ .

(٢) « بداع الصنائع » للكاساني جـ ٢ ص : ٣ .

(٣) « المغني » ٢ ص : ٥٧٣ ط ثلاثة المنار .

(ب) الزكاة حق معلوم :

والزكاة في النظرية الإسلامية حق ، أو دين في أعناق الأغنياء للفئات الضعيفة المستحقة ، وهي كذلك حق معلوم ، أي : محمد النسبة والمقدار ، علمه الذين تحب عليهم الزكاة ، وعلمه الذين تصرف لهم الزكاة ، والذي قرر هذا الحق وحدده هو الله تعالى الذي وصف المتقين المحسنين من عباده بقوله : ﴿ وَقَاتَلُوكُمْ حَقَّ لِلسَّابِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾^(١) ، وفي سورة أخرى وصف الأخيار من عباده الذين يستحقون الإكرام في جناته فقال : ﴿ وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ ﴾^(٢) ﴿ لِلسَّابِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾^(٣) .

ولقد ذهب الإمام الشافعي ، إلى أن الزكاة حق يتعلّق بعين المال ، فلا يجوز للهالك التصرف فيه ، ويصير الفقراء شركاء لرب المال في قدر الزكاة ، فلو باع مال الزكاة بعد الحول قبل إخراجها ، بطل البيع في قدر الزكاة . حتى لو مات الفقير بعد وجوب الزكاة ، وقبل أن يقبضها يدفع نصيبه إلى ورثته .

ولا غرابة في تقرير هذا الحق وتحديده ، إذا عرفنا حقيقة تملك الإنسان للهال في النظرية الإسلامية ، التي عرفت بنظرية «الاستخلاف» ، والتي يدل عليها قوله تعالى : ﴿ وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ ﴾^(٤) . وغيرها من الآيات .

فالإنسان ليس هو المالك الحق للهال ، وإنما هو أمين عليه من قبل مالكه الأصلي وهو الله تعالى ، مالك المال وواهبه وخالقه ورازقه .. ومن واجب الإنسان أن يذعن لما يأمر به هذا الخالق الرازق ، وما يعينه من حق في هذا المال قل أو كثر .

وإذا كانت الزكاة حقاً معلوماً ، أوجبه الله تعالى للفقراء والمساكين وسائر المستحقين ، فمن مقتضى ذلك لا تسقط - وقد وجبت ولزمت - بمرور عام أو أكثر دون أدائها ، وإيتائها أهلها .

وفي هذا يقول أبو محمد بن حزم : « من اجتمع في ماله زكاتان فصاعداً ، وهو حي ، تؤدي لكل سنة على عدد ما وجبته عليه في كل عام ، وسواء كان ذلك

(١) المداريات : ١٩ .

(٢) المعارض : ٢٤ ، ٢٥ .

(٣) الحديد : ٧ .

(٤) الحديد : ٧ .

لمروبه ماله ، أو لتأخر الساعي ، (محصل الزكاة من قبل الدولة) أو لجهله ، أو لغير ذلك ، وسواء في ذلك العين (النقد) ، والحرث ، والماشية ، وسواء أنت الزكاة على جميع ماله ، أو لم تأت ، سواء رجع ماله بعدأخذ الزكاة منه إلى ما لا زكاة فيه أو لم يرجع ، ولا يأخذ الغرماء شيئاً حتى تستوفى الزكاة^(١) .

إذا كانت الضريبة تسقط بالتقادم ، ومرور سنوات تقل أو تكثر - حسب تحديد القانون - فإن الزكاة تظل ديناً في عنق المسلم ، لا تبرأ ذمته ، ولا يصح إسلامه ، ولا يصدق إيمانه ، إلا بأدائها ، وإن تكاثرت الأعوام ، وهي - كما يرى ابن حزم وغيره ، دين متاز مقدم على سائر الديون ، لما اجتمع لها من صفات ، وما توافر لها من خصائص فهي حق الله ، وحق الفقير ، وحق المجتمع جائعاً .

وكذلك لا تسقط الزكاة بموت رب المال ، وتنخرج من تركته ، وإن لم يوص بها ، هذا قول عطاء ، والحسن ، والزهري ، وقناة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور ، وابن المنذر^(٢) .

وهذا القول هو الصحيح ، لقول الله تعالى في المواريث : ﴿ مِنْ بَعْدِ وِصْيَةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾^(٣) فعمم سبحانه وتعالى الديون كلها ، والزكاة (كما قال ابن حزم) دين قائم لله تعالى ، وللمساكين ، والفقراء ، والغارمين وسائر من فرضها تعالى لهم في نص القرآن .

واستدل ابن حزم على تقديم دين الزكاة ، على ديون الناس بما رواه مسلم في صحيحه عن ابن عباس قال : « جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : إن أمي ماتت وعليها صوم شهر ، فأقضيه عنها ؟ فقال : « لو كان على أمك دين أكنت قاضيه عنها ؟ قال : نعم . قال : « فدين الله أحق أن يُقضى » .

من هنا نتبين أن موت المكلف بالزكاة لا يسقطها عنه ، ولو كان مorte عن طريق القتال والشهادة في سبيل الله ، لما روى مسلم عن ابن عمر أن رسول الله

(١) «المحل» ج ٦ ص : ٨٧ .

(٢) «المغني» : لابن قدامة ج ٢ ص : ٦٨٣ .

(٣) النساء : ١١ .

ﷺ ، قال : « يُغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين » .

ومن ذلك دين الزكاة إذا أخرها حتى استشهد وهي في ذمته ، كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره من العلماء^(١) .

وبهذا كله يتأكد لنا أن الركعة في الإسلام حق أصيل ثابت ، لا يسقطه تقادم ولا موت ، وأنها تؤخذ من التركة ، وتقدم - في أرجح الأقوال - على كل حق ، وكل دين سواها . وبذلك يكون الإسلام قد سبق التشريعات الضرورية الحديثة ، التي قررت لخزانة الدولة امتيازاً على أموال المدين تسبق به دائرته إذا ما تزاحموا ، ويعينها من تعقب ماله إذا تصرف فيه .

هذه طبيعة الزكاة كما شرعها الإسلام ، (حق معلوم) ، والذي أحقه وأثبته وحدده هو الله تعالى ، خالق الإنسان ، وواهب المال . وحينما أثار الإشتراكيون هذه المشكلة تطرفوا فأفسدوا ، وقالوا للقديم : أنت مسروق ، والذي سرقك هو الغني . فأغروا الفقير بالغني ، ففقد عليه ، واستطاع على ماله بحق أو بغير حق . والواقع : أنه ليس كل فقير مسروقاً ، ولا كل غني سارقاً ، وليس كل فقير ذنبه في عنق الغني ، فمنهم من ذنبه في عنق نفسه ، وأخر ما وصلت إليه نظريات المعتدلين منهم - كما يقول الدكتور إبراهيم سلامة رحمه الله^(٢) - أنهم رجعوا إلى قريب مما قررته الإسلام ، ولما يصلوا إليه .

يقولون : إن بين الغني والفقير عقداً تقربياً ، ليس مكتوباً في ورق ، ولكنه مكتوب في طبيعة الأشياء ، فالفقير يعمل ، والغني يكسب ، وكسب الغني من عمل الفقير ، وهو متصلان إتصال رأس المال بالجهود ، وإذا كان النظام الاجتماعي ملاحظاً فيه هذه الفوارق الضخمة بين الغني والفقير ، فلأن الأول لم يؤد ما عليه من الدين للأخير ، وهذا الدين قد تراكم بمضي الزمن ، حتى أحس الفقير بالحاجة فثار على مدينه .

فالنظيرية - كما ترى - فيها شيء من الصواب ، ولكنها موهمة مضللة ،

(١) « منار السبيل » جـ ١ ص : ٢٨٥ .

(٢) في كتابه « خلق ودين » موضوع : الأخلاق الفردية والاجتماعية .

موجة صدر الفقير على الغني ، مهددة لهذا الغني ، بأخذ أمواله قسراً باسم هذا العقد التقريري^(١) .

ومقارنة بسيطة بين النظرية الإسلامية ، وبين هذه النظرية الافتراضية يتبيّن منها ما يأتي :

أولاً : حظ الفقير في النظرية الإسلامية ثابت لدرجة أنه « حق » لا عقد ، و « معلوم » مقدر ، لا « مجهول » مفترض . فالإسلام جعل الزكاة حقاً من حقوق الله على عباده ، وحقاً من حقوق الإنسان على أخيه الإنسان .

فهي حق الله بارئ الإنسان ورازقه ، وحالي المال وواهبه ، ومسخر ما في الكون لخدمة الإنسان بأمره سبحانه .

وهي حق الفقير المحتاج على أخيه الغني ، بمقتضى الأخوة المشتركة بينهما في الإنسانية أو العقيدة أو فيها .

وقد ذكر الإمام الرازى جملة وجوه في تعلق حق الفقير بمال الغني يحسن ذكرها

هنا :

الأول : أن الإنسان إذا حصل له من المال بقدر حاجته ، كان هو أولى بامساكه لأنّه يشاركه سائر المحتاجين في صفة الحاجة ، وهو ممتاز عنهم بكونه ساعياً في تحصيل ذلك المال ، فكان اختصاصه بذلك المال أولى من اختصاص غيره .

وإذا فضل المال على قدر الحاجة ، وحضر إنسان آخر محتاج ، فها هنا حصل سببان ، كل واحد منها يوجب تملك ذلك المال : أما في حق المالك فهو أنه سعى في اكتسابه وتحصيله ، وأيضاً شدة تعلق قلبه به ، فإن ذلك التعلق أيضاً نوع من أنواع الحاجة ، وأما حق الفقير فاحتياجه إلى ذلك المال يوجب تعلقه به ، فلما وجد هذان السببان المتصادعان ، اقتضت الحكمة الإلهية رعاية كل واحد من هذين السببين بقدر الامكاني . فيقال : حصل المالك حق الاكتساب ، وحق تعلق قلبه به ، وحصل للفقير حق الاحتياج ، فرجحنا جانب المالك ، وأبقينا عليه الكثير ، وصرفنا إلى الفقير يسيراً منه ، توفيقاً بين الدلائل بقدر الامكاني .

الثاني : أن المال الفاضل عن الحاجات الأصلية إذا أمسكه الإنسان في بيته بقي معطلاً عن المقصود الذي لأجله خلق المال ، وذلك سعى في المنع من ظهور

(١) المرجع السابق .

حكمة الله تعالى ، وهو غير جائز ، فأمر الله بصرف طائفة منه إلى الفقير ، حتى لا تصير تلك الحكمة معطلة بالكلية .

الثالث : أن الفقراء عباد الله ، والأغنياء خزان الله ، لأن الأموال التي بأيديهم أموال الله . . . فليس بمستبعد أن يقول المالك لخازنه : أصرف طائفة مماثلة تلك الخزانة إلى المحتاجين من عباده^(١) .

ثانياً : قدر الإسلام الزكاة في الأموال تقديرًا عادلاً ، راعى فيه مجهد الغني وحق الفقر ، فلم يجحف بالغنى ، ولم يهمل حاجة الفقر .

تحدث ابن القيم عن هديه عليه السلام في الزكاة فذكر أنه : « أكمل هدي في : وقتها ، وقدرها ، ونصابها ، ومن تجب عليه ، ومصرفها ، قد راعى فيها مصلحة أرباب الأموال ، ومصلحة المساكين ، وجعلها الله سبحانه وتعالى طهارة للمال ، ولصاحبه . وقيد النعمة بها على الأغنياء ، فما زالت النعمة بالمال على من أدى زكاته ، بل يحفظه عليه ، وينميه له ، ويدفع عنه بها الآفات ، ويجعلها صوراً عليه ، وحسناً له ، وحارساً له » .

« ثم إنه أوجبها مرة كل عام ، وجعل حول الزروع والثمار عند كمالها واستواها ، وهذا أعدل ما يكون ، إذ وجوبها كل شهر أو كل جمعة يضر بأرباب الأموال ، ووجوبها في العمر مرة يضر بالمساكين ، فلم يكن أعدل من وجوبها كل عام مرة . ثم إنه فاوت بين مقدار الواجب بحسب سعي أرباب الأموال وتحصيلها ، وسهولة ذلك ومشقته ، فأوجب الخمس فيها صادفه الإنسان مجموعاً محصلًا من الأموال ، وهو الركاز ، ولم يعتبر له حولاً ، بل أوجب فيه الخمس متى ظفر به ، وأوجب نصفه ، وهو العشر ، فيما كانت مشقة تحصيله وتعبه وكلفته فوق ذلك ، وذلك في الثمار والزرروع التي يباشر حرف أرضها ، وسقيها ، وبدرها ، ويتولى الله سقيها من عنده ، بلا كلفة من العبد ، ولا شراء ماء ، ولا إثارة بشر ودولاب ، وأوجب نصف العشر فيما تولى العبد سقيه بالكلفة ، والدولي ، والنواصع وغيرها ، وأوجب نصف ذلك - وهو ربع العشر ، فيما كان الناء فيه موقوفاً على عمل متصل من رب المال ، متتابع بالضرب في الأرض نارة وبالإدارة

(١) « التفسير الكبير » : للرازي ج ١٦ ص : ١٠٣ .

تارة ، وبالترخيص تارة ، ولا ريب أن كلفة هذا أعظم من كلفة الزرع والثمار . أيضاً فإن نمو الزرع والثمار أظهر وأكثر من نمو التجارة ، فكان واجبها أكثر من واجب التجارة ، وظهور النمو فيها يسقى بالسياء والأنهار أكثر مما يسقى بالدوى والتواضع ، وظهوره فيها وجد محصلاً جموعاً كالكتز أكثر وأظهر من الجميع . ثم إنه لما كان لا يحتمل كل مال المواساة وإن قل ، جعل للهال الذي تحتمله المواساة نصيباً مقدرة المواساة فيها ، لا تجحف بآرباب الأموال ، وتقع موقعها من المساكين .

والرب سبحانه وتعالى تولى قسمة الصدقة بنفسه ، وجزأها ثمانية أجزاء ، يجمعها صنفان من الناس .

أحدهما : من يأخذ حاجة ، فيأخذ بحسب شدة الحاجة وضعفها ، وكثيرتها وقلتها ، وهم : الفقراء والمساكين ، وفي الرقاب ، وابن السبيل . والثاني : من يأخذ لمنفعته ، وهم : العاملون عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، والغارمون لصلاح ذات البين ، والغزا في سبيل الله . فإن لم يكن الآخذ محتاجاً ، ولا فيه منفعة للمسلمين ، فلا سهم له في الزكاة^(١) .

(ج) مسؤولية الدولة عن شئون الزكاة :

الزكاة - كما تبين لنا - حق ثابت مقرر : (فِرِیضَةُ مِنَ اللَّهِ)^(٢) . ولكنه ليس حقاً موكولاً للأفراد ، يؤديه منهم من يرجو الله والدار الآخرة ، ويدعه من ضعف يقينه بالآخرة ، وقل نصيبيه من خشية الله .

كلا : إنها ليست إحساناً فردياً ، وإنما هي تنظيم اجتماعي تشرف عليه الدولة ، ويتولاه جهاز إداري منظم ، يقوم على هذه الفريضة الفذة ، جباية من تحجب عليهم ، وصرفها إلى من تحجب لهم .

دلالة القرآن :

وأبرز دليل على ذلك ، أن الله تعالى ذكر هؤلاء القائمين على أمر الزكاة جمعاً وتغريقاً ، وسماهم : « الْعَمَلِينَ عَلَيْهَا » ، وجعل لهم سهماً في أموال الزكاة

(١) « زاد المعاد » ج ١ ص : ٣٠٦ - ٣٠٨ . (٢) التوبية : ٦٠ .

نفسها ، ولم يحوجهم إلىأخذ رواتبهم من باب آخر تأميناً لعيشهم ، وضماناً لحسن قيامهم بعملهم ، قال تعالى : « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفَقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَمَلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤْلَفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الْرِّقَابِ وَالْغَرِيمَنَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَآبَنِ السَّبِيلِ فَرِيْضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ » ^(١) ، وليس بعد هذا النص الصريح في كتاب الله مجال لترخيص مترخص ، أو تأول متأول ، أو زعم زاعم ، وخاصة بعد أن جعلت الآية هذه الأصناف وتحديدتها فريضة من الله ، ومن ذا الذي يجرؤ على تعطيل فريضة فرضها الله ؟ .

وقال تعالى في نفس السورة التي ذكر فيها مصارف الزكاة :

« خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُرْكِبُهُمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ » ^(٢) ، وقد ذهب جهور المسلمين من السلف والخلف إلى أن المراد بالصدقة في هذه الآية الزكاة ، والخطاب للنبي ﷺ ولكل من يلي أمر المسلمين من بعده .

السنة النبوية :

وفي حديث ابن عباس المشهور في الصحيحين وغيرهما : « أمر النبي ﷺ حين بعث معاذًا إلى اليمن قال له : « أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقراءهم ، فإن هم أطاعوك لذلك ، فيياك وكرائهم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب » رواه الجماعة عن ابن عباس .

وشاهدنا من هذا الحديث هو قوله عليه السلام في تلك الصدقة المفروضة : تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقراءهم ، فيبين الحديث أن الشأن فيها أن يأخذها آخذ ، ويردها راد ، لا أن تترك لاختيار من وجبت عليه .

قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر : « استدل به على أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها ، إما بنفسه وإما ببنائه ، فمن امتنع منهم أخذت منه قهراً » ^(٣) . ونقلها الشوكاني بنصها في نيل الأوطار ^(٤) .

(١) التوبه : ٦٠ .

(٢) « فتح الباري » للحافظ ابن حجر ج ٣ ص : ٢٣١ ، في شرح حديث وصية معاذ من صحيح البخاري ، كتاب الزكاة باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد إلى الفقراء حيث كانوا .

(٣) « نيل الأوطار » ج ٤ ص : ١٢٤ ط مصطفى الحلبي - ثانية .

وهذا الذي جاءت به السنة القولية ، أكدته السنة العملية ، والواقع التاريني الذي جرى عليه العمل في عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين من بعده .

ولهذا قال العلماء : يجب على الإمام أن يبعث السعاة لأخذ الصدقة ، لأن النبي ﷺ ، والخلفاء من بعده كانوا يعيشون السعاة ، ولأن في الناس من يملك المال ، ولا يعرف ما يجب عليه ، ومنهم من يدخل ، فوجب أن يبعث من يأخذ^(١) .

أما أرباب الأموال من الشعب ، فيجب عليهم أن يساعدوا هؤلاء السعاة على أداء مهمتهم ، ويؤدوا إليهم ما وجب عليهم ، ولا يكتومهم شيئاً من أموال زكاتهم . هذا ما أمر به رسول الله ﷺ وما أمر به أصحابه .

وعن جابر بن عتیک رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « سیأتیکم رکب مبغضون فإذا أتوكم فرحبوا بهم ، وخلوا بينهم وبين ما يبتغون ، فإن عدلوا فلأنفسهم ، وإن ظلموا فعليها ، فإن تمام زكاتكم رضاهم ، وليدعوا لكم »^(٢) ، وإنما كانوا مبغضين ، لأنهم يطلبون المال ، والإنسان شحيح به فهو شقيق الروح : « وَكَانَ الْإِنْسَنُ قَنُوراً »^(٣) .

وعن أنس رضي الله عنه : « أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ إذا أديت الزكاة إلى رسولك ، فقد برئت منها إلى الله ورسوله ؟ قال : « نعم إذا أديتها إلى رسولي ، فقد برئت منها إلى الله ورسوله ، ولك أجراها ، وإثمها على من بدها » .

فتاوی الصحابة :

وعن سهل بن أبي صالح عن أبيه قال : اجتمع عندي نفقة فيها صدقة - يعني بلغت نصاب الزكاة - فسألت سعد بن أبي وقاص ، وابن عمر ، وأبا هريرة ، وأبا سعيد الخدري : أن أقسمها أو أدفعها إلى السلطان ؟ فأمروني جميعاً أن أدفعها إلى السلطان ، ما اختلف على منهم أحد ، وفي رواية فقلت لهم : هذا السلطان ، يفعل ما ترون ، (كان هذا في عهد بنى أمية) « أدفع إليهم زكاتي ؟ ! فقالوا

(١) « المجموع » ج ٦ ص : ١٦٨ .

(٢) رواه أبو داود - « نيل الأوطار » ج ٤ ص : ١٥٥ ط العثمانية .

(٣) الإسراء : ١٠٠ .

كلهم : نعم فادفعها » . رواها الإمام سعيد بن منصور في سنته^(١) .

وعن ابن عمر - رضي الله عنها - قال : إدفعوا صدقاتكم إلى من ولاه الله أمركم فمن بر نفسه ، ومن أثم فعلتها . رواه البيهقي بإسناد صحيح أو حسن .

وعن المغيرة بن شعبة أنه قال لمولى له ، وهو على أمواله بالطائف : « كيف تصنع في صدقة مالي » .

قال : منها ما أتصدق به ، ومنها ما أدفع إلى السلطان .

قال : وفيما أنت من ذلك ؟ (أنكر عليه أن يفرقها بنفسه) .

فقال : إنهم يشترون بها الأرض ، ويتزوجون النساء .

فقال : إدفعها إليهم فإن رسول الله ﷺ : « أمرنا أن ندفعها إليهم » ..
رواه البيهقي في السنن الكبير^(٢) .

هذه الأحاديث الصريرة عن رسول الله ﷺ وهذه الفتاوى الخامسة عن صحابته الكرام ، تجعلنا ندرك بل نوقن أن الأصل في شريعة الإسلام أن تتولى الحكومة المسلمة أمر الزكاة ، فتجبيها من أربابها ، وتصرفها على مستحقيها ، وإن على الأمة أن تتعاون أولياء الأمر في ذلك ، إقراراً للنظام ، وإرساء لدعائهما الإسلام ، وتقوية لبيت مال المسلمين .

من أسرار هذا التشريع :

وربما قال قائل : إن الشأن في الأديان أن توقف الضيائير ، وتحيى القلوب ، وتضع أمم أنظار الناس مثلاً أعلى ، ثم تحاول أن تقودهم بزمام الشوق إلى مثوبة الله ، أو تسوقهم بسوط الخشية من عقابه ، تاركة لاصحاب السلطان أن يحددوا وينظموا ويعاقبوا ، فهذا من شأن السلطة السياسية ، وليس من مهمة التوجيه الديني .

والجواب أن هذا قد يصح في أديان أخرى ، ولكن لا يصح أبداً في

(١) نسبة في المتن إلى أحد .

(٢) هذه الأحاديث ذكرها الإمام النووي في « المجموع » ج ٦ ص : ١٦٢ - ١٦٤ .

الإسلام ، فإنه عقيدة ونظام ، وخلق وقانون ، وقرآن وسلطان .

ليس الإنسان مشطوراً في الإسلام شطرين : شطر منه للدين ، وشطر آخر للدنيا ، وليس الحياة مقسمة قسمين : بعضها لقيصر ، وبعضها لله ، وإنما الحياة كلها والإنسان كله ، والكون كله ، الله الواحد القهار . جاء الإسلام رسالة شاملة هادية ، فجعلت من هدفها تحرير الفرد وتكريمه ، وترفيه المجتمع وإسعاده ، وتوجيه الشعوب والحكومات إلى الحق والخير ، ودعوة البشرية كلها إلى الله أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً ، ولا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله .

وفي هذا الإطار جاء نظام الزكاة ، فلم يجعله من شؤون الفرد ، بل من وظيفة الحكومة الإسلامية ، فوكل الإسلام جبایتها ، وتوزيعها على مستحقها إلى الدولة ، لا إلى ضيائير الأفراد وحدها ، وذلك لجملة أسباب لا يحسن بشريعة الإسلام أن تهملها :

أولاً : أن كثيراً من الأفراد قد تموت ضيائيرهم ، أو يصيبها السقم والهزال بسبب حب الدنيا أو حب الذات ، فلا ضيائير للفقير إذا ترك حقه مثل هؤلاء .

ثانياً : أن في أخذ الفقير حقه من الحكومة لا من الشخص الغني ، حفظاً لكرامته وصيانة لماء وجهه أن يراق بالسؤال ، ورعاية لمشاعره أن يجرحها المن والأذى .

ثالثاً : أن ترك هذا الأمر للأفراد يجعل التوزيع فوضى ، فقد يتبه أكثر من غنى لاعطاء فقير واحد ، على حين يغفلون عن آخر ، فلا يفطن له أحد ، وربما كان أشد فقراً .

رابعاً : أن صرف الزكاة ليس مقصوراً على الأفراد من القراء ، والمساكين وأبناء السبيل ، فمن الجهات التي تصرف فيها الزكاة مصالح عامة للمسلمين ، لا يقدرها الأفراد ، وإنما يقدرها أولو الأمر ، وأهل الشورى في الجماعة المسلمة ، مثل : إعطاء المؤلفة قلوبهم ، وإعداد العدة والعدد للجهاد في سبيل الله ، وتجهيز الدعوة لتبلیغ رسالة الإسلام في العالمين .

خامساً : أن الإسلام دين ودولة ، وقرآن وسلطان ، ولا بد لهذا السلطان ،

وتلك الدولة من مال تقيم به نظمها ، وتنفذ به مشاريعها ، ولا بد لهذا المال من موارد ، والزكاة مورد هام دائم لخزانة الدولة أو لبيت المال في الإسلام .

بيت مال الزكاة :

ومن هنا نعلم أن الأساس في النظام الإسلامي أن يكون للزكاة ميزانية خاصة ، وحصيلة قائمة بذاتها ، ينفق منها على مصارفها المحددة ، وهي مصارف إنسانية وإسلامية خاصة ، ولا تضم إلى ميزانية الدولة العامة الكبيرة التي تسع لمشروعات مختلفة ، وتصرف في مصارف شتى .

ولقد أشارت آية مصارف الزكاة من سورة التوبة إلى هذا المبدأ ، حين قررت أن العاملين عليها يأخذون مرتباتهم منها ، فمعنى هذا أن يكون لها ميزانية مستقلة ، وينفق على إدارتها منها ، وذلك ما فهمه المسلمون من أقدم العصور ، فقد جعلوا للزكاة بيت مال قائماً بذاته ، إذ قسموا بيوت المال في الدولة الإسلامية إلى أربعة أقسام :

أولها : بيت المال الخاص بالزكاة ، وفيه تكون حصيلتها ، ونظام العمل على جمعها ، وتوزيعها على مصارفها على حسب شدة الحاجة .

الثاني : بيت المال الخاص بحصيلة الجزية والخارج ، والجزية مال يؤخذ من غير المسلمين ، الذين يقيمون بين المسلمين على أن يكون لهم مالهم ، وعليهم ما عليهم ، وهو يؤخذ منهم في مقابل ما يؤخذ من المسلمين في الزكاة وغيرها من الصدقات الأخرى ، كصدقة الفطر ، وكفارات الذنوب ، والتقصير في العبادات ، وفي مقابل حمايتهم والدفاع عنهم ، دون أن يكلفوا المشاركة في الخدمة العسكرية . والخارج ضريبة سنوية تفرض على رقبة الأرض حسب طاقتها ، كالذى فرضه عمر على سواد العراق وغيره .

الثالث : بيت المال الخاص بالغنائم والرकاز (عند من يقول : « إنه ليس من الزكاة » ولا يصرف في مصارفها) .

الرابع : بيت المال الخاص بالضوائع ، وهي الأموال التي لا يعرف لها

مالك ، ومنها الأموال التي لا وارث لها^(١) .

والذى يعنينا هنا أن الزكاة في الإسلام ليست من باب الإحسان التطوعي ، ولا من باب الواجبات الشخصية الموكولة إلى ضمائر الأفراد وحدهم ، إنما هي فريضة تشرف عليها الدولة ، وتنظم جيابتها وتوزيعها . فهي عبادة لها صفة الضريبة ، وضربية فيها روح العبادة . وبهذا يقوم على رعايتها وإيتائها حارسان : حارس خارجي ، هو رقابة الحكومة المسلمة . والمجتمع المسلم كله ، وحارس داخلي ، ينبع من ضمير المسلم ، وإيمانه بربه ، ورجاء رحمته ، وخشية عذابه .

فإذا لم توجد الحكومة المسلمة ، التي تنهج نهج الخليفة الأول في رعاية حق الفقراء . وانتزاعه بالقوة من براثن الأشرار . فقد بقي الفقير في كفالة الضمير الإسلامي ، الذي يرجو الله ويخشاه . والذى يأبى عليه إيمانه أن يبيت امرؤ شبعان وجاره إلى جنبه جائع .

(د) من هم الفقراء والمساكين الذين تصرف لهم الزكاة ؟

عني القرآن الكريم بمصارف الزكاة ، أكثر مما عني بمصادرها ووعائتها ، لأن جباية الأموال قد تكون سهلة على أصحاب السلطان ، بوسائل شتى ، ولكن الصعب حقاً هو صرفها في وجوهها ، وإيتاؤها أهلها ، ووضعها موضعها ، ومن ثم لم يدع القرآن تحديد مصارف الزكاة لرأي حاكم وهوه ، ولا لطبع طامع يريد أن يزاحم المستحقين بالباطل ، فنزل كتاب الله بين الأشخاص ، والجهات التي تصرف لها وفيها الزكاة ، فكان ذلك رداً على المنافقين الذين سال لعابهم شرعاً إلى أموال الزكاة بغير حق ، ولزوا رسول الله ﷺ ، لأنه أهملهم ، ولم يستجب لأطماعهم الأشعبية ، قال تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنَّ أَعْطَوْهُمْ نَهَىٰ رَضُواٰ وَإِنْ لَمْ يُعْطُوْهُمْ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴾^(٢) إلى أن قال ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَدِيلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤْلَفَةُ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرِيمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيْضَةٌ مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيْمٌ حَكِيمٌ ﴾^(٣) .

(١) أنظر : « المبسوط » ج ٣ ص : ١٨ ، و « البدائع » ج ٢ ص : ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) التوبه : ٥٨ .

(٣) التوبه : ٦٠ .

وقد روى أبو داود أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال له : أعطني من الصدقات فقال له : « إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقة ، حتى حكم هو فيها ، فجزأها ثمانية أجزاء ، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك حكك » .

والذي يعنينا في بحثنا هذا من تلك الأجزاء أو المصارف الثمانية هو الفقراء والمساكين ، وهما أول المصارف التي جعلها الله أهلاً لاستحقاق الزكاة .

وقد اختلف الفقهاء والمفسرون في تحديد مفهوم الفقير والمسكين ، والفرق بينهما ، أيهما أسوأ حالاً؟ وهو خلاف لا يترتب عليه حكم في باب الزكاة ، بعد أن اتفق الجميع على أنها صنفان لجنس واحد هو أهل العوز وال الحاجة .

والراجح : أن الفقير هو اسم للمحتاج الذي لا يسأل الناس ، والمسكين هو الذي يسأل الناس ويطوف عليها .

ويرى جمهور الفقهاء أن الفقير أسوأ حالاً من المسكين . وحدده بعضهم بقوله : الفقير من لا يملك شيئاً ، أو يملك دون نصف الكفاية لنفسه ولمن يعوله . والمسكين من يملك نصف الكفاية أو معظمها ، ولكن لا يملك تمام الكفاية .

المستورون المتعففون أولى بالزكاة :

ولقد يظن كثير من الناس - من سوء العرض لتعاليم الإسلام ، وسوء التطبيق لها - أن الفقراء ، والمساكين ، المستحقين للزكاة ، هم أولئك المبطلون أو المسؤولون الذين احترفوا سؤال الناس ، وظاهروا بالفقر والمسكينة ، ومدوا أيديهم للغادين والرائحين ، في المجامع والأسواق ، وعلى أبواب المساجد وغيرها ، ولعل هذه الصورة للمسكين كانت ماثلة في أذهان كثير من الناس منذ زمن قديم ، حتى في زمن الرسول ﷺ ما جعله عليه السلام ينبه الناس على أهل الحاجة الحقيقيين ، الذين يستحقون معونة المجتمع بحق ، وإن لم يفطن لهم الكثيرون ، فقال عليه الصلاة والسلام في ذلك : « ليس المسكين الذي ترده التمرة والتمرتان ، ولا اللقمة واللقمتان ، إنما المسكين الذي يتعفف ، اقرأوا إن شئتم » : « لا يَسْعَلُونَ النَّاسَ إِلَّا حَافَأُوا » ^(١) .

(١) البقرة : ٢٧٣ .

معنى ﴿ لَا يَسْعَلُونَ النَّاسَ إِلَّا فَا﴾ : لا يلحوون في المسألة ، ولا يكلفون الناس ما لا يحتاجون إليه ، فإن من سأل عنده ما يغطيه عن المسألة فقد أخلف .

وهذا وصف لفقراء المهاجرين ، الذين قد انقطعوا إلى الله ورسوله ، وليس لهم مال ولا كسب ، يردون به على أنفسهم ما يغطيهم ^(١) .

قال الله تعالى في وصفهم ، والتسويه بشأنهم : ﴿ لِلْفَقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِعُونَ ضَرَبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُونَ أَغْنِيَاءَ مِنَ النَّعْفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَتِهِمْ لَا يَسْعَلُونَ النَّاسَ إِلَّا فَا﴾ ^(٢) .

فهو لاء وأشباههم أحق الناس أن يعانون ، كما أرشدنا رسول الله ﷺ ، في حديثه المذكور . . . وفي رواية أخرى : « ليس المسكين الذي يطوف على الناس ، ترده اللقمة واللقطتان ، والتمرة والتمرتان ، ولكن المسكين الذي لا يجد غناً يغطيه ، ولا يُعْطَن له فَيَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ وَلَا يَقُولُ فِي سَأَلِ النَّاسِ » ^(٣) ذلك هو المسكين الجدير بالمعونة ، وإن كان الناس يغفلون عنه ولا يفطرون له ، ولكن رسول الإسلام لفت الأنظار إليه ، ونبه العقول والقلوب إليه ، وإنه ليشمل كثيراً من أصحاب البيوتات ، وأرباب الأسر المتعففين ، الذين أخْنَى عليهم الزمن أو قعد بهم العجز ، أو قل مالهم وكثُرَت عيالهم ، أو كان دخالهم من عملهم لا يشع حاجاتهم المعقوله .

وقد سُئل الإمام الحسن البصري عن الرجل تكون له الدار والخادم . أياخذ من الزكاة ؟ فأجاب : بأنه يأخذ إن احتاج ولا حرج عليه ^(٤) .

وُسُئل الإمام أحمد في الرجل : إذا كان له عقار يستغله ، أو ضياعة تساوي عشرة آلاف درهم ، أو أقل من ذلك أو أكثر ، ولكنها لا تقيمه - يعني لا تقوم

(١) تفسير « ابن كثير » ج ١ ص : ٢٢٤ .

(٢) البقرة : ٢٧٣ .

(٣) الحديث برواياته متفق عليه .

(٤) « الأموال » لأبي عبيد ص : ٥٦٦ وابن أبي شيبة ج ٤ ص ٤٠ ، وعبد الرزاق ج ٤ ص :

١١٢ ، ١١١ .

بكفایته - فقال : يأخذ من الزکة^(١).

وقال الشافعیة : إذا كان له عقار ، وينقص دخله عن كفایته فهو فقیر أو مسکین . فيعطی من الزکة تمام كفایته ، ولا يكلف بیعه^(٢).

وقال المالکیة : يجوز دفع الزکة لمن يملک نصاباً أو أكثر ، لکثرة عیاله ، ولو كان له الخادم والدار التي تناسبه^(٣).

وقال الحنفیة : لا بأس بأن يعطی من الزکة من له مسكن ، وما يتأثر به في منزله ، وخدم ، وفرس ، وسلاح ، وثیاب البدن ، وكتب العلم إن كان من أهله ، واستدلوا بما رُوی عن الحسن البصري أنه قال : « كانوا يعطون الزکة لمن يملک عشرة آلاف درهم من الفرس والسلاح والخدم والدار » .

وقوله « كانوا » : كنایة عن أصحاب رسول الله ﷺ وهذا لأن هذه الأشياء من الحاجات الالازمة التي لا بد للإنسان منها ، فكان وجودها وعدمها سواء^(٤).

ليس المقصود بالزکة إذن إعطاء المعدم المترقب فقط ، ذلك الذي لا يجد شيئاً ، أو لا يملک شيئاً ، وإنما يقصد بها أيضاً إغناه ذلك الذي يجد بعض الكفایة ، ولكنه لا يجد كل ما يکفيه .

لا حظ في الزکة لقوى مكتسب :

وإذا كان مدار الإستحقاق هو الحاجة - حاجة الفرد إلى كفایة نفسه ومن يعوله - فهل يعطی المحتاج ، وإن كان مبطلاً يعيش عالة على المجتمع ، ويجیأ على الصدقات والإعانت ، وهو مع ذلك قوي البناء ، قادر على الكسب ، وإغناه نفسه بکسبه وعمله .

ولقد فهم ذلك بعض الناس خطأ ، فظنوا الزکة إغراء بالبطالة وتشجيعاً للکسالى والقاعدین . ولكن نصوص الإسلام ومبادئه ، تقضي بغير هذا :

(١) « المغني . مع الشرح الكبير » ج ٢ ص : ٥٢٥ .

(٢) « المجموع » ج ٦ ص : ١٩٢ .

(٣) « شرح الخرشي وحاشية العدوی على خليل » ج ٢ ص : ٢١٥ .

(٤) « بداع الصنائع » للكاسانی ج ٢ ص : ٤٨ .

فالواجب على كل قوي قادر على العمل ، أن يعمل وأن ييسر له سبيل العمل ، وبذلك يكفي نفسه بكميئه ، وعرق جيئه ، وفي الحديث الصحيح : « ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده »^(١) . ومن أجل ذلك رأينا رسول الإسلام يقول في صراحة ووضوح : « لا تخل الصدقة لغنى ، ولا للذى مرت سوى »^(٢) . والمرة : القوة والشدة ، والسوى : المستوي السليم الأعضاء .

ولا اعتداد بالقدرة الجسمانية واللياقة البدنية ، ما لم يكن معها كسب يغنى ويكتفى لأن القوة بغير كسب لا تكسو من عري ، ولا تطعم من جوع ، قال النووي : « إذا لم يجد الكسب من يستعمله ، حللت له الزكاة ، لأنه عاجز »^(٣) .

فإذا كان الحديث المذكور قد اكتفى بذكر : « ذي المرة السوى » ، فإن حديثاً آخر قيد هذا الإطلاق ، وأضاف إلى « القوة » « الإكتساب » ، فعن عبيد الله بن عدي الخيار ، أن رجلين أخبراه أنها أتيا النبي ﷺ يسألانه من الصدقة ، فقلب فيهما البصر ، ورأيا جلدين (قويين) فقال : إن شئتما أعطيتكم ، ولا حظفهما - أي في الزكاة - لغنى ، ولا لقوى مكتسب »^(٤) .

وإنما خيرها الرسول ﷺ لأنه لم يكن على علم بباطن أمرها ، فقد يكونان في الظاهر جلدين قادرين ، ويكونان في الواقع غير مكتسين أو مكتسين كسباً لا يكتفى .

واستدل العلماء بالحديث على أنه ينبغي لولي الأمر - أو رب المال - وعظ آخذ الزكاة ، الذي لا يُعرفحقيقة حاله ، وتعريفه أنها لا تخل لغنى ، ولا لقادر على الكسب ، أسوة برسول الله ﷺ والمراد بالإكتساب : إكتساب قدر الكفاية ، وإن كان من أهل الإستحقاق ، والعجز عن أصل الكسب ليس بشرط . ولا يصح أن

(١) رواه البخاري وغيره ، « الترغيب والترهيب » للمنذري ج ٢ أول كتاب البيوع .

(٢) رواه الخمسة ، وحسنه الترمذى .

(٣) « المجموع » ج ٦ ص : ١٩١ .

(٤) رواه أحمد ، وأبوداود ، والنسائي ، وقال أحمد : « ما أجوده من حديث » ، وقال النووي : « هذا الحديث صحيح » ، « المجموع » ج ٦ ص : ١٨٩ ، وقد سكت عنه أبو داود والمنذري

« مختصر السنن » ج ٢ ص : ٢٣٢ .

(٥) « نيل الأوطار » ج ٤ ص : ١٧٠ .

يقال بوقف الزكاة على الزمني ، والمرضى ، والعجزة فحسب .
قال التووي : والمعتبر كسب يليق بحاله ، ومرؤته وأما ما لا يليق به
كالمعدم^(١) .

على أن حديث تحريم الزكاة على « ذي المرة السوي » ، يعمل بياطلاقه
بالنسبة للقادر الذي يستمر في البطالة ، مع تهيئة فرض الكسب الملائم لمثله عرفاً .

والخلاصة : أن كل قادر على الكسب مطلوب منه شرعاً أن يعمل ليكفي
نفسه بنفسه ، فمن كان عاجزاً عن الكسب ، لضعف ذاتي كالصغر ، والأئنة ،
والعنة ، والشيخوخة ، والعاهة ، والمرض ، أو كان قادراً لم يجد باباً حلالاً
للكسب يليق به ، أو وجد ولكن كان دخله من كسبه لا يكفيه وعائلته ، أو
مكفيه بعض الكفاية ، دون تمامها ! فقد حل له الأخذ من الزكاة ، ولا حرج عليه
في دين الله . هذه هي تعاليم الإسلام الناصعة التي جمعت بين العدل والإحسان ،
أو العدل والرحمة ، أما مبدأ الماديين القائلين : « من لا يعمل لا يأكل » ، فهو مبدأ
غير طبيعي ، وغير أخلاقي ، وغير إنساني . بل إن في الطيور والحيوانات أنواعاً
يحمل قوتها ضعيفها ، ويقوم قدرها بعجزها . أفلأ يبلغ الإنسان مرتبة هذه
العجائب ؟ ! .

المترغ للعبادة لا يأخذ من الزكاة :

ومن الرائع حقاً ما ذكره هنا فقهاء الإسلام فقالوا : إذا تفرغ إنسان قادر على
الكسب لعبادة الله تعالى بالصلوة والصيام ونحوها ، لا يُعطى من الزكاة^(٢) ، لأنه
مأمور بالعمل والمشي في مناكب الأرض ، ولا رهبة في الإسلام ، والعمل في هذه
الحال لكسب العيش من أفضل العبادات إذا صدقت فيه النية ، والتزمت حدود
الله .

المترغ للعلم يأخذ من الزكاة :

فاما إذا تفرغ لطلب علم نافع ، وتعذر الجمع بين الكسب وطلب العلم ،

(١) « المجموع » ج ٦ ص : ١٩٠ .

(٢) « حاشية الروض المريع » ج ١ ص : ٤٠٠ .

فإنه يُعطى من الزكاة قدر ما يعينه على أداء مهمته ، وما يشبع حاجاته ، ومنها كتب العلم التي لا بد منها لمصلحة دينه ودنياه^(١) ، وإنما أُعطي طالب العلم لأنه يقوم بفرض كفاية ، ولأن فائدة علمه ليست مقصورة عليه بل هي لجموع الأمة ، فمن حقه أن يعan من مال الزكاة لأهلاً للأحد رجلين ، إما لمن يحتاج من المسلمين ، أو لمن يحتاج إليه المسلمين ، وهذا قد جمع بين الأمرين .

واشترط بعضهم أن يكون نجبياً يُرجى تفوقه ، ونفع المسلمين به ، وإلا لم يستحق الأخذ من الزكاة ، ما دام قادراً على الكسب^(٢) ، وهو قول وجيه ، وهو الذي تسير عليه الدول الحديثة حيث تتفق على النجاء والمتوفقين ، بأن تتيح لهم دراسات خاصة ، أو ترسلهم في بعثات خارجية أو داخلية .

كم يُعطى الفقير والمسكين من الزكاة :

ولكي تكمل أمام أعيننا الصورة السوية للزكاة الإسلامية ، وأثرها في محاربة الفقر والمسكنة ، لا بد أن نجيب هنا عن سؤال مهم ، هو : كم يُعطى الفقير والمسكين من مال الزكاة ؟

ووجه الأهمية في الإجابة على هذا السؤال : أن السائد في أذهان عامة الناس - مسلمين وغير مسلمين - أن الفقير يأخذ من الزكاة دراهم معدودة ، أو حفنتان من حبوب أو أرغفة من خبز ، يسد بها رمقًا ، أو يكفي بها حاجته أيامًا معدودات ، أو شهراً ، أو شهرين . . ثم يظل الفقير بعد ذلك على فقره ، صفر اليدين ، ماداً يده بالسؤال محتاجاً أبداً إلى المعونة ، وحينئذ تكون الزكاة أشبه بالأقراض المskنة للألام إلى وقت محدود ، لا بالأدوية الناجعة التي تحيث الآلام من جذورها .

وستتبين بعد دراسة نصوص الإسلام ومذاهب فقهائه : أن هذا السائد في أفهم الناس وهم عريض لا أساس له من شريعة الإسلام .

(١) أنظر : شرح «غاية المنهى» ج ٢ ص : ١٣٧ ، طبع المكتب الإسلامي .

(٢) «المجمع» ج ٦ ص : ١٩٠ ، ١٩١ .

المذهب الأول : إعطاء الفقير كفاية العمر :

إن أقرب المذاهب في هذا الشأن إلى منطق الإسلام ونصوصه : أن يعطى الفقير ما يستأهل شأفة فقره ، ويقضي على أسباب عوزه وفاقته ، ويكتفي بصفة دائمة ، ولا يموجه إلى الزكاة مرة أخرى .

قال الإمام النووي في « المجموع » :

المسألة الثانية في قدر المعرفة إلى الفقير والمسكين : قال أصحابنا العراقيون وكثيرون من الخراسانيين : يعطيان ما ينحرجها من الحاجة إلى الغنى ، وهو ما تحصل به الكفاية على الدوام . وهذا هو نص الشافعي - رحمه الله - واستبدل له الأصحاب بحديث قبيصة بن المخارق الهلالي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا تحل المسألة إلا لأحد ثلاثة : رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك ، ورجل أصابته جائحة إجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال سداداً من عيش - ، ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا من قومه : قد أصابت فلاناً فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال سداداً من عيش - فما سواهن من المسألة - يا قبيصة - سحتاً يأكلها أصحابها سحتاً » ، رواه مسلم في صحيحه .

قال أصحابنا : فأجاز رسول الله ﷺ المسألة حتى يصيب ما يسد حاجته ، فدل على ما ذكرناه .

قالوا : فإن كان عادته الاحتراف أعطي ما يشتري به حرفته ، أو آلات حرفته ، قلت قيمة ذلك أم كثرة ، ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته غالباً تقريباً ، ويختلف ذلك باختلاف الحرف ، والبلاد ، والأزمان ، والأشخاص ، وقررت جماعة من أصحابنا ذلك فقالوا :

من بيع البقل يعطى خمسة دراهم أو عشرة .

ومن حرفته بيع الجواهر يعطى عشرة آلاف درهم مثلاً ، إذا لم يتأن له الكفاية بأقل منها .

ومن كان تاجراً ، أو خبازاً ، أو عطاراً ، أو صرافاً أعطي بنسبة ذلك .

ومن كان خياطاً ، أو نجاراً ، أو قصاراً ، أو قصاباً ، أو غيرهم من أهل الصنائع أعطي ما يشتري به الآلات التي تصلح لملته .

وإن كان من أهل الضياع (المزارع) يعطى ما يشتري به ضياعة ، أو حصة في ضياعة تكفيه غلتها على الدوام .

قال أصحابنا: فإن لم يكن مهترفاً ، ولا يحسن صنعة أصلاً ، ولا تجارة ولا شيئاً من أنواع المكاسب ، أعطي كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلاده ، ولا يتقدر بكفاية سنة^(١) ، ومثلوا لذلك بأن يعطى ما يشتري به عقاراً يكريه ، ويستغل منه كفايته .

هذا ما ذهب إليه الإمام الشافعي وأصحابه ومن ذهب مذهبـه .. وقد رُوي عن الإمام أحمد أيضاً: أنه أجاز أن يأخذ الفقير تمام كفايته دائمـاً ، بمتجـر ، أو آلة صنعة أو نحو ذلك ، واختار هذه الرواية بعض علمـاء مذهبـه^(٢) .

فهذا كلام لم نقله من عند أنفسنا ، وإنما قاله أئمـة الإسلام وفقـهاوهـ، مستـندين إلى نصوص الإسلام ، وقواعدهـ وروحـهـ العامة . وهو كلام نـيـر يـزاـحـمـ الشـمـسـ فيـ وـضـوـحـهـ وإـشـرـاقـهـ ، وإـبـانـتـهـ عنـ هـدـفـ الـإـسـلـامـ فيـ القـضـاءـ عـلـىـ الـفـقـرـ ، إـغـنـاءـ الـفـقـيرـ بـالـزـكـاـةـ .

إذا أعطيتم فأغنوا :

وهـذاـ المـذـهـبـ هوـ المـوـافـقـ لـماـ جـاءـ عـنـ الـفـارـوقـ عـمـرـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ فـلـقـدـ رـأـيـناـ السـيـاسـةـ الـعـمـرـيـةـ الـراـشـدـةـ ، تـقـومـ عـلـىـ هـذـاـ الـمـبـدـأـ الـحـكـيمـ الـذـيـ أـعـلـنـهـ الـفـارـوقـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ : «إـذـاـ أـعـطـيـتـمـ فـأـغـنـواـ»^(٢) .

فـكـانـ عـمـرـ يـعـمـلـ عـلـىـ إـغـنـاءـ الـفـقـيرـ بـالـزـكـاـةـ ، لـاـ بـجـرـدـ سـدـ جـوـعـتـهـ بـلـقـيـاتـ ، أـوـ إـقـامـةـ عـثـرـتـهـ بـدـرـيـهـاتـ .

جاءـ رـجـلـ يـشـكـوـ إـلـيـهـ سـوـءـ الـحـالـ ، فـأـعـطـاهـ ثـلـاثـاـ مـنـ الـإـبـلـ ، وـمـاـذـلـكـ إـلـاـ لـيـقـيـهـ

(١) «المذهب وشرحـهـ» ، «المجموع» جـ ٦ صـ : ١٩٣ - ١٩٥ .

(٢) «الإنصاف» جـ ٣ صـ : ٣٣٨ .

(٣) «الأموال» لأبي عبيدة صـ : ٥٦٥ .

من العيلة ، والإبل كانت أفعى أموالهم وأنفسها حينذاك . وقال للموظفين الذين يعملون في توزيع الصدقات على المستحقين : « كرروا عليهم الصدقة وإن راح على أحدهم مائة من الإبل » .

قال معلناً عن سياسته تجاه الفقراء : « لاكرر علىهم الصدقة ، وإن راح على أحدهم مائة من الإبل »^(١) .

وقال عطاء الفقيه التابعي الجليل : « إذا أعطى الرجل زكاة ماله ، أهل بيته من المسلمين فجبرهم ، فهو أحب إلى »^(٢) .

وهذا المذهب هو الذي رجحه الإمام الحجة في الفقه المالي في الإسلام : أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه القيم « الأموال » .

المذهب الثاني : يُعطى كفاية سنة :

وهناك مذهب ثان قال به المالكية ، وجمهور الحنابلة ، وأخرون من الفقهاء : أن يُعطى الفقير والمسكين من الزكاة ما تتم به كفايته ، وكفاية من يعوله لمدة سنة كاملة . ولم ير أصحاب هذا الرأي ضرورة لاعطائه كفاية العمر . كما لم يروا أن يُعطى أقل من كفاية السنة .

وإنما حددت الكفاية بسنة ، لأنها - في العادة - أوسط ما يطلبه الفرد من ضمان العيش له ولأهله ، وفي هدي الرسول في ذلك أسوة حسنة ، فقد صح أنه ادخر لأهله قوت سنة^(٣) .

ولأن أموال الزكاة في غالبيها حولية ، فلا داعي لاعطاء كفاية العمر ، وفي كل عام تأتي حصيلة جديدة من موارد الزكاة ، ينفق منها على المستحقين ، ويرى القائلون بهذا المذهب أن كفاية السنة ليس لها حد معلوم ، لا تتعداه من الدواهيم والدنانير ، بل يصرف للمستحق كفاية سننته باللغة ما بلغت .

فإذا كانت كفاية السنة ، لا تتم إلا بإعطاء الفقير الواحد أكثر من نصاب من

(١) « الأموال » ص : ٥٦٥ .

(٢) « الأموال » ص : ٥٦٦ .

(٣) متفق عليه .

نقد ، أو حرث أو ماشية أعطي من الزكاة ذلك القدر ، وإن صار به غنياً لأنه حين الدفع إليه كان فقيراً مستحقاً^(١) .

الزواج من ثام الكفاية :

ومن الرائع حقاً أن يلتفت علماء الإسلام إلى أن الطعام ، والشراب ، واللباس ليست هي حاجات الإنسان فحسب ، بل في الإنسان غرائز أخرى تدعوه ، وتلح عليه ، وتطالبه بحقها من الإشباع ، ومن ذلك غريزة النوع أو الجنس ، التي جعلها الله سوطاً يسوق الإنسان إلى تحقيق الإرادة الإلهية في عمارة الأرض ، وبقاء هذا النوع الإنساني فيها إلى ماشاء الله ، والإسلام لا يصادره هذه الغريزة ، وإنما ينظمها ، ويضع الحدود لسيرها وفق أمر الله .

وإذا كان الإسلام قد نهى عن التبتل ، والاختفاء ، وكل لون من مصادرة الغريزة ، وأمر بالزواج كل قادر عليه مستطيع لمؤونته : « من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أبغض للبصر ، وأحسن للفرح » . فلا غرو أن يشرع معونة الراغب في الزواج من عجزوا عن تكاليفه المادية من المهر ونحوه .

ولا عجب إذا قال العلماء : إن من ثام الكفاية ما يأخذه الفقير ليتزوج به إذا لم تكن له زوجة واحتاج للنكاح^(٢) .

وقد روى أبو عبيد أن عمر زوج ابنته عاصماً ، وأنفق عليه شهراً من مال الله^(٣) .

وقد أمر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز من ينادي في الناس كل يوم : أين المساكين ؟ أين الغارمون ؟ أين الناكحون ؟ (أي : الذين يريدون الزواج) أين اليتامي ؟ حتى أغنى كلاماً من هؤلاء^(٤) .

(١) شرح « الخرشي على متن خليل » ج ٢ ص : ٢١٥ .

(٢) « حاشية الروض المريع » ج ١ ص : ٤٠٠ ، وانظر : هامش « مطالب أولى النهي » ج ٢ ص : ١٤٧ .

(٣) « الأموال » ص : ٢٣٢ .

(٤) « البداية والنهاية » لابن كثير ج ٩ ص : ٢٠٠ .

والأصل في هذا ما رواه أبو هريرة أن النبي ﷺ جاءه رجل فقال : « إني تزوجت إمرأة من الأنصار . فقال : « على كم تزوجتها » . قال : على أربع أواق فقال النبي ﷺ « على أربع أواق » ؟ كأنما تتحتون الفضة من عرض هذا الجبل ! ما عندنا ما نعطيك ، ولكن عسى أن نبعثك في بعث تصيب فيه » ^(١) .

والحادي ث دليل على أن إعطاء النبي لهم في مثل هذه الحال كان معروفاً لهم . وهذا قال له : ما عندنا ما نعطيك ، ومع هذا حاول علاج حالته بوسيلة أخرى .

كتب العلم من الكفاية :

والإسلام دين يكرم العقل ، ويدعو إلى العلم ، ويرفع من مكانة العلماء . وبعد العلم مفتاح الإيمان ، ودليل العمل ، ولا يعتد بإيمان المقلد ولا بعبادة المخالف . ويقول القرآن في صراحة : ﴿ مَنْ يَسْتَوِيَ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٢) ، ويقول في التفريق بين الجاهل والعالم ، وبين الجهل والعلم : ﴿ وَمَا يَسْتَوِيَ الْأَعْمَى وَأَنْتَصِرُ ﴿٢٦﴾ وَلَا الظُّلْمَتُ وَلَا النُّورُ ﴿٢٧﴾ . ويقول الرسول عليه السلام : « طلب العلم فريضة على كل مسلم » ^(٣) .

وليس العلم المطلوب محصوراً في علم الدين وحده ، بل كل علم نافع يحتاج إليه المسلمون في دنياهم ، فإن تعلمه فرض كفاية ، كما قرر الغزالى والشاطبى وغيرهما من العلماء .

فلا عجب أن رأينا فقهاء الإسلام يقررون في أحكام الزكاة أن يعطى منها المترغ للعلم ، على حين يحرم منها المترغ للعبادة . ذلك أن العبادة في الإسلام لا

(١) « نيل الأوطار » ج ٦ ص : ٣١٦ ، والأواق جمع أوقية ، وقد كانت تساوي حينذاك ٤٠ درهماً ، وكانت الشاة خمسة دراهم أو عشرة ، فهذا القدر كثير على مثل هذا الرجل الذي جاء يطلب المعونـة في مهره .

(٢) الزمر: ٩ ، ٢٠ .

(٤) رواه ابن عبد البر في « العلم » ، من عدة طرق ، ورمز له السيوطي بعلامة الصحة .

تحتاج لنفرغ كما يحتاج العلم والتخصص فيه ، كما أن عبادة المتعبد لنفسه ، أما علم المتعلم فله ولسائر الناس^(١) .

ولم يكتف الإسلام بذلك بل قال فقهاؤه : يجوز للفقير الأخذ من الزكاة لشراء كتب يحتاجها من كتب العلم التي لا بد منها لمصلحة دينه ودنياه^(٢) .

أي المذهبين أولى بالاتباع :

وبعد عرض هذين المذهبين من مذاهب الفقه الإسلامي : مذهب من يرى إعطاء الفقير كفاية العمر كله مرة واحدة ، ومذهب من يرى إعطاءه كفاية سنة كاملة فحسب دورية ، فـأي هذين المذهبين أحق أن يتبع ، ولكل منها وجهه ودليله ؟ وخاصة إذا أردنا أن تقوم الحكومة بأمر الزكاة ؟

والذى اختاره : أن لكل من المذهبين مجاله الذى يعمل به فيه .

ذلك أن الفقراء والمساكين نوعان :

نوع يستطيع أن يعمل ، ويكتسب ، ويكتفى نفسه بنفسه ، كالصانع والناجر والزارع ، ولكن ينقصه أدوات الصنعة ، أو رأس مال التجارة ، أو الضياعة والآلات الحرف والسكنى .. فالواجب لمثل هذا أن يعطى من الزكاة ما يمكنه من اكتساب كفاية العمر ، وعدم الإحتياج إلى الزكاة مرة أخرى . وفي عصرنا هذا يمكن تنفيذ ذلك عن طريق بناء مصانع ، ومباني من مال الزكاة ، تُملّك للفقراء القادرين على العمل .

والنوع الآخر عاجز عن الكسب ، كالزمن ، والأعمى ، والشيخ الهرم ، والأرملة ، والطفل ونحوهم ، فهو لا يأس أن يعطى الواحد منهم كفاية السنة ، أي يعطى راتباً دورياً يتقادمه كل عام ، بل يصبح أن يوزع على أشهر العام إن خيف من المستحق الإسراف ، وبعثرة المال في غير حاجة ماسة ، وهذا هو الذي

(١) « المجموع » ج ٦ ص : ١٩٠ .

(٢) انظر : « الإنصاف » في الفقه الحنبلي ج ٣ ص : ١٥ ، ٢١٨ .

ينبغي إتباعه في عصرنا ، كما هو الشأن في رواتب الموظفين .

والعجب أنني بعد أن اخترت هذا التقسيم ، وجدته منصوصاً عليه في بعض كتب الخنابلة ، فقد قال في «غاية المنهى وشرحه» بعد أن ذكر قول الإمام أحمد في صاحب العقار ، والضياعة التي تغل عشرة آلاف أو أكثر ولا تكفيه : أن له أن يأخذ من الزكاة ما يكفيه قال : وعليه فيعطي محتف ثمن آلة حرفه وإن كثرت ، وتأجر يعطي رأس مال يكفيه ، ويعطي غيرها من فقير ومسكين تمام كفايتها مع كفاية عائلتها سنة لتكرر الزكاة بتكرر الحول ، فيعطي ما يكفيه إلى مثله^(١) .

مستوى لائق للمعيشة :

ومن هنا يتبيّن لنا أن الهدف من الزكاة ليس إعطاء الفقير دريّهات معدودة ، وإنما الهدف تحقيق مستوى لائق للمعيشة ، لائق به بوصفه إنساناً كرمه الله ، واستخلفه في الأرض ، ولاائق به بوصفه مسلماً يتسبّب إلى دين العدل والإحسان ، ويتنمّي إلى خير أمة أخرجت للناس .

وأدّنى ما يتحقق به هذا المستوى الإنساني أن يتّهياً له ولعائلته طعام وشراب ملائم ، فكسوة للشتاء وللصيف ، ومسكن يليق بحاله ، وهذا ما ذكره ابن حزم في «المحل» ، وذكره النووي في «المجموع» ، وذكره كثيرون من العلماء .

قال النووي - في تحديد الكفاية التي بدونها يصبح الإنسان فقيراً - فضلاً عن المسكين الذي هو عنده أحسن حالاً من الفقير - قال : المعتبر .. المطعم والملبس والمسكن ، وسائر ما لا بد له منه على ما يليق بحاله ، بغير إسراف ولا إفтар ، لنفس الشخص ولن هو في نفقته^(٢) .

وما لا بد للمرء منه في عصرنا : أن يتعلم أولاده من أحكام دينهم وثقافته

(١) «مطالب أولى النهى» جـ ٢ ص : ١٣٦ .

(٢) «المجموع» جـ ٦ ص : ١٩١ .

عصرهم ما يزيل عنهم ظلمات الجهل ، وييسر لهم سبيل الحياة الكريمة ، ويعينهم على أداء واجباتهم الدينية والدنيوية .

وقد ذكر الفقهاء في بحث الحاجات الأصلية للفرد المسلم أن منها : دفع الجهل عنه فإنه موت أدبي ، وهلاك معنوي ، وما لا بد للمرء منه في عصرنا أن يتيسر له سبيل العلاج إذا مرض هو أو أحد أفراد عائلته ، ولا يترك للمرض يفترسه ويفتك به ، فهذا قتل للنفس ، وإلقاء باليد إلى التهلكة ، وفي الحديث « يا عباد الله تداووا فإن الذي خلق الداء خلق الدواء »^(١) ، وقال تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا يَأْيُدِيكُمْ إِلَى الْتَّهْلِكَةِ ﴾^(٢) ، ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَّحِيمًا ﴾^(٣) .

وفي الصحيح : « المسلم أخو المسلم ، لا يظلمه ولا يسلمه » . وإذا ترك المسلم أخيه ، أو ترك المجتمع المسلم فرداً منه ، فريسة للمرض دون أن يعالجه ، فقد أسلمه وخذله بلا شك .

والذي ينبغي الإلتفات إليه أن مستوى المعيشة للشخص لا يمكن تحديده تحديداً جاماً صارماً ، لأنه مختلف باختلاف العصور والبيئات ، وباختلاف ثروة كل أمة ، ومقدار دخلها القومي .

ورب شيء يكون كمالاً في عصر أو أمة ، يصبح حاجياً أو ضرورياً في عصر آخر أو أمة أخرى .

معونة دائمة منتظمة :

إذا عرفنا أن هدف الإسلام من الزكاة - بالنسبة للفقير والمسكين الذي لا يحسن حرفة ، ولا يقدر على عمل - هو كفالة مستوى معيشي ملائم له ولعائلته ، وأنه يُعطى تمام كفايته لمدة سنة كاملة ، فلننصرف إلى ذلك أن الزكاة بالنسبة لهذا

(١) رواه البخاري .

(٢) النساء : ٢٩ .

(٣) البقرة : ١٩٥ .

الصنف من المستحقين معونة دائمة منتظمة حتى يزول الفقر بالغنى ، ويزول العجز بالقدرة ، أو تزول البطالة بالكسب ، وهكذا .

ولنتأمل في هذه القصة الواقعية التي حكها لنا أبو عبيد بسنده :

« بينما عمر نصف النهار قائل في ظل شجرة ، وإذا أعرابية فتوسمت الناس فجاءته فقالت إني إمرأة مسكينة ، ولي بنون ، وإن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، كان بعث محمد بن مسلمة ساعياً - تعني جابياً وموزعاً للصدقة - فلم يعطنا ، فلعلك - يرحمك الله - أن تشفع لنا إليه ! ! قال : فصاح بـ « يرفاً » - خادمه - أن ادع لي محمداً بن مسلمة فقالت : إنه أنجح حاجتي أن تقوم معي إليه .

قال : إنه سيفعل - إن شاء الله - .

فجاءه « يرفاً » ، فقال : أجب .. فجاء فقال : السلام عليكم يا أمير المؤمنين . فاستحيت المرأة . فقال عمر : والله ما آلو أن اختار خياركم . كيف أنت قائل إذا سألك الله - عز وجل - عن هذه ؟ ! فدمعت عين محمد ، ثم قال عمر : إن الله بعث إلينا نبيه ﷺ فصدقناه ، واتبعناه ، فعمل بما أمره الله به ، فجعل الصدقة لأهلها من المساكين ، حتى قبضه الله على ذلك . ثم استخلف الله أبا بكر ، فعمل بسننته ، حتى قبضه الله ، ثم استخلفني فلم آل أن اختار خياركم ، إن بعثتك فأد إليها صدقة العام وعام ، ولا أدرى لعلي لا أبعثك . ثم دعا لها بجمل فأعطها دقيقاً وزيناً ، وقال : خذي هذا حتى تلحقينا بخير فإنما نريدها ، فأتته بخير ، فدعا لها بجملين آخرين وقال : خذي هذا فإن فيه بلاغاً حتى يأتيكم محمد بن مسلمة ، فقد أمرته أن يعطيك حلقك للعام وعام أول » (١) .

علام تدل هذه القصة بأحداثها وحوارها ؟ .

إنها تدل على مبادئ ومعان كثيرة وسامية حقاً .

تدل على مدى شعور الحاكم المسلم بمسئوليته عن كل فرد يعيش في ظل حكم الإسلام .

وتدل على مدى شعور الأفراد أنفسهم بحقهم في عيشة لائقة ، تهيئها لهم الدولة المسلمة .

(١) « الأموال » ص : ٥٩٩

وتدل على أن الزكاة كانت الدعامة الأولى لبناء التكافل المعيشي في المجتمع .
وتدل على أنها كانت معونة منتظمة مستمرة ، إذا لم تصل لصاحبها فإن من حقه أن يتظلم ويشكوا .

وتدل على أن السياسة العمرية الراسدة هي إعطاء ما يكفي ويغنى ، فقد أعطى المرأة أولاً جلأاً محلاً بالدقيق والزيت ، ثم الحق به جلينا آخرين ، وجعل هذا كله عطاء مؤقتاً حتى يعطيها محمد بن مسلمـة حقها عن العامين : الماضي والحاضر .

وتدل بعد ذلك كله ، على أن عمر رضي الله عنه ، لم يكن في ذلك مبتدعاً ، بل كان متبوعاً لسنة رسول الله ﷺ ، أو خليفته أبي بكر رضي الله عنه .

سياسة الإسلام في توزيع مال الزكاة :

للإسلام في توزيع الزكاة سياسة حكيمة عادلة ، تتفق وأحدث ما ارتقى إليه تطور الأنظمة السياسية والمالية في عصرنا ، الذي يخيل لبعض الناس أن كل ما يأتي به من النظم والتشريعات جديد مبتكر . فقد عرف الناس في عصور الجاهلية ، وفي عهود الظلام في أوروبا وغيرها ، والتجار وغيرهم من يكسب رزقه بكد الفلاحين ، والصناع ، والمحترفين ، وتعصب النهار ، لتذهب هذه الأموال اليدين ، وعرق الجبين ، وسهر الليل ، وتعب النهار ، لتذهب هذه الأموال الممزوجة بالعرق والدم والدموع - إلى الأمبراطور أو الملك أو الأمير أو السلطان في عاصمه الزاهية ينفقها في توطيد عرشه ، ومظاهر أبهته ، والإغراق على من حوله من الحواشي والأنصار والأتباع . فإن فضل فلتوصيـعـ المـدـيـنـةـ وـتـجـمـيـلـهاـ ، وـاستـرـضـاءـ أـهـلـهـاـ . فإن فضل شيء فلأقرب المدن إلى جانبه العالى !! وهو في ذلك كله غافل عن تلك القرى الكادحة المتبعة ، والديار العاملة النائية التي منها جبـيتـ هذهـ المـكـوسـ ، وأـخـذـتـ هذهـ الأـمـوـالـ .

فـلـمـ جـاءـ إـلـاسـلـامـ ، وـأـمـرـ الـسـلـمـينـ بـإـيـاتـ الزـكـاةـ ، كـمـ أـمـرـ وـلـيـ الـأـمـرـ بـأـخـذـ هذهـ الضـرـيـبةـ تـطـهـيرـاـ وـتـزـكـيـةـ لـأـصـحـابـ الـأـمـوـالـ ، وـإـنـقـاذـاـ لـلـفـتـاتـ الـمـحـتـاجـةـ منـ هـوـانـ الـفـقـرـ ، وـذـلـ الـحـاجـةـ ، حتىـ يـسـودـ التـكـافـلـ وـالـعـدـلـ أـبـنـاءـ الـجـمـعـ الـمـسـلـمـ قـاطـبةـ .

وكما جاء الإسلام بذلك ، وجه الرسول ﷺ ولاته وسعاته إلى الأقاليم ، والبلدان لجمع الزكاة ، وأمرهم أن يأخذوا الزكاة من أغنياء البلد ثم يردوها على فقرائهم .

ولقد مر بنا حديث معاذ بن جبل - المتفق عليه - أن النبي ﷺ أرسله إلى اليمن ، وأمره أن يأخذ الزكاة من أغنيائهم ، ويردها على فقرائهم .

وكذلك نفذ معاذ رضي الله عنه وصية النبي ﷺ ففرق زكاة أهل اليمن في المستحقين من أهل اليمن ، بل فرق زكاة كل إقليم في المحتاجين منه خاصة ، وكتب لهم كتاباً كان فيه : من انتقل من مخلاف عشيرته (يعني الذي فيه أرضه وماليه) ، فصدقته وعشره في مخلاف عشيرته^(١) .

وعن أبي جحيفة قال : قدم علينا مصدق رسول الله ﷺ فأخذ الصدقة من أغنيائنا ، فجعلها في فقرائنا ، فكنت غلاماً يتيمًا فاعطاني منها قلوصاً (ناقة) .

وفي الصحيح أن أعرابياً سأله رسول الله ﷺ عدة أسئلة منها : « بالله الذي أرسلك ، الله أمرك أن تأخذ الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا ؟ قال : « نعم » .

وروى أبو عبيد عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال في وصيته : أوصي الخليفة من بعدي بكل ، وأوصيه بكل ، وأوصيه بالأعراب خيراً فإنهم أصل العرب ، ومادة الإسلام ، أن يأخذ من حواشى أمواهم فيرده في فقرائهم^(٢) .

وكذلك كان العمل في حياة عمر ، أن يفرق المال حيث جمع ، ويعود السعاة إلى المدينة لا يحملون شيئاً غير أحلاسهم التي يتلفعون بها ، وعصيهم التي يتوكأون عليها .

فعن سعيد بن المسيب أن عمر بعث معاذًا ساعيًا على بني كلاب ، أو على بني سعد بن ذبيان ، فقسم فيهم ، حتى لم يدع شيئاً ، حتى جاء بحلسه الذي خرج به على رقبته^(٣) .

(١) رواه عنه طاوس بإسناد صحيح ، أخرجه سعيد بن متصور ، وأخرجه نحوه الأثرم « نيل الأوطار » ج ٢ ص : ١٦١ .

(٢) «الأموال» ص : ٥٩٥ .

وقال آخر ، من أصحاب يعل بن أمية ومن استعملهم عمر في الزكاة : كنا نخرج لتأخذ الصدقة ، فما نرجع إلا بسياطنا^(١) .

وعلى هذا النهج الذي اخترطه الرسول ، وخلفاؤه الراشدون سار أئمة العدل من الحكام ، وأئمة الفتوى من فقهاء الصحابة والتابعين .

فعن عمران بن حصين رضي الله عنه أنه **وُلِي عَامِلًا عَلَى الصَّدَقَةِ** من قبل زياد بن أبيه ، أو بعض الأمراء في عهدبني أمية ، فلما رجع قال له : أين المال ؟ قال : **أَوْ لِلَّهِ أَرْسَلْتَنِي ؟** ! ! أخذنا من حيث كنا نأخذنا على عهد رسول الله ﷺ ، ووضعناه حيث كنا نضعه^(٢) .

قال أبو عبيد : فكل هذه الأحاديث تثبت أن كل قوم أولى بصدقتهم حتى يستغنو عنها ، ونرى إستحقاقهم ذلك دون غيرهم ، إنما جاءت به السنة لحرمة الجوار ، وقرب دارهم من دار الأغنياء^(٣) .

فإن جهل المصدق فحمل الصدقة من بلد إلى آخر سواه ، وبأهلها فقر إليها ردها الإمام إليهم ، كما فعل عمر بن عبد العزيز ، وكما أفتى به سعيد بن جير^(٤) .

إلا أن إبراهيم النخعي ، والحسن البصري رخصا في الرجل يؤثر بها قرباته .
قال أبو عبيد : وإنما يجوز هذا للإنسان في خاصة ماله فأما صدقات العوام (جمهور الأمة) ، التي تليها الأئمة (أولوا الأمر) فلا .

ومثل قولهما حديث أبي العالية أنه كان يحمل زكاته إلى المدينة . قال أبو عبيد : ولا نراه خص بها إلا أقاربه أو مواليه^(٥) .

وإذا كان الأصل المتفق عليه أن الزكاة تفرق في بلد المال الذي وجبت فيه ، فإن من المتفق عليه كذلك أن أهل هذا البلد إذا استغنو عن الزكاة كلها أو بعضها ، لانعدام الأصناف المستحقة ، أو لقلة عددها ووفرة مال الزكاة ، جاز

(١) «الأموال» ص: ٥١٧ .

(٢) رواه أبو داود ، وابن ماجه . انظر : «نيل الأوطار» ج ٤ ص: ١٦١ .

(٣) «الأموال» ص: ٥٩٨ .

(٤) المرجع السابق .

نقلها إلى غيرهم أو إلى الإمام ليتصرف فيها حسب الحاجة أو إلى أقرب البلاد إلىهم .

ويعجبني ما قاله الإمام مالك في هذا : لا يجوز نقل الزكاة إلا أن يقع بأهل بلد حاجة ، فنقلها الإمام على سبيل النظر والإجتهاد^(١) .

عن سحنون أنه قال : « ولو بلغ الإمام أن في بعض البلاد حاجة شديدة جاز له نقل بعض الصدقة المستحقة لغيره إليه ، فإن الحاجة إذا نزلت وجب تقديمها على من ليس بمحاج . والمسلم أخو المسلم لا يسلمه ولا يظلمه »^(٢) .

الزكاة أول ضمان إجتماعي في العالم :

إن الزكاة بذلك تعد أول تشريع منظم في سبيل ضمان إجتماعي ، لا يعتمد على الصدقات الفردية التطوعية ، بل يقوم على مساعدات حكومية دورية منتظمة ، مساعدات غايتها تحقيق الكفاية لكل محتاج : الكفاية في المطعم والملبس ، والمسكن ، وسائر حاجات الحياة ، لنفس الشخص ولن يعوله ، في غير إسراف ولا تفتيت .

ولم يكن ذلك خاصاً بال المسلمين وحدهم ، بل شمل من يعيش في ظل دولتهم من اليهود والنصارى .

هذا هو الضمان الاجتماعي : الذي لم تفك فيه الدول الغربية إلا منذ وقت قريب ، ولم تصل به إلى مستوى ضمان الإسلام في شموله لكل محتاج ، وتحقيق الكفاية الكاملة له ولأسرته .. ومع هذا لم تفك فيه إخلاصاً لله ، ولا رحمة بالضعفاء ، ولكن دفعتها إليه الثورات ، وموجات المذاهب الشيوعية والاشتراكية ، كما دفعتها إليه الحرب العالمية الأخيرة ، ورغبتها في إسترضاء شعوبها ، وحثهم على استمرار النضال .

وكان أول مظهر رسمي لهذا الضمان في سنة ١٩٤١ ، حين اجتمعت كلمة

(١) « الأموال » ص : ٥٩٥ .

(٢) « المدونة الكبرى » ج ١ ص : ٢٤٦ .

إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية في ميثاق الأطلنطي على وجوب تحقيق الضمان الاجتماعي للأفراد^(١).

والعجب أن يسبق الإسلام هذه الدول بقرارن عديدة في إقامة ضمان إجتماعي يفرضه الدين ، وتنظيمه الدولة ، وتقام من أجله الحروب ، إستخلاصاً لحقوق الفقراء من براثن الأغنياء ، ومع هذا نجد من الكاتبين من يرجع فضل الضمان الاجتماعي إلى أوروبا . أما تاريخنا وتراثنا فيهال عليه التراب .

ومن ذلك أن جامعة الدول العربية عقدت حلقة للدراسات الإجتماعية سنة ١٩٥٢ م بدمشق ، وخصصت هذه الحلقة لدراسات التكافل الاجتماعي ، وقد ألقى مدير الحلقة المستر « دانييل س . جيرج » ، محاضرة عن تطور التكافل الاجتماعي ، ذكر فيها أن المحتجين في القرون الغابرة لم يكن أمامهم وسيلة إلا الاستجداء ، أو تلقي الصدقات ، للتخلص من الموت جوعاً ، وأن تاريخ التدابير الحكومية لإنعانة الفقراء يرجع إلى القرن السابع عشر ، وقد اتخذت الخطوات الأولى شكل تنظيم المعونة إلى الفقراء من قبل الهيئات المحلية .. الخ^(٢) .

وهذا من أثر الجهل بتاريخ الإسلام وحقيقة فريضة الزكاة ، التي بینا - بما لا شك فيه - أنها نظام تقوم عليه الحكومة المسلمة جبائية وصرفًا ، وأنها ليست من باب الإحسان الفردي ، أو الصدقات التطوعية ، بل هي حق ثابت وفريضة من الله - بالنسبة للمحتاجين وهي ضرورة إلزامية مقررة - بالنسبة للدافعين - وإنما تتميز عن الضريبة بخلودها وثباتها ، فإذا أهملتها الحكومات ، ولم تطالب بها فإن المسلم لا يصح إسلامه ، ولا يتم إيمانه ، إلا بإنحرافها ، إرضاء لربه ، وترتكمية لنفسه ، وتطهيرًا ماله ، وفرض عليه أن يخرجها طيبة بها نفسه ، خالية من المن والأذى ، والمحتاج الذي يأخذها في هذه الحال ، يأخذها وقد علمه الإسلام أنها حق له في مال الله الذي استخلف فيه بعض عباده ، وأن الجماعة مطالبة أن تقاتل من أجل هذا الحق المعلوم .

ويقول المستر « دانييل س . جيرج » أيضًا في بيان طبيعة التكافل الاجتماعي الحديث :

(١) « الضمان الاجتماعي » للدكتور صادق مهدي ص : ١٢٦ .

(٢) « حلقة الدراسات الإجتماعية » ، الدورة الثالثة ص : ٢١٧ .

« إن الصفات المميزة الرئيسة لمشروعات التكافل الاجتماعي الحديث - إذا ما قورنت بتدابير إغاثة الفقراء القديمة - هي أن مشروعات التكافل لا تطبق على الفقراء فحسب ، بل على أي شخص في أية فئة خاصة ، تكون مواردتها أقل من مستوى معين ، وأنها تميل إلى اعتبار المساعدة كحق من الحقوق إذا ما استوفيت بعض الشروط المحدودة ، وأن لها معدلات ثابتة للدفع ، وطريقاً ، ثابتة للمنح .

هذا وإن صفة العار التي تتصل بطلب المساعدة ، والحصول عليها وفقاً لتدابير إغاثة الفقراء قد اختفت ، كما ألغى فقدان الحقوق المدنية الذي كان في معظم الأحوال مرتبطاً بتلقي المساعدة الخاصة بالفقراء » .

وهذه المميزات التي ظنها الكاتب من خصائص التكافل الاجتماعي الحديث ، وأن العصور الماضية لم تعرف هذه المميزات - أمر مسلم به بالنظر إلى أوروبا وتاريخها ، ولكنه غير صحيح بالنظر إلى تاريخنا نحن المسلمين .

فهذه المميزات وأكثر منها متحققة بوضوح في نظام الزكاة الإسلامي ، فقد عرفنا أنها - كما شرعها الإسلام - حق معلوم ، لا من فيه ولا أذى ، وأن الدولة تقوم على جبايتها وصرفه ، وأنها تصرف لكل من لا دخل له ، أو له دخل ضعيف لا يكفيه تمام الكفاية هو ومن يعوله ، وأكثر من ذلك أنها تعمل على إغاثة الفقراء إغاثة دائمة ، وتحويلهم إلى ملوك ، وتقريب الشقة بين الأغنياء والفقراء . وهذا ما لم يصل إليه دعوة الضمان الاجتماعي الحديث ، ولم يحلموا به مجرد حلم .

الوسيلة الرابعة كفالات الخزانة الإسلامية بمختلف مواردتها

إذا كنا بینا أن الزکاة هي المورد المالي الحكومي الأول لمعالجة الفقر ، وسد خلية الفقراء في الإسلام ، فلننصل إلى ذلك أن جميع الموارد الراتبة لبيت المال « الخزانة الإسلامية » فيها قدر مشترك لعلاج هذا الجانب .

ففي أملاك الدولة الإسلامية ، والأموال العامة ، التي تديرها وتشرف عليها ، إما باستغلالها ، أو بإيجارها ، أو بالمشاركة عليها ، وذلك كالأوقاف العامة ، والمناجم والمعادن التي يوجب الإسلام في أرجح مذاهبه لا يتجزأها الأفراد لأنفسهم ، بل تكون في يد الدولة ، ليكون الناس كافة شركاء في الانتفاع بها في ريع هذه الأموال ، وما تدره من دخل للخزانة الإسلامية ، مورد للفقراء والمساكين حين تضيق حصيلة الزکاة عن الوفاء بحاجاتهم .

وفي خمس الغنائم ، وفي مال الفيء ، وفي الخراج ، وكل أنواع الضرائب ، حق للمحتاجين والمعوزين . قال تعالى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ هُنْسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي أَنْقَرَنِي وَأَنْبَتَنِي وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ ﴾^(١) ، وقال : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَى فَلَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي أَنْقَرَنِي وَأَنْبَتَنِي وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ كُنْ لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾^(٢) .

(١) الأنفال : ٤١ .

(٢) الحشر : ٧

ولقد بالغ كثير من فقهاء المسلمين في الاحتياط لحقوق الفقراء في حصيلة الزكاة ، فلم يحيزوا صرفها - كلها أو بعضها - إلى المصالح العامة كرواتب الجيش ونحوها - ولو كان هناك عجز في الميزانية العامة ، وسعة في ميزانية الزكاة - إلا بأن تكون ديناً على الميزانية العامة ، تدفع بعد السعة إلى ميزانية الزكاة .

وفي هذا يقول الإمام محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة : فعل الإمام أن يتقي الله في صرف الأموال إلى المصارف ، فلا يدع فقيراً إلا أعطاه حقه من الصدقات حتى يغشه وعياله :

« وإن احتاج بعض المسلمين وليس في بيت المال من الصدقات شيء ، أعطى الإمام ما يحتاجون إليه من بيت مال الخراج . ولا يكون ذلك ديناً على بيت مال الصدقة ، لما بينا أن الخراج وما في معناه يصرف إلى حاجة المسلمين ، (أي : الفقراء منهم) بخلاف ما إذا احتاج الإمام إلى إعطاء المقاتلة (الجيش) ، ولا مال في بيت مال الخراج ، صرف ذلك من بيت مال الصدقة ، وكان ديناً على بيت مال الخراج ، لأن الصدقة حق الفقراء والمساكين ، فإذا صرف الإمام منها إلى غير ذلك للحاجة كان ذلك ديناً لهم على ما هو حق المصرف إليهم وهو مال الخراج »^(١) .

إن بيت المال هو المؤئل الأخير لكل فقير وذي حاجة ، لأنه ملك الجميع ، وليس ملكاً لأمير أو فتة خاصة من الناس .

روى الشیخان عن النبي ﷺ أنه قال : « أنا أولى بكل مسلم من نفسه ، من ترك مالاً فلورثه ، ومن ترك ديناً أو ضياعاً (- بفتح الضاد - ، أي : أولاداً صغارةً ضائعين إذ لا مال لهم) فليه وعليه »^(٢) .

وروى الإمام أحمد في مسنده عن مالك بن أوس قال : « كان عمر يحلف على إيمان ثلاثة :

١ - والله ما أحد أحق بهذا المال (يعني مال الفيء والمصالح العامة) من أحد ، وما أنا أحق به من أحد .

(١) « المبسوط » للسرخسي ج ٣ ص : ١٨ .

(٢) الحديث متفق عليه عن أبي هريرة واللفظ لمسلم .

٢ - ووالله ما من المسلمين أحد إلا وله في هذا المال نصيب .

٣ - ووالله لئن بقيت لهم لأوتي الراعي بجعل صنائع حظه من هذا المال ،
وهو يرعى مكانه » .

ففي هذا الأثر العمري دليل - كما قال الشوكاني -^(١) على أن الإمام كسائر الناس ، لا فضل له على غيره في تقديم ، ولا توفير نصيب ، كما يدل على أن كل إنسان في ظل دولة الإسلام ، منها بعد مكانه ، وصغر شأنه يجب أن يدرك نصيبه من مال الجماعة ، حسب حقه وحاجته .

وليست هذه الكفالة مقصورة على فقراء المسلمين فحسب ، كلا ، فإن أهل الذمة من غير المسلمين ، من يعيشون في ظل دولة الإسلام ، لهم حق الكفالة والمعونة من بين المال المسلمين .

روى أبو يوسف في « الخراج » نص المعاهدة التي صالح فيها خالد بن الوليد أهل الحيرة بالعراق - وهم من النصارى - ، وتشتمل هذه الوثيقة السياسية على نص صريح ، يقرر تأمين هؤلاء القوم ضد الفقر والمرض والشيخوخة ، وأن تتولى خزانة الدولة « بيت مال المسلمين » تمويل هذا التأمين الذي يعد أول ضمان اجتماعي من نوعه في التاريخ ، يقدمه قائد مظفر لجماعة يطلبون الصلح ، مع بقائهم على خلاف دينه .

يقول النص بصريح العبارة ، على لسان سيف الله خالد بن الوليد :

« وجعلت لهم : أيا شيخ ضعف عن العمل ، أو أصابته آفة من الآفات ، أو كان غنياً فافتقر ، وصار أهل دينه يتصدقون عليه . طرحت جزيته ، وعيل من بيت مال المسلمين وعياله ، ما أقام بدار الهجرة ودار الإسلام ، فإن خرجوا إلى غير دار الهجرة ، ودار الإسلام ، فليس على المسلمين النفقة على عيالهم »^(٢) .

هذا ما كتبه خالد في خلافة أبي بكر ، وأقره عليه من كان معه من الصحابة المجاهدين ، وكذلك أقره الخليفة الأول أبو بكر الصديق ومن معه من كبار

(١) « نيل الأوطار » ج ٨ ص : ٧٩ .

(٢) « الخراج » ص : ١٤٤ ط السلفية - الثانية .

الصحابة ، ولم ينقل إنكار أحد منهم لما صنعه خالد في ذلك ، ومثل هذا العمل الذي يفعله صحابي ، وينتشر في الصحابة ، ولا ينكره أحد منهم ، يعده كثير من الفقهاء إجماعاً .

وفي عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ، سجل التاريخ حادثة هامة في تقرير الكفالة المعيشية لغير المسلمين ، أصبحت بذلك سنة يقتدي بها ، ويهتدي الخلفاء العادلون بهديها ، فإن ما سنه الخلفاء الراشدون من السياسات العادلة ، والقوانين الرشيدة ، يعد جزءاً من هذا الدين ، يجب على المسلمين أن يحرصوا عليه ويتبعوه ، حرصهم على سنة نبيهم ﷺ فهو الذي أوصاهم بقوله : « إن من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً . فعليكم بسنني وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ، عضواً عليها بالنواجد »^(١) .

كتب الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة - حاكم البصرة من قبله - يوصيه ببعض الواجبات التي يجب أن يرعاها في ولايته ، وقد قرئ الكتاب على جمهور الناس بالبصرة لأهميته ، وكان مما جاء فيه :

وانظر من قبلك من أهل الذمة قد كبرت سنه ، وضعف قوته ، وولت عنه المكاسب ، فأجر عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه ، وذلك أنه بلغني : أن أمير المؤمنين عمر مرحشيج من أهل الذمة يسأل على أبواب الناس فقال : ما أنصفك ، إن كنا أخذنا منك الجزية في شبائك ، ثم ضيعناك في كبرك ! ثم أجري عليه من بيت المال ما يصلحه^(٢) أ. هـ .

على أن الموارد الراتبة للخزانة الإسلامية إذا ضاقت عن تحقيق الكفالة للفقراء والمساكين ، ولم يقم أبناء المجتمع المسلم بكفالة فقراءهم من تلقاء أنفسهم ، كما يوجه التعاون والتراحم بين المسلمين - كما سنبين بعد - فإن على أولى الأمر في الدولة الإسلامية أن يفرضوا في أموال الأغنياء من التكاليف المالية ما يكفي لمعونة الفقراء ، ويفي بحاجتهم الأصلية .

(١) رواه أبو داود ، والترمذني وقال : حديث حسن صحيح .

(٢) « الأموال » لأبي عبيد - ص : ٤٦ .

ومن هنا تتبين أن وظيفة الدولة في الإسلام وظيفة إيجابية ضخمة وشاملة ، وليست مجرد حماية حرية الأفراد ، وملكياتهم الخاصة . وأن كل عملها « إنتاج الأمان » ، أي : منع السطو والاعتداء ، ثم ترك الناس أحراضاً بعد ذلك لما سموه « القوانين الطبيعية » ، وترك الضعفاء والفقراء لعفوية هذه القوانين ، حتى ينحرفوا أو يهلكوا . كما هو المعروف عن « آدم سميث » وغيره من دعاة المذهب الفردي والاقتصاد الحر ، فقد قالوا : إن وظيفة الدولة الأولى هي حماية الذين يملكون من الذين لا يملكون .

كما أن أفراد المجتمع ليسوا مجرد عناصر إقتصادية - لا تجمعهم رابطة سوى رابطة الإنتاج والمنفعة الإقتصادية - كما يقول أولئك الفرديةون - كلا .. فإن المجتمع في نظر الإسلام أسرة متراقبة ، بين أفرادها وفئاتها علاقة أعمق وأقوى من علاقة الإنتاج الإقتصادي ، علاقة أساسها الإيمان والإسلام ، الذي ربط الجميع بغاية واحدة ، ومنهج واحد ، فاللتى الجميع بفضله على وحدة العقيدة والفكر ، ووحدة الشعور والعاطفة ، ووحدة النظام والشريعة ، ووحدة المبدأ والمصير ، وهلذا صور الإسلام هذا المجتمع بالجسد الواحد ، فكل جهاز أو عضو أو خلية في هذا الجسد مرتبط بالأجزاء الأخرى ، يمدها ويستمد منها ، ينفعها ويتنفع بها ، يؤثر فيها ويتأثر بها ، والدولة التي يقف على قمتها في الإسلام « الإمام » هي الرأس من هذا الجسد ، هي الجهاز الذي يرعى هذا الترابط والتضامن بين الأفراد حتى يؤتى ثمراته في واقع المجتمع .

فليست مهمتها مقصورة على حراسة الملكية والحرمة الفردية من السطو الداخلي أو الغزو الخارجي ، بل تمتد إلى ما هو أعمق وأشمل . فإن الإمام في الأمة معتبر في الإسلام كالأب في الأسرة ، وهذا قرن بينها الحديث النبوى الذي رواه الشیخان : « كلکم راع ، وكلکم مسئول عن رعيته ، فالإمام راع وهو مسئول عن رعيته ، والرجل في أهل بيته راع وهو مسئول عن رعيته » .

وكما أن مهمة الأب ليست حماية أسرته وأهل بيته فحسب ، بل هو مسئول عن إعالتهم وتربيتهم وكفایتهم بالمعروف ، وإقامة العدل بينهم ، فكذلك الإمام في الأمة : هو مسئول عن استرعاه الله إياهم ، مسئولية الوالد عن أولاده . حتى

إن عمر رضي الله عنه ليقول : لو مات جمل ضياعاً على شط الفرات ، لخشيت أن يسألني الله عنه^(١) . فإذا كانت هذه مسئولية الإمام عن الحيوان ، فما بالك بالإنسان ؟ !

وروى المؤرخون عن عمر بن عبد العزيز : أن زوجته فاطمة قالت : دخلت يوماً عليه وهو جالس في مصلاه ، واضعاً خده على يده ، ودموعه تسيل على خديه ، فقالت : مالك ؟ ويحك يا فاطمة ، لقد وليت من أمر هذه الأمة ما وليت ، ففكرت في الفقير الجائع ، والمريض الضائع ، والعاري المجهود ، واليتيم المكسور ، والأرملة الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والغريب الأسير ، والشيخ الكبير ، وذي العيال الكثير ، والمال القليل ، وأشباههم في أقطار الأرض وأطراف البلاد ، فعلمت أن ربي - عز وجل - سيسألني عنهم يوم القيمة ، وأن خصمي دونهم محمد ﷺ فخشيت أن لا يثبت لي حجة عند خصومته ، فرحمت نفسي فبكيت^(٢) .

وحين بايعه الناس واستقرت الخلافة باسمه انقلب إلى بيته ، وهو مغتصم مهموم ، فقال له غلامه : مالك هكذا مغناً مهموماً ، وليس هذا بوقت هذا ؟ فقال : ويحك ! وما لي لا أغتنم ، وليس من أهل المشارق والمغارب من هذه الأمة إلا وهو يطالبني بحقه أن أؤديه إليه ، كتب إلى في ذلك أولم يكتب ، طلبه مني أو لم يطلب^(٣) .

فهذا الخليفة الراشد يرى أنه مسئول عن كل فرد في الأمة في مشرقها أو مغاربها . وأن واجباً عليه أن يوصل إليه حقه ، وإن لم يطالب به كتابة ولا مشافهة . وبخاصة الفقراء والضعفاء من المرضى والشيخ والأرامل واليتامى ونحوهم من الفئات المهيضة الجناح في المجتمع .

إن أول واجبات الدولة في الإسلام أن تتحقق العدل ، وتدعى إلى الخير ، وتأمر بالمعروف ، وتحذر من المنكر . وليس من العدل ، ولا من الخير ، ولا من

(١) «طبقات ابن سعد» ج ٣ ص : ٣٠٥ .

(٢) «البداية والنهاية» لابن كثير ج ٩ ص : ٢٠١ .

(٣) المرجع السابق ص : ١٩٨ .

المعروف أن يجوع الضعفاء ، أو يحرم الفقراء من الحاجات الأساسية للحياة ، من مأكل وملبس ومسكن ، وفي المجتمع أغنياء قادرون لدعيم فضول أموال .

وإن على الدولة في الإسلام أن تتخذ من الوسائل والأساليب ما يعالج مشكلة الفقر ، ويضمن الحياة الملائمة للفقراء ، ويتحقق التكافل في المجتمع ، وهذه الوسائل والأساليب تختلف باختلاف الأعصار والبيئات والأحوال . وهي مجال رحب لاجتهد أهل الرأي ، وأولي الأمر في الأمة الإسلامية .

وأكفي هنا بمثل واحد من الأساليب التي اتخذها عمر الفاروق بهذا الصدد :

حي عمر أرضاً قرب المدينة يقال لها : « الربذة » ، لترعى فيها دواب المسلمين ، ومعنى حمايتها ، أي : جعلها ملكاً عاماً ، وشركة بين الجميع ، ولكنه لم يكتف بذلك ، فجعل هذا الحمى لمصلحة الطبقة الفقيرة ، وذوي الدخل المحدود قبل كل شيء ، ليكون هذا المرعى المجاني مصدراً لزيادة ثروتهم الحيوانية ، وزيادة دخلهم منها ، ليستغنووا بذلك عن طلب المعونة من الدولة ، وهذا الهدف واضح في وصية عمر لـ « هني » ، الذي ولاه على هذا الحمى للإشراف عليه ، فقد قال له : « يا هني ، أضمم جناحك عن الناس ، واتق دعوة المظلوم فإنها مجابة ، وأدخل رب الصرىحة والغنىمة (الصرىحة : الإبل القليلة ، والعصمة - بضم الغين - : الغنم القليلة) ، ودعني من نعم ابن عفان ، ونعم ابن عوف ، (أي : إبل الأثرياء وغنمهم) ، فإنها إن هلكت ماشيتهما رجعاً إلى سر زرع ، (أي: لهم ثروات ومصادر أخرى للدخل) ، وإن هذا المسكين (يعني رب الصرىحة والغنىمة) ، إن هلكت ماشيته جاءني ببنيه يصرخ : يا أمير المؤمنين ! أفتاركمه أنا لا أبالك ؟ فالكلا أيسر علي من الذهب والورق (النقود الفضية) ^(١) أ. ه .

وهذه الوصية العمرية تقرر وتؤكد جملة أحكام هامة يعنيها هنا :

أولاً : وجوب عناية الدولة المسلمة بذوي المال القليل والدخل الضئيل ، وإتاحة الفرصة لهم ليكسبوا ويعنوا أنفسهم ، ولو كان ذلك بالتضييق على ذوي الثروات الكبيرة ، وتقويت بعض الفرص عليهم ، وحرمانهم مما أتيح للفئات

(١) « الأموال » لأبي عبيد - ص : ٢٩٩ .

الضعيفة من وسائل الكسب ، وتنمية الدخل ، كما تجلى ذلك واضحًا في قول عمر لعامله : « وأدخل رب الصرية والغنية ، ودعني من نعم ابن عفان ، ونعم ابن عوف ». .

ثانيًا : أن كل إنسان يعيش في كنف الدولة الإسلامية من حقه إن هلك مصدر دخله ، وضاع مورد رزقه ، أن يصرخ في وجه الحاكم المسؤول ، مطالباً بحقه وحق بنيه في مال المسلمين ، - أي : في خزانة الدولة - وأن المسؤول عن الدولة لا يسعه إلا أن يجيب طلبه ويكفيه حاجته وحاجة من يعول . وفي هذا يقول عمر : « وإن هذا المسكين إن هلكت ماشيته ، جاءني بيئه يصرخ : يا أمير المؤمنين . أفتاركم أنا لا أبالك ؟ ! ». .

ثالثًا : أن السياسة الراسدة هي التي تعمل على توفير العمل ، وتسيره للقادرین من الفقراء ، وتعمل على تنمية مصادر الدخل لصغار الملأ ، ليستغنى هؤلاء وأولئك بجهدهم الخاص عن طلب المعونة من الدولة ، وتكليفها عبء الإنفاق عليهم من خزانتها ، وهذا يظهر من قول عمر : « فالكلأ أيسر على من الذهب والورق ». .

الوسيلة الخامسة ايجاب حقوق غير الزكاة

وهناك حقوق مالية أخرى تجب على المسلم بأسباب وملابسات شتى ، كلها موارد لإنعاثة الفقراء ، ومطاردة الفقر من دار الإسلام .

ومن هذه الحقوق :

١ - حق الجوار : الذي أمر الله برعايته في كتابه وحضر عليه الرسول في سنته ، وجعل إكرام الجار من الإيمان ، وإيذاءه أو إهاله من دلائل البراءة من الإسلام ، قال تعالى : ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِنْ حَسِنَتَا وَيَدِيَ الْقُرْبَى وَالْبَيْتَنِ وَالسَّنَكِينِ وَالْجَلَدِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجَنْبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ ﴾^(١) الآية والجار الجنب ، أي : البعيد .

وقال ﷺ : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره »^(٢) ، « أحسن إلى جارك تكن مسلماً »^(٣) ، « ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنّه سيورثه »^(٤) ، « ليس بمؤمن من مات شبعان وجاره إلى جنبه جائع وهو يعلم »^(٥) ، « أيها أهل عرصة أصبح منهم أمرؤ جائع فقد بريث منهم ذمة الله »^(٦) .

ومن جيل ما ورد في رعاية الجار ما جاء في الأثر : « ولا تؤذه بقتار قدرك (رائحة الطعام المطهو) إلا أن تعرف له منها ، وإذا اشتريت فاكهة ، فاهد له

(١) النساء : ٣٦ .

(٢) متفق عليه .

(٣) رواه ابن ماجه .

(٤) متفق عليه .

(٥) رواه الطبراني ، والبيهقي ، وإسناده حسن .

(٦) رواه الحاكم .

منها ، فإن لم تفعل فادخلها سراً ، ولا يخرج بها ولدك ليغطي بها ولدك «^(١)».

وقال أبوذر : أوصاني خليلي عليه السلام : « إذا طبخت فأكثر المرق ثم انظر بعض أهل بيت من جيرانك ، فاغرف لهم منها » «^(٢)».

وليس الجار هو الملاصق كما يظن بعض الناس . فقد روى في الآثار : أن أربعين داراً جاراً «^(٣)» ، وفسرها بعضهم ، بأربعين من كل جهة من الجهات الأربع . فأهل كل حي إذن جيران بعضهم البعض ، قالت عائشة : « قلت يا رسول الله ، إن لي جارين ، أحدهما مقبل على بيابه ، والآخر ناء بيابه عنى ، وربما الذي كان عندي لا يسعها ، فما يهابها أعظم حقاً فقال : « المقبل عليك بيابه » «^(٤)».

فالإسلام يريد أن يجعل من كل حي وحدة متكاملة ، متعاونة في السراء والضراء ، بحيث يحملون ضعيفهم ، ويطعمون جائعهم ، ويكسون عارفهم ، وإنما برأته ذمة الله وذمة رسوله ، ولم يستحقوا الإناء إلى مجتمع المؤمنين . ومن الجميل في آداب الإسلام أنه جعل للجار حقاً ولو كان غير مسلم .

قال مجاهد : كنت عند عبد الله بن عمر ، وغلام له يسلخ شاة فقال : يا غلام .. إذا سلخت فابدأ بجارنا اليهودي : حتى قيل ذلك مراراً ، فقال له : كم تقول هذا ؟ فقال : إن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه لم يزل يوصينا بالجار حتى خشينا أنه سيورثه «^(٥)».

٢ - الأضحية في عيد الأضحى : وهو - في مذهب أبي حنيفة - واجبة على الموسر لحديث :

« من كان عنده سعة فلم يضح فلا يقربن مصلاانا » «^(٦)».

٣ - الحنث في اليمين : قال تعالى : « فَكَفَرَتْهُ وَإِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسْكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيْكُمْ أَوْ كَسُوْتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقْبَةٍ » «^(٧)».

(١) رواه الخراطي في « مكارم الأخلاق » ، وابن عدي في « الكامل » .

(٢) رواه مسلم .

(٣) رواه أبو داود في المراسيل عن الزهري . (٤) رواه البخاري .

(٥) رواه أبو داود ، والترمذى وقال : حسن غريب .

(٦) رواه أحمد ، وابن ماجه . المائدة : ٨٩ .

٤ - كفارة الظهار فمن قال لزوجته : أنت على كظهر أمي أو أختي أو نحو ذلك ، حرمت عليه زوجته حتى يكفر ، وكفارته تحرير رقبة ، فمن لم يجد : فصيام شهرين متتابعين ، فمن لم يستطع : فإطعام ستين مسكيناً .

٥ - كفارة الجماع في نهار رمضان وهي مثل كفارة الظهار ، وقد جاء بإيجابها الحديث الصحيح .

٦ - فدية الشيخ الكبير ، والمرأة العجوز ، والمريض الذي لا يرجى برؤه من يعجزون عن الصيام ، فهم يفدون عن كل يوم في رمضان مقدار طعام مسكين كما جاء في القرآن الكريم : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةً طَعَامٌ مِسْكِينٌ ﴾^(١) . ومعنى « يطيقونه » ، على هذا التفسير : يتتكلفونه بمشقة وشدة .

ومثله الحال والمرضع إذا خافت على أنفسها ، أو أولادها كما هو مذهب بعض الفقهاء .

٧ - المدي : وهو ما يهدى الحاج أو المعتمر إلى الكعبة من إبل وبقر وغنم ، كفارة لارتكابه محتظوراً من محظورات الإحرام ، أو لتمتعه بالعمرمة إلى الحج ، أو لقرانه بينها ، أو لغير ذلك .

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَنْقِتُوا الصَّيْدَ وَإِنْتُمْ حِرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً بِغَرَأَةٍ تَقْتُلُ مَاقْتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَذِيَا بَنِلَعَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةً طَعَامٌ مَسْكِينٌ ﴾^(٢) .

وقال تعالى : ﴿ فَنَّمَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجَّ فَمَا أَسْبَسَرَ مِنَ الْمَدِي ﴾^(٣) .

وفي هذا المدي فرصة أوجبها الشرع ، لإطعام الفقير اللحم لحكمة يعلمها الشارع الذي يرفض التصدق بشمن المدي أو بأضعاف ثمنه . قال تعالى : ﴿ فَكُلُّوا مِنْهَا وَأطِعْمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ ﴾^(٤) ، ﴿ فَكُلُّوا مِنْهَا وَأطِعْمُوا الْقَانِعَ ﴾^(٥) .

(١) البقرة : ١٨٤ .

(٢) المائدة : ٩٥ .

(٣) الحج : ٢٨ .

(٤) البقرة : ١٩٦ .

وَالْمُعْتَرَ كَذَلِكَ سَخَنَهَا لَكُمْ لَعْنَكُمْ تَسْكُونَ ﴿٢٦﴾ ١١.

٨ - حق الزرع عند الحصاد : قال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّتَ مَعْروشَتِ وَغَيْرَ مَعْروشَتِ وَالنَّعْلَ وَالزَّرْعَ مُخْلِفًا أُكُلُّهُ وَالْأَزْيَتُونَ وَالرُّمَانَ مُنْشَبًا وَغَيْرَ مُنْشَبِهِ كُلُّهُ مِنْ نَمَرِهِ إِذَا أَمْكَرَ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ ١٢) وقد ذهب جماعة من الصحابة والتابعين إلى أن هذا الحق شيء غير الزكاة ، وهو حق متوك لضمير صاحب الزرع والتمر وحاجة المساكين من حوله .

ولهذا جاء عن ابن عمر في تفسير هذا الحق : « كانوا يعطون شيئاً سوى الزكاة » ١٣).

وقال عطاء : يعطى من حضره يومئذ ما تيسر ، وليس بالزكاة ١٤).

وقال مجاهد : « إذا حضرك المساكين طرحت لهم منه » ١٥).

قال ابن كثير : « وقد ذم الله الذين يصرمون ، (أي : يقطفون الثمار) ولا يتصدقون كما ذكر عن أصحاب الجنة في سورة ن » ١٦).

٩ - حق الكفاية للفقير والمسكين :

وهو أهم الحقوق ، فإن من حق كل فرد في المجتمع المسلم أن يوفر له تمام الكفاية من مطالب الحياة الأساسية ، وله ولن يغوله ، فإذا كان في مال الزكاة متسع لتحقيق هذه الكفاية فيها ونعمت ، وكفى الله المؤمنين أن يطالعوا بشيء آخر . وإذا لم يكن في مال الزكاة ، ولا في الموارد الراتبة الأخرى لبيت المال سعة ، لتحقيق تلك الكفاية فإن في المال حقاً آخر سوى الزكاة .. كما روى ذلك الترمذى عن النبي ﷺ ، عن فاطمة بنت قيس قالت : سألت - النبي ﷺ ، عن الزكاة فقال : « إن في المال حقاً سوى الزكاة ، ثم تلا هذه الآية التي في [البقرة] : ﴿ لَبَسَ الْبَرَّ أَنْ تُؤْلَمُ وَجْهَكَ فِي الْمَشْرِقَ وَالْمَغْرِبِ . . . ﴾ ١٧).

ووجه الدلالة : أن الآية جعلت من أركان البر إيتاء المال لذوي القربى ،

(١) الحج : ٣٦ . (٢) الأنعام : ١٤١ .

(٣، ٤، ٥، ٦) تفسير ابن كثير ج - ٢ - ص : ١٨١ ، ١٨٢ .

(٧) البقرة : ١٧٧ .

واليتامى ، والمساكين وغيرهم ، وعطفت على ذلك إقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، فدللت على أن الإيتاء الأول غير الزكاة ، وهو من أركان البر وعناصر التقوى ، وذلك دليل الوجوب .

على أن الأمر أوضح من أن يستدل له بآية أو حديث ، فإن الأدلة عليه أبين من فلق الصبح ، لأن طبيعة النظام الإسلامي كما رسمته آيات القرآن مكية ومدنية - وأحاديث الرسول - صحاحاً وحساناً - تجعل التكافل في المجتمع الإسلامي فريضة لازمة ، والتعاون والمواساة واجباً لا بد من أدائه ، وهذا صور النبي ﷺ ، هذا المجتمع فقال : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً »^(١) ، وقال : « مثل المؤمنين في توادهم ، وتعاطفهم ، وترابهم ، كمثل الجسد الواحد إذا اشتكت منه عضو ، تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر »^(٢) .

وقال : « المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه »^(٣) ، ومعنى « لا يسلمه » لا يخذلكه ويتركه يعاني الخطر والشدة وحده ، دون أن يعاونه ، ويأخذ بيده . وقال : أيا أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع فقد بثت منهم ذمة الله »^(٤) .

و قبل ذلك جاءت آيات القرآن تنذر بالويل ، وتهدد بالعذاب في الدنيا والآخرة كل من يهمل المسكين ، أو يقوس على الفقير والمحروم .

ففي - سورة المدثر - وهي من أوائل ما نزل - يعرض لنا القرآن مشهداً من مشاهد الآخرة ، مشهد أصحاب اليمين من المؤمنين في جناتهم ، يتسماءلون عن المجرمين من الكفارة والمكذبين ، وقد أطبقت عليهم النار فيسألونهم عما أنزل بهم هذا العذاب ، فكان من أسبابه ومبراته - حسب إقرارهم - إضاعة حق المسكين ، وتركه لأنيات الجوع والعرى تنهشه ، وهم عنه معرضون ، في ذلك يقول تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ إِمَّا كَسَبَتْ رَهِبَةً ﴿١﴾ إِلَّا أَخْبَرَ الْيَمِينَ ﴿٢﴾ فِي جَنَّتِ يَنْسَاءَ لَوْنَ ﴿٣﴾ عَنِ الْمُجْرِمِينَ ﴿٤﴾ مَاسَلَكُمْ فِي سَفَرٍ ﴿٥﴾ قَالُوا لَرَنَكُمْ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٦﴾ وَلَرَنَكُمْ نُعْلَمُ أَمْسِكِينَ ﴿٧﴾ ﴾^(٥) ، ومثل إطعام المسكين كسوته وإيواته ورعايته

(١) ، (٢) متفق عليهما .

(٤) رواه الحاكم .

(٣) رواه البخاري .
(٤) المدثر : ٤٤ - ٣٨ .

وفي سورة القلم يقص الله علينا قصة أصحاب الجنة ، الذين تواعدوا أن يقطفوا ثمارها بليل ، ليحرموا منها المساكين الذين اعتقدوا أن يصيروا شيئاً من خيرها يوم الحصاد ، فحلت بهم عقوبة الله العاجلة ﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّنْ رَّبِّكَ وَهُمْ نَاءُونَ﴾ فَاصْبَحَتْ كَالْأَصْرِيمِ ﴿فَتَنَادَوْا مُضِيِّعِينَ﴾ أَنْ أَغْدُوْا عَلَى حَرَثِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَرِّمِينَ ﴿فَأَنْظَلَقُوا وَهُمْ يَتَخَفَّقُونَ﴾ أَنْ لَا يَدْخُلُنَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مَسْكِينٌ ﴿وَغَدَوْا عَلَى حَرَدٍ قَدِيرِينَ﴾ فَلَمَّا رَأَوْهَا قَالُوا إِنَّا لِضَالْوَنَ ﴿بَلْ نَحْنُ مُحْرُومُونَ﴾ (١) إلى أن قال : ﴿كَذِّبْكُ الْعَذَابُ وَلَعْدَابُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْمَكُوْنَا يَعْلَمُونَ﴾ (٢) .

ولم يكتف القرآن بالدعوة إلى إطعام المسكين ورعايته ، والتحذير من إهاله وإصاعته ، بل زاد على ذلك ، فجعل في عنق كل مؤمن حقاً للمسكين ، أن يخوض غيره على إطعامه والقيام بحقه ، وجعل ترك هذا الحق قريباً للكفر بالله العظيم ، ووجباً لسخطه وعذابه في الآخرة في نار الجحيم ، فيقول تعالى في شأن أصحاب الشهاد من [سورة الحاقة] : ﴿وَأَمَّا مَنْ أَوْقَى كِتْبَهُ بِشَاهِلَهِ فَيَقُولُ يَنْلِيَتِنِي لَرْأَوْتَ كِتْبِيَّهُ﴾ وَلَمْ أَدْرِ مَا حَسَابِيَّهُ ﴿يَنْلِيَتِهَا كَانَتْ الْفَانِيَّةِ﴾ (٣) مَا أَغْنَى عَنِي مَالِيَّهُ ﴿مَلَكَ عَنِي سُلْطَانِيَّهُ﴾ (٤) ثم يقضي فيه أحكم الحاكمين قضاءه العادل بالعقاب الذي يستحقه : ﴿خُذُوهُ فَغُلُوْهُ﴾ (٥) ثُمَّ أَلْجِحِمَ صَلُوْهُ (٦) ثُمَّ فِي سِلْسِلَةِ ذَرَعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً فَأَسْلِكُوهُ﴾ (٧) .

ثم يذكر أسباب هذا الحكم الصارم فيقول : ﴿إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ﴾ (٨) وَلَا يَحْضُّ عَلَى طَعَامِ الْمُسْكِينِ﴾ (٩) (١٥)، أي : لا يبحث غيره من أعضاء المجتمع على إطعامه وإشباع حاجاته .

وهذه الآيات التي ترجم لها القلوب ، وترتعد منها الأبدان ، هي التي جعلت مثل أبي الدرداء رضي الله عنه يقول لامرأته : « يا أم الدرداء إن الله سلسلة

(١) القلم : ١٩ - ٢٧ .

(٢) الحاقة : ٢٥ - ٢٩ .

(٣) الحاقة : ٣٣ ، ٣٤ .

(٤) القلم : ٢٣ .

(٥) الحاقة : ٣٠ - ٣٢ .

لم تزل تغلي بها مراجل النار منذ خلق الله جهنم ، إلى أن تلقى في أعنق الناس ، وقد نجانا الله من نصفها بإيماناً بالله العظيم ، فحضي على طعام المسكين يا أم الدرداء »^(١) .

ولم تر الدنيا كتاباً قبل القرآن يجعل عدم الحض على إطعام المسكين من موجبات صلی الجحيم ، والعقاب الأليم .

وفي [سورة الماعون] : جعل الله من علامات التكذيب بالدين : قهر اليتيم ، وعدم الحض على إطعام المسكين ، فقال تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْدِينِ ۖ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتَمَ ۝ وَلَا يَحْضُرُ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ ۝ ۷﴾^(٢) .

في [سورة الفجر] : خاطب الله المجتمع الجاهلي المظالم بقوله: ﴿ كَلَّا بَلْ لَا تُكَرِّمُونَ الْيَتَمَ ۝ وَلَا تَحْكُمُونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ ۝ ۸﴾^(٣) والتحاضر : تفاعل من الحض ، فمعنى لا تحاضرون : لا يحضر بعضكم بعضاً . وفيه دعوة المجتمع كافة إلى التضامن والتعاون على رعاية المسكين .

وإذا كان أصحاب الشهال ، والجاهليون ، والمكذبون بالدين لا يحضرون على طعام المسكين ، ولا يعنون بأمره فإن واجب المؤمنين والمصدقوين بالدين - كما تدل الآيات - أن يعملوا على إعانة الفقراء والمساكين ، ولو بجمع المال من غيرهم ، حتى لا يقعوا تحت طائلة الوعيد . وهي طريقة الجمعيات الخيرية ، والمؤسسات الاجتماعية التي تنشأ لمصلحة الفقراء . فأصلها ثابت في القرآن بهذه الآيات وأمثالها ، كما قال الشيخ محمد عبده رحمه الله^(٤) .

رأي ابن حزم :

وأبلغ من وضع هذا الحق ، وأيده بالأدلة الوفيرة من الكتاب الكريم ، ومن السنة المطهرة ، ومن أقوال الصحابة والتابعين هو الفقيه الظاهري الإمام أبو محمد

(١) «الأموال» لأبي عبيد ص: ٣٢٢ - ١ . (٢) الماعون : ٣ - ١ .

(٣) الفجر : ١٧ ، ١٨ .

(٤) في تفسيره سورة الماعون من جزء « عم » .

بن حزم ، الذي يعتمد في فقهه على ظواهر النصوص وحدها دون اعتراف برأي أو قياس ، فقد وجد هنا من النصوص الصحيحة في ثبوتها ، الصرامة في دلالتها ، الكثيرة في عددها ، ما جعله يقرر - في قوة وصراحة - أن من الواجب الديني فرض حقوق إضافية - سوى الزكاة - على الأغنياء القادرين في كل بلد حتى يكتفي فقراءه ، وتسد حاجاتهم الأصلية ، بحيث تتحقق لهم أمور ثلاثة :

- ١ - الغذاء الكافي الذي يحتاج إليه الجسم ليحيا صحيحاً قادراً .
- ٢ - الملبس المناسب الساتر للعورة ، الواقي من الحر والبرد ، وللصيف وللشتاء .
- ٣ - المسكن الملائم الذي يقي من القيط والمطر وعيون المارة .

وناقش ابن حزم الرأي الذي تبناه بعض الفقهاء من أن لا يجوز أن يفرض في المال حق سوى الزكاة مناقشة صارمة ، لم يدع لأحد بعدها مجالاً لرد أو اعتذار .

قال في « المثل »^(١) :

« وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ، ويجبرهم السلطان على ذلك ، إن لم تقم الزكاة بهم ، ولا في « سائر أموال المسلمين بهم ، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه ، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك ، وبمسكن يكفيهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة » .

أدلة من القرآن :

برهان ذلك قول الله تعالى: ﴿ وَإِنَّ ذَلِكَ لَفِي إِنْسَانٍ حَقٌّ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ﴾^(٢)
وقال تعالى: ﴿ وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ إِنْ هُنَّ بِإِيمَانِهِنَّ بِرَبِّهِنَّ وَأَنْتَمْ أَنْتُمْ بِرَبِّهِنَّ وَالْمُسْكِينُونَ وَالْمُحْلَّرُونَ فِي الْقُرْبَانِ وَالْمُحْلَّرُونَ الْجُنُبُ وَالصَّاحِبِ يُلْتَهَى وَابْنُ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾^(٣) .

فأوجب - تعالى - حق المساكين ، وابن السبيل مع حق ذي القربى ،

(١) ج ٦ ص ٤٥٢ وما بعدها .. المسألة رقم ٧٢٥ .

(٢) النساء : ٢٦ .

(٣) الإسراء : ٣٦ .

وافتراض الإحسان إلى الأبوين ، وذي القربي ، والمساكين ، والجار ، وما ملكت اليمين .

والإحسان يقتضي كل ما ذكرنا ، ومنعه إساءة بلا شك .

وقال تعالى : ﴿ مَالَكُمْ فِي سَقَرٍ ۖ قَالُوا لَنَاكُمْ مِنَ الْمُصَلَّيْنَ ۖ وَلَنَاكُمْ نُطْعَمُ الْمِسْكِنَ ۖ ۚ ﴾^(١) فقرن الله تعالى إطعام المسكين بوجوب الصلاة .

من السنة :

وعن رسول الله ﷺ من طرق كثيرة في غاية الصحة أنه قال : « من لا يرحم الناس لا يرحمه الله »^(٢) ، ومن كان على فضلة ، ورأى المسلم أخاه جائعاً عرياناً ضائعاً فلم يعشه فما رحمه بلا شك .

وعن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق^(٣) : أن أصحاب الصفة كانوا أناساً فقراء ، وأن رسول الله ﷺ قال : « من كان عنده طعام إثنين فليذهب بثالث ، ومن كان عنده طعام أربعة ، فليذهب بخامس ، أو سادس »^(٤) أو كما قال . فهذا هو نفس قولنا .

وعن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « المسلم أخو المسلم ، لا يظلمه ولا يسلمه »^(٥) ، قال أبو محمد : من تركه يجوع ويعرى ، وهو قادر على إطعامه وكسوته - فقد أسلمه .

وعن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : « من كان معه فضل ظهر ، فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له ، قال : فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل »^(٦) .
قال أبو محمد : وهذا إجماع الصحابة رضي الله عنهم ، يخبر بذلك أبو سعيد ، وبكل ما في هذا الخبر نقول .

(١) المدثر : ٤٢ - ٤٤ .

(٢) الحديث متفق عليه .

(٣) حذفنا الأسانيد التي ذكرها ابن حزم ، وهو يروي الأحاديث والأثار اختصاراً .

(٤) رواه البخاري ، وابن حزم قد رواه من طريقه .

(٥) رواه مسلم .

وعن أبي موسى عن النبي ﷺ : « أطعموا الجائع ، وفكوا العاني »^(١) .
والنصوص من القرآن والأحاديث الصحاح في هذا تكثر جداً .

من الآثار :

وعن أبي وايل شقيق ابن سلمة قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه :
« لو استقبلت من أمري ما استدبرت ، لأنكنت فضول أموال الأغنياء ، فقسمتها
على فقراء المهاجرين » .

وقال علي بن أبي طالب : « إن الله تعالى فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر
ما يكفي فقراءهم ، فإن جاعوا أو عرموا وجهدوا فبمنع الأغنياء . وحق على الله
تعالى أن يحاسبهم يوم القيمة ، ويعذبهم عليه » .

وعن ابن عمر أنه قال : في مالك حق سوى الزكاة .

وعن عائشة أم المؤمنين ، والحسن بن علي ، وابن عمر أنهم قالوا كلهم لمن
سألهم : إن كنت تسأل في دم موجع ، أو غرم مفطع ، أو فقر مدقع ، فقد وجب
حقك . وصح عن أبي عبيدة بن الجراح ، وثنتاشرة من الصحابة رضي الله عنهم أن
زادهم فني ، فأمرهم أبو عبيدة فجمعوا أزواادهم في مزودين ، وجعل يقوتهم إياها
على السواء . فهذا إجماع مقطوع به من الصحابة رضي الله عنهم ، لا مخالف لهم
منهم .

وصح عن الشعبي ، ومجاهد ، وطاوس وغيرهم . كلهم يقول : في المال
حق سوى الزكاة .

قال أبو محمد : وما نعلم عن أحد منهم خلاف هذا ، إلا عن الضحاك بن
مراح ، فإنه قال : نسخت الزكاة كل حق في المال .

قال أبو محمد : وما رواية الضحاك حجة فكيف رأيه ؟ !

قال : والعجب أن المحتاج بهذا أول مخالف له ! فيرى في المال حقوقاً سوى

(١) رواه البخاري .

الزكاة ، منها النفقات على الأبوين المحتاجين ، وعلى الزوجة ، والرقيق ، وعلى الحيوان ، والديون ، والأروش^(١) ، فظاهر تناقضهم . اهـ

(١) الأروش : الدية ، والخدش : ما نقص العيب من السلعة .

الوسيلة السادسة الصدقات الخيرية والإحسان الفردي

و فوق هذه الحقوق المفروضة ، وتلك القوانين الملزمة ، عمل الإسلام على تكوين النفس الخيرة ، المعطيه الباذلة ، نفس الإنسان الذي يعطي أكثر مما يطلب منه ، وينفق أكثر مما يجب عليه ، بل يعطي بغير طلب ولا سؤال ، وينفق في السراء والضراء ، بالليل والنهار ، سراً وعلانية ، ذلك الذي يجب للناس ما يجب لنفسه ، بل يؤثر على نفسه ولو كان به خصاصة ، ذلك الذي يعد المال وسيلة لا غاية ، وسيلة للإنفاق والبر بالناس ، فيفيض قلبه بالخير فيضاً ، ويسقط يده بالعطاء بسطاً ، إيتاء رضاء الله وموبيته ، لا حباً في جاه ، وطلبًا لسمعة أو شهرة ، ولا خشية من عقوبة سلطان .

والذين يظنون أن القوانين ، والقرارات ، واللوائح هي كل ما تحتاج إليه الحياة البشرية قوم سطحيون ، لم يعرفوا حقيقة هذا الإنسان : إن الإنسان ليس آلة تدار فتدور ، ولا دولاباً يُحرّك فيتحرك ، ويفوق فيتوقف ، إنه جهاز معقد ، مركب من مادة وروح ، من بدن ونفس ، من عقل وعاطفة ، من أعصاب ومشاعر ، وأفكار وأحاسيس .. إنه كائن يتصور ويحكم ، ويحس ويشعر ، ويتختار ويرجح ، ويفعل ويترك ، ويتأثر و يؤثر ، فلا بد من مراعاة خصائصه كلها ، والضرب على أوتاره جيئاً ، لنجعل من أخلاقه وضميره ما يغير نقص القوانين ، وقصور التنظيمات .

على أن الإسلام - باعتباره ديناً - لا بد أن يعني بهذا الجانب الخلقي الرفيع ، ولا يكتفي بالحقوق التي تنظمها القوانين ، وتنفذها الحكومات ، لأن هذا الجانب في نظره ليس مجرد وسيلة لتحقيق التكافل بين الناس ، بل هو أيضاً غاية من غاياته في تربية الإنسان الصالح ، الجدير برضاء الله ، ومرافقة النبيين في جنته ، وإن حمى الفقر من الوجود .

ومن هنا جاءت آيات القرآن العظيم ، وأحاديث الرسول الكريم ، مبشرة ومنذرة ، ومرغبة ومرهبة ، داعية إلى البذل والإنفاق ، محذرة من الشح والبخل ، متخذة أروع الصور الفنية ، وأبلغ الأساليب الأدبية ، التي يذيب وعيدها القلوب الجامدة ، ويجرك وعدها الأيدي المسكة ، فتفيض بالخير ، وتتبسط بالعطاء ، وسنكتفي بأمثلة قليلة من الآيات والأحاديث ، وهي كثيرة جداً :

قال الله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضِعِّفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ (١) . وقال : ﴿ مِثْلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرٌ حَبَّةً أَبْتَأَتْ سَبَعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُبْلَةٍ مَّا نَاهَ اللَّهُ يُضْعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ (٢) الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمُّمَلِّئُنَّ لَهُمْ لَا يُنْتَعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنَّا وَلَا أَذْدِي لَهُمْ أَجْرٌ هُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَخْزُنُونَ ﴾ (٣) .

وقال : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْأَبْيَانِ وَالنَّهَارِ سِرًا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرٌ هُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَخْزُنُونَ ﴾ (٤) .

وقال : ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرَضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعْدَتْ لِلْمُتَّقِنِ ﴾ (٥) الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَاءِ ﴾ (٦) .

وقال : ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ وَمَا أَنْفَقُتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾ (٧) .

وقال : ﴿ إِنَّمَا نُؤْتُ إِلَيْهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ أَمْنَوْا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا مِمَّا أَبْرَكَبْرُ ﴾ (٨) .

وقال : ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ رِبِّهِمْ خَاصَّةً وَمَنْ يُوقَ شَعْنَافِيهِ ﴾

(١) البقرة : ٢٤٥ .

(٣) البقرة : ٢٧٤ .

(٥) سبأ : ٣٩ .

(٢) البقرة : ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(٤) آل عمران : ١٣٣ ، ١٣٤ .

(٦) الحديد : ٧ .

فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ① .

وقال : « وَأَنْفَقُوا مِنْ مَارْزَقَنَّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَهْدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولُ رَبِّ
لَوْلَا أَتَرْتَنِي إِلَّا أَجَلَ قَرِيبٍ فَأَمْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الْمُصْلِحِينَ ② . »

وقال : « وَمَا تُقْدِمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَحْدُدُهُ إِنَّ اللَّهَ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ
أَجْرًا ③ . »

وقال : « وَيَعْلَمُونَ الظَّلَامَ عَلَىٰ حُسْنِهِ مِسْكِينًا وَيَتَمَّا وَأَسِيرًا ④ إِنَّمَا
نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا تُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا ⑤ إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا
عَبُوسًا قَطِيرًا ⑥ . »

وقال : « فَلَا أَقْتَحِمُ الْعَقَبَةَ ⑦ وَمَا أَدْرَنَكَ مَا الْعَقَبَةُ ⑧ فَلَكَ رَقَبَةٌ
أَوْ إِطْعَمْتُمْ فِي يَوْمٍ ذِي سَعْيَةٍ ⑨ يَتَمَّا ذَا مَقْرَبَةِ ⑩ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتَرَبَةِ ⑪ ثُمَّ كَانَ مِنَ
الَّذِينَ أَمْنَوْا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبَرِ وَتَوَاصَوْا بِالنَّرْحَمَةِ ⑫ أُولَئِكَ أَنْحَبُ الْمَيْمَنَةَ ⑬ . »

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يقول العبد مالي مالي ، وإنما له من
ماله ثلاث : ما أكل فأفني ، أو لبس فأبلى ، أو أعطى فأفني ، وما سوى ذلك فهو
ذاهب وفاركه للناس » ⑯ .

وقال ﷺ : « أَيْكُمْ مال وارثه أَحَبُ إِلَيْهِ مِنْ ماله ؟ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ،
مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا ماله أَحَبُ إِلَيْهِ . قَالَ : « فَإِنَّ مَالَه مَا قَدِمَ ، وَمَالَ وَارثَهُ مَا أَخْرَى » ⑯ .

(١) الحشر : ٩ .

(٢) المافقون : ١٠ .

(٣) المزمل : ٢٠ .

(٤) الإنسان : ١٠ - ٨ .

(٥) البلد : ١١ - ١٨ .

(٦) رواه مسلم من حديث أبي هريرة .

(٧) رواه البخاري ، والنسائي عن ابن مسعود .

وقال ﷺ : « ما منكم من أحد إلا سيكلمه الله ليس بينه وبينه ترجمان ، فينظر أين منه (عن يمينه) ، فلا يرى إلا ما قدم ، فينظر أشام منه (عن شماليه) ، فلا يرى إلا ما قدم ، فينظر بين يديه فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه ، فانقووا النار ولو بشق ثمرة » ^(١).

شق التمرة : نصفها ، أي : تصدقوا بما يتيسر لكم ولو قليلاً .

وقال ﷺ : « من تصدق بعدل ثمرة ، (أي : قيمة ثمرة) من كسب طيب - ولا يقبل الله إلا الطيب - فإن الله يقبلها بيمنيه (دلالة على حسن القبول) ، ثم يربيها لصاحبتها كما يربى أحدكم فلوه (مهره) أول ما يولد ، حتى تكون مثل الجبل » ^(٢).

وقال ﷺ : « الصدقة تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار » ^(٣).

وقال ﷺ : « كل أمرٍ في ظل صدقته حتى يُقضى بين الناس » ^(٤).

وقال ﷺ : « سبق درهم مئة ألف درهم » ، فقال رجل : وكيف ذاك يا رسول الله؟ قال : « رجل له مال كثير أخذ من عرضه مئة ألف درهم تصدق بها ، ورجل ليس له إلا درهماً فأخذ أحدهما فصدق به » ^(٥).

ولا يحسين القارئ أن هذه الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، كانت ضعيفة الأثر في توجيه الحياة العملية للمسلمين ، كلا ، فقد كانت هي المصايب الهدادية ، والقوة الدافعة ، ل التربية أذكي المشاعر ، وأنبيل العواطف ، وأصدق العزائم الراغبة في عمل الخير وخير العمر .

وأكتفي هنا بسرد بعض الأمثلة الواقعية من تاريخنا الحافل ، دليلاً على ما صنعته تلك النصوص من آثار مباركة في الأنفس والحياة .

(١) رواه البخاري ، ومسلم من حديث عدي بن حاتم .

(٢) رواه الشیخان عن أبي هريرة .

(٣) رواه أبو يعلى بإسناد صحيح عن جابر .

(٤) رواه أحمد ، وابن خزيمة ، وابن حبان في صحيحهما ، والحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم ، من حديث عقبة بن عامر .

(٥) رواه النسائي ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم عن أبي هريرة .

روى المفسرون عن عبد الله بن مسعود قال : لما نزلت : ﴿ مَنْ ذَا أَلَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَعِّفَهُ لَهُ ﴾^(١) . قال أبو الدجاج الأنصاري : يا رسول الله ، إن الله عز وجل لم يرید منا القرض ؟ . قال نعم يا أبا الدجاج . قال : أرني يدك يا رسول الله فناوله يده ، قال : فإني قد أقرضت ربي عز وجل حائطي . قال ابن مسعود : وحائطه له فيه سئانة نخلة ، وأم الدجاج فيه وعيالها . قال : فجاء أبو الدجاج فنادها : يا أم الدجاج قال : ليك ! قال : أخرجني ، فقد أقرضته ربي عز وجل !!^(٢) .

وروى الإمام أحمد عن أنس بن مالك قال : كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالاً ، وكان أحب أمواله إليه « بيرحاء » (حديقة له) ، وكانت مستقبلة المسجد ، وكان النبي ﷺ يدخلها ، ويشرب من ماء فيها طيب . قال أنس : فلما نزلت : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾^(٣) ، قال أبو طلحة : يا رسول الله ، إن الله يقول : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ ، وإن أحب أموالي إلى بيرحاء ، وإنها صدقة الله ، أرجو بها بيرها وذرها عند الله تعالى ، فضعلها يا رسول الله حيث أراك الله . فقال النبي ﷺ : « بخ بخ ذاك مال رابع ، ذاك مال رابع ». وقد سمعت ، وأنا أرى أن يجعلها في الأقربين . فقال أبو طلحة : أفعل يا رسول الله . فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه^(٤) .

واستمر هذا البذل والتسخاء ، في سائر الأعصار ، بدرجات متفاوتة ، ورأى الناس في كل عهد من عهود التاريخ غاذج وأمثلة رفيعة ، كان الله ورسوله وابتغاء رضوانه ، أحب إليها من القناطير المتناثرة من الذهب والفضة وكل متع الحياة الدنيا .

حكوا عن الإمام الليث بن سعد . أن أمواله كانت تدر عليه كل يوم نحو ألف دينار ، ومع هذا قالوا : إنه لم تكن تجب عليه فيها زكاة ، لأنه لم يكن يدعها حتى يحول عليها الحول ، بل يتصدق بكل ما جاءه من مال ، وينفقه في سبيل

(١) البقرة : ٢٤٥ .

(٢) تفسير ابن كثير ج ١ ص : ٢٩٩ .

(٣) آل عمران : ٩٢ .

(٤) تفسير « ابن كثير » ج ١ ص : ٣٨١ .

الله ، قالوا : وكان الليث لا يتكلّم كل يوم حتى يتصدق على ثلاثة وستين مسكيّناً . وحكي أن إمرأة سأله عن عسل ، فأمر لها برقّ منه ، فقيل له : إنها كانت تقنع بدون هذا . فقال : إنها سأّلت على قدر حاجتها ، ونحن نعطيها على قدر نعمة الله علينا .

وكذلك كان عبد الله بن جعفر - رضي الله عنها - لا يرد سائلاً يسأله حاجة ، حتى لامه بعض جلسايه في ذلك فقال : إن الله عودني عادة ، وعودت عباده عادة . عودني أن يعطيوني وعودت عباده أن أعطيهم ، فأشخى إذا قطعت عادتي عن عباده ، أن يقطع عادته عنها .

الوقف الخيري :

وكان من أهم ما رغب فيه الإسلام من الصدقات ما عُرف باسم « الصدقة الجارية » ، - أي : الدائمة - فقد جعل الإسلام لها جزاءً متميزاً عن غيرها من الصدقات ، لبقاء أثرها ، ودوم نفعها ، فكان ثوابها دائمًا باقياً لصاحبها بعد موته ما يقى نفعها .

وفي هذا روى أبو هريرة . أن النبي ﷺ ، قال : « إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له »^(١) . وعن ابن عمر : « أن عمر أصاب أرضاً من أرض خير . فقال : يا رسول الله .. أصبت أرضاً بخير لم أصب مالاً قط أنفس عندي منها ، فما تأمرني ؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم : « إن شئت حبست أصلها ، وتصدق بها » ، فتصدق بها عمر على أن لا تباع ، ولا توهب ولا تورث ، في الفقراء وذوي القربي ، والرّقاب ، والضعف ، وابن السبيل ، لا جناح على من ولّها أن يأكل منها بالمعروف ، وبطعم غير متمول ، وفي لفظ : غير متأثلاً مالاً^(٢) .

وبهذا وضع الرسول ﷺ الأساس الشرعي للوقف الخيري الذي كان له أثره الملموس في المجتمع الإسلامي ، في كافة العهود ، والذي يعتبر من أبرز الأدلة على أصلّة عواطف البر . وعمق معانّي الخير ، في نفوس المسلمين ، فإنّهم لم يدعوا

(١) رواه الجماعة إلا البخاري ، وابن ماجه .

(٢) رواه الجماعة .

حاجة من حاجات المجتمع إلا وقف عليها الخيرون منهم جزءاً من أموالهم .

وقد كانت هذه الأوقاف من السعة والضخامة والتوع بحيث صارت مفخرة للنظام الإسلامي ، وأصبح الفقراء والمحرومون يجدون من « تكايهاها » ما يقيهم الجوع والعرى ، ومن مستشفياتها المجانية ما يعالجون به الأمراض والأوصاب ، ومن « سبلها » ، وربطها « ما يعينهم على الأسفار وقطع المفاوز والقفار .

ولقد تبع المسلمين مواضع الحاجات منها دقت وخفيت ، فرقوا لها . كما قلنا ، حتى أنهم عينوا أوقافاً لعلاج الحيوانات المريضة ، وأخرى لإطعام الكلاب الصالحة^(١) ، فإذا كانت هذه نظرتهم للحيوان الأعمى ، فكيف للإنسان المكرم ؟

فلا عجب إن وجدنا أوقافاً شتى لليتامى واللقطاء ، والعميان ، والمعدين ، وسائر العجزة ، وذوي العاهات من المحتججين .

ونكتفي في هذا المقام بإيراد نص ناطق من وثيقة تاريخية ، ترجع إلى عهد المأليك في مصر ، وهذه الوثيقة هي « حجة وقف مستشفى قلاوون » والمحجة هي : الورقة الرسمية التي يسجل فيها الواقف وقفه ، ويضع فيها حدوده وشروطه ، ويشهد عليها العدول من المسلمين ، ليلتزم بها من يقوم على رعاية الوقف ، وكان يسمى « الناظر » . تقول هذه المحجة :

« أنشئ هذا « اليمارستان » لмедиابة مرضى المسلمين الرجال والنساء ، من الأغنياء المثرين ، والفقراء المحتججين بالقاهرة وضواحيها ، من المقيمين بها والواردين عليها ، على اختلاف أجناسهم ، وتبالين أمراضهم وأوصابهم ، يدخلونه جموعاً ووحداناً ، وشيباً وشباناً ، ويقيم به المرضى الفقراء من الرجال والنساء ، لмедиاباتهم لحين برئهم وشفائهم ، ويُصرف ما هو معد فيه للمداواة ، ويفرق على البعيد والقريب ، والأهل والغريب من غير اشتراط لعوض من الأعضاض .

ويُصرف الناظر من ريع هذا الوقف ما تدعو حاجة المرضى إليه من سر - جريد أو خشب على ما يراه مصلحة - أو لحف محسنة قطناً ، وطراريج محسنة

(١) أنظر : فصل « الرحمة » من كتابنا « الإيمان والحياة » فيه ماذج وأمثلة كثيرة لما وقفه المسلمون على أنواع الخيرات .

بالقطن ، فيجعل لكل مريض من الفرش والسرير على حسب حاله ، وما يقتضيه مرضه ، عاملًا في حق كل منهم بتقوى الله وطاعته ، باذلاً جهده وغاية نصنه ، فهم رعيته ، وكل راع مسئول عن رعيته .

ويباشر المطبخ بهذا «البيارستان» ، ما يطهى للمرضى من دجاج ، وفاريق ولحم ، ويجعل لكل مريض ما طبخ له في «زبديه» خاصة به ، من غير مشاركة لمريض آخر ، ويغطيها ويوصلها لكل مريض ، إلى أن يتكامل إطعامهم ، ويستوفى كل منهم غذاءه وعشاءه ، وما وصف له بكرة وعشياً .

ويصرف الناظر من ريع هذا الوقف لمن ينصبه من الأطباء المسلمين ، الذين يباشرون المرضى مجتمعين ومتداوين ، ويسألون عن أحواهم ، وما يجد لكل منهم من زيادة مرض أو نقص ، ويكتبون ما يصلح لكل مريض من شراب وغذاء ، أو غيره في «دستور ورق» ، ويلتزمون المبيت في كل ليلة «بالبيارستان» مجتمعين ومتداوين ، ويباشرون المداواة ويتلطفون فيها .

ومن كان مريضاً في بيته وهو فقير ، كان للناظر أن يصرف إليه ما يحتاجه من الأشربة والأدوية والمعالجين وغيرها ، مع عدم التضييق في الصرف . . .^(١) .

إنها لوثيقة مشرقة ، وصفحة بيضاء ناصعة ، لعصر يعد من عصور التخلف والإنحطاط ، إذا قيس بالعصور الذهبية لأمة الإسلام ودولة الإسلام .

(١) نقل هذا النص من الحجة الرسمية الشيخ ، محمد الغزالى في كتابه «ليس من الإسلام» ص : ٢٤ ،

. ٢٥

تلخيص

تلك هي الوسائل الست التي عالج الإسلام بها مشكلة الفقر ، والتي شرحتها في الصحف السابقة ، ونستطيع أن نضم بعضها إلى بعض ، ونركزها في ثلاث وسائل رئيسة :

١ - الوسيلة الأولى :

تحتخص بشخص الفقير نفسه ، وهي وجوب العمل متى تيسر له وكان قادراً عليه ، وعلى المجتمع والدولة معاونته بالمال أو بالتدريب ، حتى يجد العمل الملائم .

٢ - الوسيلة الثانية :

وتتعلق بالجماعة المسلمة ، التي تقوم بكفالة الفقراء ، نزولاً على حكم الواجب ، أو استجابة لرغبة المثوبة عند الله ، وتتخذ هذه الكفالة الصور الآتية :

- (أ) نفقات الأقارب .
- (ب) رعاية حقوق الجوار .
- (ج) إيتاء الزكاة المفروضة ، إذا لم تكن تجيئها الدولة المسلمة .
- (د) أداء الحقوق الطارئة في المال ، من الكفار والذنور ، وإغاثة المضطرب ، وكفاية المح الحاج ، وغيرها .
- (هـ) صدقات التطوع المؤقتة ، أو الدائمة ، وهي التي تمثل في الوقف الخيري .

٣ - الوسيلة الثالثة :

وتحتخص بالدولة المسلمة التي يجب عليها شرعاً أن تقوم بكفاية كل ذي

حاجة ، ليس له مورد ، ولا كافل من أبناء المجتمع ، سواء أكان مسلماً أم ذمياً ،
ما دام يعيش في كنف دولة الإسلام . وموارد هذه الكفالة هي :

(أ) الزكاة وهي المورد الأساسي الدائم للخزانة الإسلامية ، بشأن معالجة الفقر .

(ب) الموارد الراتبة الأخرى : كخمس الغنائم ، ومال الفيء ، والخرج ،
والجزية ، والضوائع ، وميراث من لا وارث له ، وما تغله أملاك الدولة من
أرضين وعقارات ونحوها .

(ج) الموارد الإضافية : من الضرائب المكملة التي تفرض على الأغنياء ، لتحقيق
كفاية الفقراء إذا لم تكفي الزكاة ، ولا سائر الموارد الأخرى .

شَرْطٌ لَا بُدُّ مِنْهُ

لَا بُدُّ مِنْ نَظَامِ الْإِسْلَامِ وَمَجَمِعِ الْإِسْلَامِ :

هذه الوسائل التي شرحتها ، والتي عالج الإسلام بها مشكلة الفقر ، وضمن بها تحقيق الكفاية للفقراء ، وسد حاجاتهم الأساسية ، وصيانة كرامتهم الإنسانية . إنما تحقق هدفها ، وتؤتي أكلها ، على الوجه المرضي ، في ظل مجتمع إسلامي ، تقوده عقيدة الإسلام ، ويحكمه نظام الإسلام ، ويستظل بشريعته السمحنة في حياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية .

أما أن يطلب من الإسلام علاج الفقر ومطاردته ، في مجتمع تسوده فكرة وفلسفة غير الإسلام ، أو يحكمه نظام أجنبى ، مستورد من الشرق ، أو من الغرب ، أو من كليهما ، ويراد ترقيعه بأجزاء إسلامية ، فليس هذا من شرعة العدل والإنصاف ، ولا من المنطق السليم الذي يقره العقلاء .

إن نظام الإسلام للحياة والمجتمع نظام متوازن متكملا ، لا تصلح تجزئته ، ولا أخذ بعضه دون بعض ، فقد يكون الذي ترك مكملاً أو شرطاً للذى أخذ . ولذا أمر الله تعالى بالدخول فيه كله ، والعمل بشرائطه كافة فقال : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَدْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ كَافَةً ﴾^(١) ، أي : في شرائع الإسلام جملة ، لا كما أراد بعض اليهود أن يدخلوا الإسلام مع الإحتفاظ ببعض تقاليدهم القدية .

وحذر الله رسوله من أهل الكتاب أن يصرفوه عن بعض أحكام هذا الدين فقال : ﴿ وَأَنِ احْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَنْبِغِي هُوَ أَهْوَاءُهُمْ وَأَحْذِرُهُمْ أَنْ يَقْتُلُوكُمْ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ﴾^(٢) .

(١) المائدة : ٤٩ .

(٢) البقرة : ٢٠٨ .

ولهذا كان الأخذ بجزء من نظام الإسلام خروجاً على منطق الإسلام نفسه الذي يرفض التجزئة ، ثم هو أخذ لا يجدي في علاج أمراض المجتمع من الجذور .

الترقيع لا يجدي :

لقد قلنا : إن العمل هو السلاح الأول لمحاربة الفقر ، وأن على الإنسان أن يعمل ليغنى نفسه بنفسه . ولكن هل يتحقق العمل فائدته المرجوة إذا كان الماء يعمل في غير ما يحسنه ؟ أو يعمل فيما يحسنه ، ولكنه لا يعطي أجره العادل ؟ أو يعطي أجره ، ولكن لا تتاح له فرصة للترقى بإظهار مواهبه وإبداعه ؟ وقد يجتهد ويدفع ويحسن ، ولكنه لا يلقى جزاء إحسانه من الأجر والتشجيع . بل يُؤخر عن مكانه إنتقاماً أو حسداً ، ويقدم من لا يستحق حماسة أو اتباعاً للهوى ، وإرضاء لبعض الرؤوس الكبيرة ، والنفوس الصغيرة .

وقد يأخذ الأجر المناسب بجهده ، ولكن طريقة الحياة التي يفرضها عليه المجتمع من حوله ، تجعله ينفق الكثير من دخله فيما لا خير فيه ، ولا نفع فيه له ولا للمجتمع ، أعني في الكماليات والمتع الرخيصة ، أو الشهوات العفنة : في الأزياء ، والملوّدات ، والسجاير ، والسيّنات ، والملاهي ، والمراقص وغيرها من المكرهات أو المحرمات ، التي لا تُثْقِي للحاجات الحقيقة للفرد وأسرته إلا القليل .

وقد لا يكون من هذا الصنف المنحرف ، ولكنه يعيش في مجتمع سيطر فيه الاحتكار والربا والإستغلال ، أو تحكم فيه الإستبداد ، وسرى فيه الفساد ، فلا يشتري شيئاً إلا من السوق السوداء بضعف ثمنه ، ولا يقضي عملاً إلا بدفع رشوة ، ولا يعطي قرضاً يحتاج إليه إلا بالفوائد الربوية .

وإذا حلّت به كارثة في نفسه ، أو جائحة في ماله ، فعجز عن العمل بعد القدرة ، أو ذهب رأس ماله الذي كان يكسب من ورائه دخلاً حلالاً .. فاضطر إلى الإستدانة ، وأصبح من « الغارمين » ، فماذا يكون موقفه و موقف المجتمع منه ؟ هل يأخذه بيده ، أم يدعه يغرق ويهلك وحده كما هو الحال ؟

كل هذا يؤكد لنا أن العمل والسعى في مجتمع غير إسلامي ، وفي دولة غير

إسلامية لا يكفي لضمان المعيشة الطيبة لصاحبها . أما حين يكون هناك مجتمع إسلامي تنظمه ، وترشف عليه دولة إسلامية ، فإن وضع العمل والعامل يكون على نحو آخر :

(أ) إن الدولة الإسلامية ستقوم بالإعداد الوظيفي والتدريب المهني اللازم لكل عامل حتى ينبع أكبر قدر مستطاع .

(ب) تجتهد في أن تضع كل عامل في مجال إختصاصه ، وفيما يحسنه ويتفوق فيه من الأعمال ، سعياً إلى أفضل النتائج .

(ج) توفر له من الآلات ما يساعد على زيادة الإنتاج ، واقتصاد الجهد والزمن .

(د) تكفل له من الأجر ما يعادل جهده وكفایته ، مهما يبلغ هذا الأجر ، كما تتيح له أن يملك ثمراته ، ويورثها لذريته من بعده .

(هـ) إذا كان أجر العامل ، أو ربحه أو ناتجه من العمل لا يقوم بقائم كفایته له ولأسرته ، فإن له في خزانة الدولة حقاً حتى يكتفي ، بل حتى تتم كفایته .

(و) إذا حلت به كارثة أو جائحة ألحاثه إلى الإستدامة ، فإن له حقاً في مال الزكاة من سهم « الغارمين » ، وغيرها من موارد الدولة .

(ز) هذا إلى أن طريقة الحياة الإسلامية الصحيحة ليس فيها حمر ولا نساء ، ولا سهرات حمراء ، ولا ترثي الأزياء ، وانتشار الفساد والتحلل ، الذي يهلك الحمر والنساء ، والذي يكلف الناس ضعف ما تحتاج إليه الحياة المستقيمة الصالحة ، أو أضعافها .

ومثال آخر :

هب أن أحد المجتمعات التي يعيش الإسلام فيها غريباً اليوم ، أراد أن يأخذ نظاماً كنظام الزكاة وحده ويطبقه فماذا تكون النتيجة ؟

في رأيي كما يلي :

(أ) جمع حصيلة ضئيلة لا تكفي لمواجهة الفقر المترش والمشكلات الإجتماعية

العديدة الناشئة من ورائه ، وضالة الحصيلة نرجعها لعدة أسباب ، أهمها :

أولاً : ضعف الواقع الديني ، والوعي الإسلامي لدى كثير من الناس ، نتيجة للغزو الفكري الأجنبي الكافر ، أضف إلى ذلك تهرب الناس من أداء الزكاة للحكومة ، لكثره ما يرهقهم من ضرائب أخرى ، ولعدم ثقتهم بالحكومات التي تجبي الزكاة ، وهي لا تحكم بما أنزل الله ، ولاعتقادهم أنها لن تصرف في الوجوه المشروعة لأكثر الضرائب ، التي تبعث السياسة بمصارفها ..

ثانياً : إن جمهور الشعب لا يملكون ثروة ولا دخلاً ذات قيمة ، بحيث يكون مورداً للزكاة ، وذلك أثر لطريقة الحياة التي يعيشها المسلمون في هذا العصر ، وهي طريقة الكفار الأجانب الذين يتبعهم المسلمون - للأسف - شبراً بشبر ، وذراعاً بذراع ، حتى لو دخلوا حجر ضب لدخلوه ، وهي طريقة تقوم على الإسراف في الكماليات ، والمظاهر وألوان الترف واللهو الحرام ، التي تستورد موادها من بلاد أجنبية ، تستنزف مواردنا وطاقاتنا فيما لا يعود على ديننا ولا دنيانا بنفع .

(ب) هذه الحصيلة الضئيلة سينفق جزء منها على المكاتب والأدوات والموظفين الذين سيخصصون لهذا العمل ، نتيجة للتعقيدات الإدارية والتوظيفية ، والعناية بالأبهة والسطحيات التي تتبع الأموال قبل أن تصل إلى الفقراء .

(ج) عند التوزيع يحدث الإضطراب والفوضى ، ويحرم كثير من المستحقين ، ويأخذ كثير من لا يستحق الزكاة ، وذلك لضعف التربية ، وضمور الإيمان ، وسقم الضمير ، سواء عند القائمين بأمر الزكاة أم عند الجمهور .

(د) وأخيراً تكون النتيجة عجز الزكاة - وحدها - أن تتحقق الكفاية للفقراء ما عدا فئة قليلة تصيب بعض الإعانات .. ويعقب ذلك بلبلة وشكوى ، وسخط عام على الزكاة وعدم جدواها ، وهذا يؤدي إلى التشكيك في نظام الإسلام كله .

وبهذين المثلين يتضح لنا أن ترقيع الأنظمة الأجنبية الحاضرة ، ببعض أجزاء ، أو « قطع غيار » من تعاليم الإسلام وأحكامه ، لا تحل المشكلة من جذورها ، ولا تعالج الداء من أساسه .

النظام الإسلامي يزيد الإنتاج ويقلل الفقراء :

إن طبيعة النظام الإسلامي ، توجب زيادة الإنتاج في الأمة ، وصيانة ثروتها من التبدد والضياع فيما لا ينفع . فالإسلام يحفظ طاقاتها وثروتها ، وجهود أبنائها ، أن تستهلك في شرب الخمور والمسكرات ، وفي اللهو والمجون ، والسرف العابث الحرام ، وفي الفواحش ما ظهر منها وما بطن . إن ما يتبدل من طاقات الأمة وأموالها في ذلك العبث والفساد ، يصونه الإسلام بقوانينه الملزمة ، ووصاياته الهدية ، وتربيته العميقة ، ويوفه سلماً قوياً ليتجه إلى العمل والتنمية والإنتاج .

إن الشعب الذي يستقبل يومه من الصباح الباكر متوضعاً مصلياً ، طيب النفس ، نشيط الجسم ، مستقيم الخلق ، سيفوق إنتاجه - لا محالة - إنتاج الشعب الذي يقضي نصف ليته أو أكثره في الخلاعة والفحور ، أو العبث والمجون ، فإذا أدركه الصباح لم يقم من نومه إلا مكرهاً ، وإذا توجه إلى عمله توجه خبيث النفس ، كسلان ، مهدود القوى .

طبيعة النظام الإسلامي - إذا طبق بحذافيره - تزيد من ثروة المجتمع ، وتقلل نسبة البطالة ، وعدد الفقراء فيه . وكلما قل عدد الفقراء في أمة ، وزادت ثروتها باضطراد ، والتزم أغنياؤها الطريق المستقيم في الإنفاق والإستهلاك ، كانت مشكلة الفقر والفقراء فيها سهلة الحل ، ميسورة العلاج ، بل لا تكاد تبرز هذه المشكلة قط ، ولا تشكل خطراً يهدد المجتمعات ، كما بروز ذلك في المجتمعات الإقطاعية والرأسمالية ، التي قامت فيها الثورات تسحق وتدمير بحق وبغير حق ، فولدت تلك الأنظمة الظالمة ، أنظمة أظلم منها وأشد فساداً : هي الأنظمة الشيوعية السافرة والمقنعة ، التي عالجت الفقر القديم بفقر جديد ، كل ما أحدثته من تجديد أنها فرضت الفقر بالتساوي على الجميع ، ما عدا فئة قليلة من المحظوظين .

نظام الإسلام كل لا يتجزأ :

والواقع أن النظام الإسلامي - ب مختلف جوانبه - وحدة لا تنفص . وكل لا يتجزأ . إن النظام الإسلامي - في الاقتصاد مثلاً - ينمی حواجز الفرد ، ويدفعه إلى

العمل والإبداع ، إذ يبيع له الملكية الخاصة ويحتمها ، بشروط وقيود تحد من طغيانها ، ويقر حق الميراث ، الذي يطمئنه على ذريته من بعده ، فيفسح - بهذا وذاك - المجال لشخصية الفرد ، حتى يستطيع أن يحقق ذاته ، ويزيل موهبه ، ويظهر كفایته ، فيبتعد وينظم ، ويتقن وينتفع ، فيستفيد ويفيد . وبذلك يكون المال عنده أداة صالحة ، في يد إنسان صالح . وكل ذلك ثمرة المجتمع ، ونفع لأبنائه كافة ، ورصيد لمن يغضه الفقر بنابه منهم .

والإسلام حين أتاح للفرد ما أتاح ، من حرية التملك والعمل والإبداع ، لم ينس مصلحة المجتمع - كما نسيته الرأسمالية - بل أقام التوازن المقسط بين الفرد والمجتمع ، بحيث يأخذ كل منها حقه ، ويؤدي واجبه ، بلا إفراط ولا تفريط .

إن النظام الإسلامي يعتبر المال - في الحقيقة - مال الله ، ويعتبر حائز المال ومالكه - عرفاً - بمنزلة الوكيل أو الأمين على هذا المال ، فهو غير مطلق التصرف فيه ، بل هو مقيد بأوامر مالك المال الأصلي وتوجيهاته . وهذا المالك هو رب العباد ، أغنيائهم وفقراءهم ، وهو أرحم بهم من الوالدة بولدها ، وهذا كان النظام الذي شرعه رب العباد لحفظ المال وتشميره ، وتدالوه وتوزيعه ، وإنفاقه واستهلاكه ، حقيقةً لمصلحة الجميع ، فقراء وأغنياء على السواء .

لقد حظر هذا النظام إضاعة المال وتبذيله ، وحرم الإسراف والتبذير ، وجعل المبذرين إخوان الشياطين ، ولم يكتف بهذه التوجيهات الرشيدة ، فسن قانوناً بالحجر على كل سفيه مبذر مخالف : ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أُمُّ الْكُوْنَ أَلَّا قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ بِّئْنَمَا ﴾^(١) .

وحرم هذا النظام الترف الذي يقسم الشعوب إلى أقلية منعمة مترهلة عاطلة ، وأكثريه محرومة حانقة حاسدة ، والذى يجعل من أهله حجر عثرة في سبيل الهدى والإصلاح . شعارهم : ﴿ إِنَّا إِيمَانًا أَرْسَلْنَا بِهِ كَفِرُونَ ﴾^(٢) ، والذى يؤدي انتشاره إلى انحلال الأمة ، ودمارها في النهاية : ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ تَهْلِكَ قَرْيَةً أَمْرَنَا مُتَّقِنِّيَّا فَقَسَفُوا فِيهَا حَقَّ عَلَيْهَا الْقُولُ فَدَمَرَ نَهَارَتَهِمْ بِرًا ﴾^(٣) .

(١) النساء : ٥ .

(٢) سبا : ٣٤ .

(٣) الإسراء : ١٦ .

وتطبيقاً لهذا المبدأ ، حرم الإسلام اتخاذ أواني الذهب والفضة ، وما شابه ذلك من تحف وتماثيل ، لأنها من أدوات الترف في بيوت المستكبرين ، كما حرم الذهب والحرير على الرجال .

في تنمية المال وتشميره : حرم نظام الإسلام الاحتكار والربا ، وهم الساقط اللتان تقوم عليهما الرأسمالية الباغية . وأعلن الرسول ﷺ ، أن : « من احتكر الطعام أربعين ليلة فقد برع من الله وبرع الله منه » (١) .

كما أعلن القرآن على المرايin حرب الله ورسوله إذا لم يتوبوا ، وإن تابوا فلهم رؤوس أموالهم لا يظلمون ولا يظلمون (٢) ، ولا شك أن الاحتكار والربا ليسا إلا امتصاصاً من الأقوياء لدماء الضعفاء ، نتيجة أن يزداد الغني غنىًّ ، ويزداد الفقير فقرًا .

كما شدد الإسلام في تحريم كنز النقود ، وتعطيلها ، وتوعد الكاذبين بأشد العذاب ، وفرض الزكاة على كل ثروة نقدية تبلغ نصاباً ، ناماً صاحبها أو لم ينمها ، وبذلك ساق أصحاب الأموال سوقاً إلى تشمير أموالهم في كل ميدان م مشروع ، حتى لا تأكلها الزكاة بمرور الأعوام . كما أمر الأوصياء على أموال اليتامي خاصة أن ينمورها ، ويشرموها بالطريق التي هي أحسن ، حتى لا تلتزمها النفقة والصدقة .

وأوجب نظام الإسلام إقامة القسط ، ورعاية العدل في كافة المعاملات بين الناس بعضهم وبعض ، ووضع أدق الأحكام ، وأعدل القواعد ، لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، بين العامل وصاحب العمل ، بين البائع والمشتري ، بين المنتج والمستهلك ، حتى يأخذ كل ذي حق حقه ، ولا يطغى فرد على فرد ، أو طائفة على أخرى .

الفقراء ليسوا طبقة في الإسلام :

إن الإسلام يطارد الفقر ، بقوانينه وأنظمته وتوجيهاته ، ويعمل بشتى

(١) رواه أحمد ، والحاكم وابن أبي شيبة والبزار .

(٢) يظلمون : الأولى بفتح الياء ، والثانية بضمها .

الوسائل على إغاثة الفقراء ، فإذا بقي في ظل نظام الإسلام بعض الفقراء ، فهم - على أية حال - لا يكونوا « طبقة » ، تسمى « طبقة الفقراء » ، فإن شرط الطبقية أن تدوم وتتوارث بحكم القانون ، ومساعدة التقاليد . وقوانين الإسلام ، وتقاليد أهله في مختلف العهود ، لا تفرض الفقر على طائفة من المجتمع ، بحيث يتوارثه الأبناء عن الآباء ، والأحفاد عن الأجداد .. كلا ، فالفقر في المجتمع الإسلامي ليس جامداً ولا ثابتاً ولا دائماً ، بل هو رحالة ينتقل ويهاجر ، وقد يختفي ويزول نهائياً . والفقراء إنما هم أفراد ، قد يكونون فقراء اليوم ، أغنياء الغد ، فإن أبواب الفرص العادلة ، والطموح المشروع مفتوحة للجميع :

﴿ إِن يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ (١١) ، ﴿ سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عَسْرٍ يُسْرًا ﴾ (١٢) .

كرامة الفقر مصونة :

والفقر على كل حال لا ينقص من كرامة الفقير في المجتمع المسلم ، ولا يضيئ من حقوقه ذرة واحدة ، فقد علم الإسلام أبناء هذا المجتمع - ومنهم الفقير نفسه - أن الكرامة والرفعة فيه ليست بالثروة والغنى ، وما يملك المرء من عقار ، ومنقول ، ومن فضة وذهب ، بل بالعلم والإيمان ، والتقى والعمل الصالح . قال تعالى : « إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفَكُمْ » (٢) ، « هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ » (٤) ، « يَرْفَعُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُونَ مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أَوْتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ » (٥) ، « وَمَا يَسْتَوِي الْأَغْنَى وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسَيَّءُ » (٦) .

ولقد كان الناس في المجتمع العربي الجاهلي يقيسون أقدار الناس بمبلغ ما يملكون من أموال ، وما يصحبها من جاه وسلطان .

فقيمة رب الألف ألف، وزد تزد وقيمة رب الدرهم الفرد درهم

٧) الطلاق :

٣٢) النور :

٩) الزمر :

الحجرات : ١٣ (٣)

۶) غافر : ۵۸

١١- (٥) المجادلة :

حتى إنهم ليتعرضون على نبوة محمد ﷺ ، في أول الأمر ، لأنه فقير ، تمنوا
لو أن الوحي كان أنزل على أحد الرجلين الشهرين في مكة أو الطائف :
الوليد بن المغيرة القرشي ، وعروة بن مسعود الثقفي : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا تُرِكَ هَذَا
الْقُرْءَانُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرِيبَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ ^(١) .

فلما جاء الإسلام حطم هذه الموازين الجائرة ، وبين أن حقيقة الإنسان في
إيمانه وعمله ، لا في شحمه ولحمه ، أو فضته وذهبه ، أو ملبوسه وزينته . فيقول
الرسول عليه الصلاة والسلام : « رب أشعث أغبر ذي طمرين لا يؤبه له ، لو
أقسم على الله لأبره » ^(٢) ، وفي مقابل ذلك يقول : « يأتي الرجل العظيم السمين يوم
القيمة فلا يزن عند الله جناح بعوضة » ^(٣) واقرأوا إن شئتم : ﴿ فَلَا نُنْقِمُ لَمْ يَوْمَ
الْقِيَمَةِ وَزَنًا ﴾ ^(٤) .

* * *

(١) الزخرف : ٣١ .

(٢) روى أحد ، ومسلم عن أبي هريرة مرفوعاً : « رب أشعث مدفوعاً بالأبواب لو أقسم على الله لأبره » .
وروى الحاكم ، وأبو نعيم في « الحلية » عنه أيضاً : « رب أشعث أغبر ذي طمرين تبتو عنه أعين
الناس .. لو أقسم على الله لأبره » .
وروى البزار عن ابن مسعود مرفوعاً : « رب ذي طمرين لا يؤبه له لو أقسم على الله لأبره » ،
ورمز لها السيوطي بعلامة الصحة .

(٤) الكهف : ١٠٥ .

(٣) رواه البخاري .

خَاتَمَةٌ

انتصار الإسلام على الفقر

وإذا كان الناس يؤمنون بالواقع العملية أكثر من إيمانهم بالمبادئ النظرية ، فإننا نسوق هنا بعض الأمثلة الحية التي سجلها التاريخ لانتصار النظام الإسلامي على الفقر والخوف ، وتحقيقه الرخاء والأمان لأهله في ظل الحرية ، وتحت راية العدل .

والعجب أن هذا الرخاء ، والأمن ، وسعة العيش قد أخبر به الرسول ﷺ ، أي : قبل وقوعه ، لقد عرف ﷺ بوعي من ربه - طبيعة النظام الذي بعثه الله به هدى ورحمة ونعمة ، وما يمكن أن يأتي به من أطيب الثمرات ، وأفضل النتائج ، إذا أحسن الناس تطبيقه ، والإلتزام بأحكامه ووصاياته ، فبشر الأمة بما يشمره هذا النظام من غنى دافق ، وأمن غامر ، ورفاهية شاملة ، حتى إن الصدق لا تجده في الناس من يستحقها أو يقبلها . وذلك حين يستقر نظام الإسلام ، وتتوطد دعائمه في الأرض .

روى الإمام البخاري في صحيحه ، عن عدي بن حاتم الطائي : « أنه كان عند النبي ﷺ ، إذ أتاه رجل فشكى إليه الفاقة ، ثم أتاه آخر فشكى إليه قطع السببي ، (وكان عدي قد وفد على النبي ﷺ ، ليدخل في الإسلام ، وخشى النبي ﷺ ، أن يفت في عضده ، ويشبه عنه ما يرى من ضعف أهله وفقرهم ، وعدم انتشار الأمن في أرضهم حينذاك ، فألقى إليه بالبشارات المذكورة في الحديث ترغيباً وتشبيتاً) فقال : يا عدي .. هل رأيت الحيرة؟^(١) .

قال : « لم أرها وقد أنبئت عنها » .

(١) الحيرة : بلد قديم معروف موقعه بارض العراق كان يحكمه المناذرة من العرب .

قال : « إن طالت بك حياة لترىن الظعينة ^(١) ، ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف أحداً إلا الله . وفي رواية : أنه لا يأتي عليك إلا قليل حتى تخرج العير إلى مكة بغير خفير .

قال عدي راوي الحديث : قلت فيما بيني وبين نفسي : فأين دعاء طيء الذين قد سعوا بالبلاد ^(٢) ، (يعني أنه استبعد في وقته أن ينتشر الأمان إلى الحد المذكور ، وهو يعرف من دعاء قبيلته وحدها ، وقطع الطريق منها من خوفوا العباد ، وأوقدوا نار الفتنة في البلاد) .

وأكمل النبي ﷺ حديثه إليه فقال : ولشن طالت بك حياة ، لفتحن كنوز كسرى .

قال : كسرى بن هرمز؟!

قال : « كسرى بن هرمز » . ولشن طالت بك حياة لترىن الرجل يخرج منه كفه من ذهب أو فضة ، يطلب من يقبله منه ، فلا يجد أحداً يقبله منه ولقد أسلم عدي ، وحسن إسلامه ، ورأى بنفسه ما بشره به النبي ﷺ . قال عدي : فرأيت الظعينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف إلا الله . وكانت فيمن افتحت كنوز كسرى بن هرمز . ولشن طالت بكم حياة لترىن ما قال النبي أبو القاسم ﷺ : « يخرج منه كفه » ^(٣) يعني ما يبشر به من فرض الغنى ، وقد ان الفقراء .

وقول الرسول ﷺ لعدي : « لشن طالت بك حياة لترىن الرجل يخرج منه كفه من ذهب » الخ ، يدل على أن هذا سيفتحق في عهد قريب ، بحيث يمكن أن يشهده من طالت حياته من الصحابة ، وهذا ما حدث في عهد الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز ، كما سندكره فيما بعد .

وقد تبعت الأحاديث النبوية بكثرة تنبئ بالغنى الذي سيفيض على الأمة

(١) الظعينة : المرأة في المودج ، يعني المرأة المسافرة .

(٢) الدعاء : قطاع الطريق ، وسعوا : وقدوا النار .

(٣) حديث عدي أخرجه البخاري في باب علامات النبوة في الإسلام من كتاب المناقب ، انظر : « عمدة القاري » ج ١٦ ص : ١٣٤ .

فيضاً ، حتى ينعدم بينها من يستحق الصدقة . ولا شك أن النص على ذلك من رسول معصوم لا ينطق عن الهوى ، أمر له دلالته وإيماؤه ، وأثره في دفع المسلمين إلى مطاردة الفقر أملأ في محوه والقضاء عليه . على خلاف ما نصت عليه التوراة من أن الفقر أمر أبدي ، وأن الفقراء لا يفقدون من الأرض^(١) .

ولنسرد بعض النصوص الدالة على محو الفقر من مجتمع المسلمين :

روى البخاري وغيره عن حارثة بن وهب الخزاعي ، قال : سمعت النبي ﷺ ، يقول :

« تصدقوا فإنه يأتي عليكم زمان يمشي الرجل بصدقته فلا يجد من يقبلها يقول الرجل : لو جئت بها بالأمس لقبلتها ، فاما اليوم فلا حاجة لي بها »^(٢) .

وروى أيضاً عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ : « لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم المال فيفيض ، حتى يهم رب المال من يقبل صدقته ، وحتى يعرضه فيقول الذي يعرض عليه : لا أرب لي »^(٣) .

وروى أيضاً عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ قال : « ليأتين على الناس زمان يطوف الرجل فيه بالصدقة من الذهب ، ثم لا يجد أحداً يأخذ منه »^(٤) .

ولم يطل الزمن كثيراً حتى أدرك المسلمون هذا الغنى ، ولم يوجد في مجتمعهم من يستحق الصدقة ، وذلك حين استقر بهم الأمر ، وتهيأ لهم حكم عادل ، وخلافة راشدة ، وذلك في عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه .

روى البيهقي في الدلائل ، عن عمر بن أسيد (ابن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب) قال : إنما ولـي عمر بن عبد العزيز ثلـاثـين شـهـراً ، لا والله ما مـاتـ حتى جـعـلـ الرـجـلـ يـأـتـيـنـاـ بـالـمـالـ الـعـظـيمـ ، فـيـقـوـلـ : إـجـعـلـوـاـ هـذـاـ حـيـثـ تـرـوـنـ فـيـ الـفـقـراءـ ، فـمـاـ يـبـرـحـ حـتـىـ يـرـجـعـ بـمـالـهـ ، يـتـذـكـرـ مـنـ يـضـعـهـ فـيـهـ فـلـاـ يـجـدـهـ ، قـدـ أـغـنـىـ عـمـرـ النـاسـ .

(١) سفر الشنبة : ١٥ : ١٠ ، ١١ .

(٢) أنظر : « فتح الباري » جـ ٣ صـ ١٨١ بـابـ : « الصـدـقـةـ قـبـلـ الرـدـ » مـنـ كـتـابـ « الزـكـاـةـ » .

(٣ ، ٤) أنظر : « فتح الباري » جـ ٣ صـ ١٨١ بـابـ : « الصـدـقـةـ قـبـلـ الرـدـ » مـنـ كـتـابـ « الزـكـاـةـ » .

قال البيهقي بعد رواية هذا الخبر : فيه تصديق ما رويانا من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه . أ. هـ^(١) .

وقال يحيى بن سعيد : « بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات إفريقية ، فاقتضيتها ، وطلبت فقراء نعطيها لهم ، فلم نجد فقيراً ، ولم نجد من يأخذها منا ، فقد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس ، فاشترى بها رقاباً فأعتقهم »^(٢) .

ولم يكن هذا الغنى والرخاء والسعفة في إفريقية وحدها ، كما روى يحيى بن سعد ، بل الذي يبدو من الأخبار الواردة أن الأقاليم الإسلامية كلها كانت في مثل هذا الرغد من العيش .

روى أبو عبيد أن عمر بن عبد العزيز ، كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن - وهو بالعراق - أن أخرج للناس أعطياتهم ، (أي : رواتبهم وخصصاتهم الدورية) ، فكتب إليه عبد الحميد : « إني قد أخرجت للناس أعطياتهم ، وقد بقي في بيت المال مال » ، (فائض في الخزانة) فكتب إليه : « أن انظر كل من أدان في غير سفة ولا سرف ، فاقض عنه » . فكتب إليه : « إني قد قضيت عنهم ، وبقي في بيت المال مال » فكتب : « أن انظر كل بكر ، (أي : عزب) » ليس له مال ، فشاء أن تزوجه فزوجه وأصدق عنه » ، (أي : ادفع صداقه) فكتب إليه : « إني قد زوجت كل من وجدت ، وقد بقي في بيت مال المسلمين مال » فكتب إليه : « أن انظر من كانت عليه جزية ، (أي : خراج) فضعف عن أرضه فأسلفه ما يقوى به على عمل أرضه ، فإنما لا نريدهم لعام ولا عامين »^(٣) .

وهكذا بلغ الرخاء والغنى - في ظل عدل الإسلام - حداً استطاع معه كل ذي حق أن يحصل على حقه من خزانة الدولة بلا تظلم ولا شكوى ، ولا طلب .

واستطاع كل ذي دين أن يجد من مال الدولة ما يوفي منه دينه ، ويسرى ذمته . واستطاع كل عزب أن يجد من بيت مال المسلمين ما يتزوج به وبيني به

(١) أنظر : « عمدة القاري » للعیني ج- ١٦ ص : ١٣٥ .

(٢) « سيرة عمر بن عبد العزيز » لابن عبد الحكم ص : ٥٩ .

(٣) « الأموال » ص : ٢٥٦ .

اسرة . فلما وفيت الحاجات الالزمه والعارضة ، وجه الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز اليه إلى المساهمة بمال الدولة في زيادة الإنتاج ، بمعونة صغار المزارعين من أصحاب الأرض على زراعة أرضهم وتحسينها ، وذلك بتسليفهم من خزانة الدولة ما يقويهم على هذه المهمة . وهذا قبل أن تعرف الدنيا « بنوك التسليف الزراعي » ، بمئات السنين . وقد بين أمير المؤمنين أن حسن استغلاهم لأرضهم ليس قوة لهم فحسب ، بل هو قوة للدولة أيضاً ، وإن على الدولة التي تبحث عن حقها من الضرائب في ثروات المولين أن تذكر واجبها في معونتهم وإمدادهم بما يقوون به على أداء واجباتهم المالية بيسر وانتظام .

ولقد بلغت سعة النعمة ، وكثرة الطيبات ، وتدفق الخيرات على الناس ، مبلغأً عظيماً ، يكفيها في تصور مداه أن والي عمر بن عبد العزيز على البصرة كتب إليه يقول : « إنه قد أصاب الناس من الخير خير ، حتى لقد حشيت أن يطروا » .

فكتب إليه عمر : « إن الله تبارك وتعالى حين أدخل أهل الجنة ، وأهل النار النار ، رضي من أهل الجنة بـأن قالوا : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعَدَنَا﴾^(١) فـمن قـبـلـكـ أـنـ يـحـمـدـواـ اللهـ »^(٢) .

وأسبق من عهد عمر بن عبد العزيز أن بعض الأقاليم التي سعدت بحكم الإسلام وعدله ، في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، أدركت حظاً عظيماً من هذا الغنى الذي عمت بركته أهل الإقليم كافة ، فلم يجد معاذ بن جبل مبعثه رسول الله ﷺ إلى اليمن ، والذي أقره أبو بكر وعمر من بعده على ما كان عليه - أقول : لم يجد معاذ باليمن بعد سنوات قليلة - من حكم الإسلام بها - واحداً يأخذ منه الزكاة ، مما جعله يبعث بها إلى عمر في عاصمة الخلافة ، وحاضرة الدولة الإسلامية بالمدينة .

ولندع أبا عبيد ، يروي لنا هذا الخبر عنمن أنسنه إليه قال : « إن معاذ بن جبل لم يزل بالجندي إذ بعثه رسول الله ﷺ إلى اليمن ، حتى مات النبي ﷺ وأبو بكر ، ثم قدم على عمر ، فرده على ما كان عليه ، فبعث إليه معاذ بثلث صدقة الناس ، فأنكر ذلك عمر ، وقال : لم أبعثك جابياً ولا أخذ جزية ، ولكن بعثتك

(١) سيرة ابن عبد الحكم ، ص : ٥٨ .

(٢) الزمر : ٧٤ .

لتأخذ من أغنياء الناس ، فتردها على فقرائهم ! ! فقال معاذ : ما بعثت اليك بشيء وأنا أجد أحداً يأخذ منه - فلما كان العام الثاني بعث إليه شطر الصدقة (نصفها) فتراجعاً بمثل ذلك - فلما كان العام الثالث بعث إليه بها كلها ، فراجعه عمر بمثل ما راجعه قبل ذلك فقال معاذ : ما وجدت أحداً يأخذ منه شيئاً »^(١) .

الله ما أعظم هذا الخبر وأروعه ! ! هذا الخبر الذي غر عليه في كتابنا ولا نعيه إهتماماً ، لقد أثمر نظام الإسلام ، وعدله في أعوام قليلة هذه الثمرة من الغنى والإكتفاء والإستقرار ، فهل رأت الدنيا مثل ذلك ؟ وهل رأت حاكماً قبل عمر ينكر على واليه أن يرسل إليه المال من الأقاليم إلى العاصمة ؟ ويدرك الوالي أنه لم يبعثه جبائية الضرائب ، وأخذ المكوس الجائزة ، كما كان يفعل الملوك والأباطرة ، وإنما مهمته أن يأخذ المال من أغنياء الأقاليم ، ويرده على فقرائه ، لو لا أن الصحابي الفقيه الجليل معاذ بن جبل ، أقنع أمير المؤمنين عمر ، أن الناس في إقليمه قد أظلمتهم الكفایة والعدل ، وأنه لم يبعث إليه شيء وهو يجد أحداً يأخذ منه ، كيف وهو الذي أمره رسول الله ﷺ حين بعثه : « أن يأخذها من أغنيائهم ، ويردها في فقرائهم » ؟ .

وال المسلمين في كل الأقاليم أمة واحدة ، فإذا استغنى أهل بلد ، وفضل من زكاتهم ما لا حاجة بهم إليه ، وجب أن يُعَانَ أهل بلد آخر ، أو تتصرف به حكومتهم المركزية بما فيه الخير لجماعتهم ودينهم .

تلك بعض الثمرات التي أتت بها تطبيق نظام الإسلام ، حينما تهيأت له الفرصة ، في بعض البلاد وبعض العصور . وإن كان سوء الحظ قد حرم الأمة الإسلامية - إلى حد كبير - من برkat هذه النظم الفرد ، وماذاك إلا لأن أمرهم قد استبد به الظلمة ، وأموالهم قد استحوذ عليها السفهاء ، ودينهم قد أفسده الجهل والإبداع .

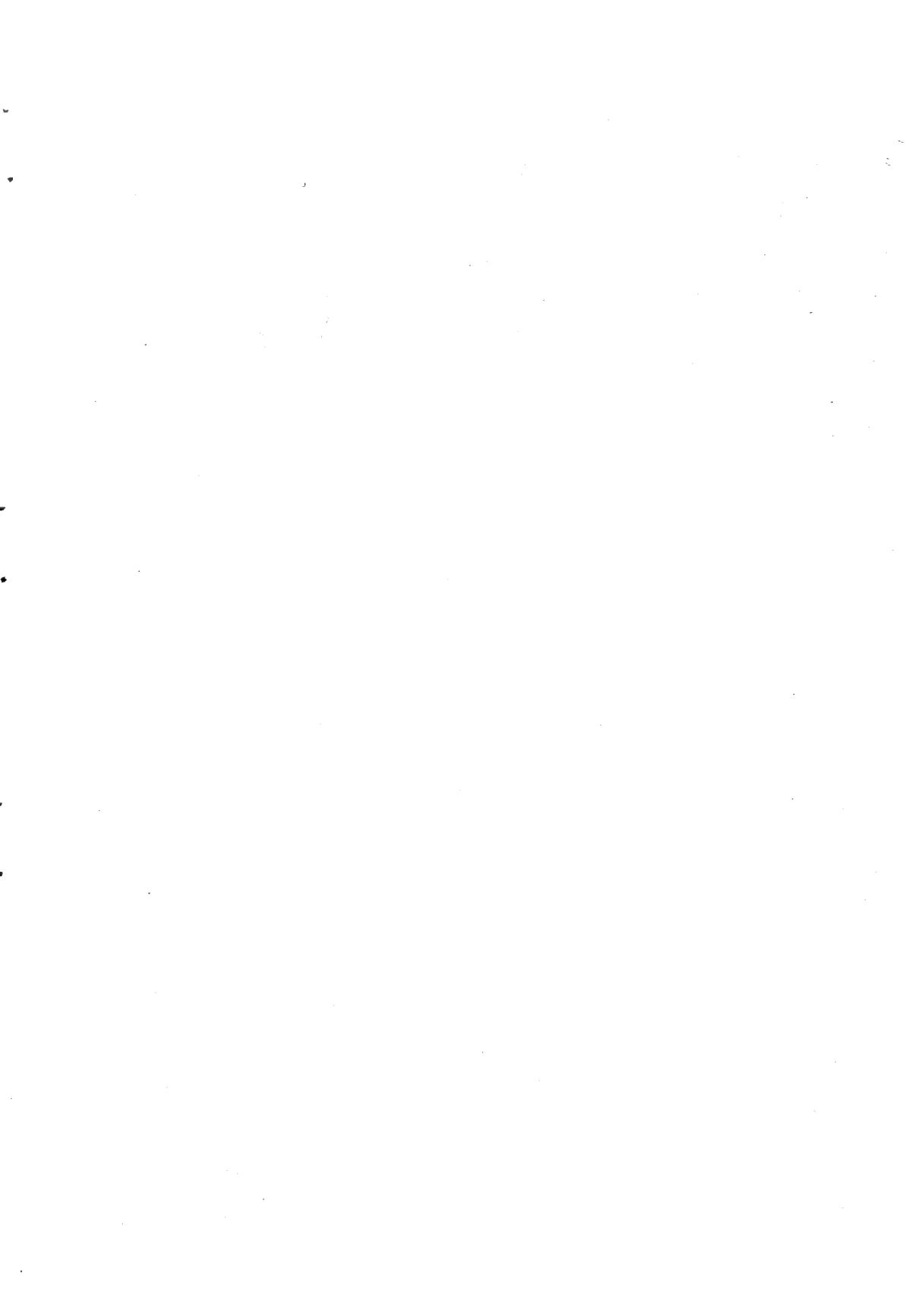
ومن هذه الأمثلة الواقعية نعلم خطأ الذين يظنون الفقر داء لا دواء له ، وبلاه مفروضاً على المجتمعات ، لا خلص منه ونعلم خطأ الذي يحسبون أن تشريع الزكاة في الإسلام « إعتراف رسمي » ، بضرورة وجود الفقر والفقراء في المجتمع الإسلامي .

(١) « الأموال » ص : ٥٩٦ .

كلا ، إن الفقر ليس ضرورة لازب ، وليس أمراً حتمياً في المجتمع المسلم ، وإنما هو أمر طارئ ، يعرض للمجتمع المسلم كما يعرض لكل مجتمع غيره . فلا بد من مواجهة هذا الأمر الواقع أو المتوقع ، بالتشريع والتوصيات الالزمة .

ولكن قد يأتي يوم تنسد فيه مسارات الفقر ، وتتفجر فيه بناءً على الشروط والغنى ، ويسعد الناس بحياة آمنة مطمئنة ، يأتينهم رزقهم فيها رغداً من كل مكان ، وتنقطع أسباب الشكوى ، من العوز والفاقة ، والجوع والخوف ، لما غمر الناس - في الحرية والعدالة الإسلامية - من زيادة الإنتاج ، وعدالة التوزيع ، حتى لا يوجد في المجتمع فقير يستحق الزكاة .

وحينئذ تتجه الزكاة إلى المصادر الأخرى ، من المؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب والغارمين ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل .



محتويات الكتاب

مقدمة

(٣ - ٥)

مواقف الناس أمام مشكلة الفقر

(٧ - ١٢)

الصفحة	الصفحة
٩ (د) موقف الرأسالية	٧ (أ) موقف المقدسين للفقر
..... (هـ) موقف الاشتراكية الماركسيّة ١١	٨ (ب) موقف الجبريين
 (جـ) موقف دعوة الإحسان الفردي ٨

نظرة الإسلام إلى الفقر

(١٣ - ٣٤)

الصفحة	الصفحة
٢١ معنى القناعة والرضا بما قسم الله	١٣ (١) الإسلام ينكر النظرة التقديسية للفقر
٢٤ (جـ) الإسلام ينكر الاقتصار على الإحسان الفردي والصدقات التطوعية	٤ الفقر خطط على العقيدة
٢٧ (دـ) الإسلام ينكر النظرة الرأسالية	١٥ الفقر خطط على الأخلاق والسلوك
٢٩ (هــ) الإسلام ينكر النظرة الماركسيّة	١٦ الفقر خطط على الفكر الإنساني
٣٤ الخلاصة	١٦ الفقر خطط على الأسرة
	١٨ الفقر خطط على المجتمع واستقراره
	١٩ (بـ) الإسلام ينكر النظرة الجبرية للفقر

وسائل الإسلام في معالجة الفقر

الوسيلة الأولى: العمل

(٣٥ - ٥٤)

الوسيلة الثانية : كفالة الموسرين من الأقارب

(٥٥ - ٦٤)

الصفحة	الصفحة
رأي جهور السلف..... ٦٠.....	تأكيد الإسلام لحق القرابة وصلة الرحم..... ٥٥.....
مذهب أبي حنيفة في النفقة على الأقارب..... ٦٠.....	لا معنى لصلة الرحم بغير النفقة على المحتاج..... ٥٧.....
مذهب ابن حنبل..... ٦٠.....	الرسول يحكم بالنفقة للأقارب..... ٥٧.....
شروط وجوب النفقة على القريب..... ٦١.....	هدي الرسول مطابق للقرآن..... ٥٨.....
ماذا تشمل النفقة؟ النفقة على الأقارب من خصائص الإسلام..... ٦٢..... ٦٣.....	حكم عمر وزيد بن ثابت..... ٥٩.....

الوسيلة الثالثة : الزكاة

(٦٥ - ١٠٨)

بيت مال الزكاة..... ٨٦.....	لماذا فرضت الزكاة..... ٦٥.....
(د) من هم الفقراء والمساكين الذين تصرف لهم الزكاة..... ٨٧.....	زكاة الأموال مورد ضخم لعلاج الفقر..... ٦٦.....
المستورون المتغافلون أولى بالزكاة..... ٨٨.....	زكاة الفطر..... ٦٧.....
لاحظ في الزكاة لقوى مكتسب..... ٩٠.....	(أ) مكانة الزكاة في الإسلام..... ٦٩.....
المترغ للعبادة لا يأخذ من الزكاة..... ٩٢.....	(ب) الزكاة حق معلوم..... ٧٥.....
المترغ للعلم يأخذ من الزكاة..... ٩٢.....	(ج) مسؤولية الدولة عن شئون الزكاة..... ٨١.....
كم يعطي الفقير والمسكين من الزكاة..... ٩٣.....	دلالة القرآن..... ٨١.....
المذهب الأول : إعطاء ٩٣.....	السنة النبوية..... ٨٢.....
	فتاوي الصحابة..... ٨٣.....
	من أسرار هذا ال التشريع..... ٨٤.....

الصفحة	الصفحة
أي المذهبين أولى بالاتباع ٩٩	الفقير كفایة العمر ٩٤
مستوى لائق للمعيشة ١٠٠	إذا أعطيتم فأغنوا ٩٥
معونة دائمة منتظمة ١٠١	المذهب الثاني : يعطي كفاية سنة ٩٦
سياسة الإسلام في توزيع مال الزكاة ١٠٣	الزواج من عام الكافية ٩٧
الزكاة أول ضمان اجتماعي في العالم ١٠٦	كتب العلم من الكفاية ٩٨

الوسيلة الرابعة : كفالة الخزانة الإسلامية بمختلف مواردها
(١١٦ - ١٠٩)

الوسيلة الخامسة : إيجاب حقوق غير الزكاة
(١٢٧ - ١١٧)

أدلة من القرآن ١٢٤	ومن هذه الحقوق ١١٧
من السنة ١٢٥	حق الكفایة للفقير
من الآثار ١٢٦	والمسكين ١٢٠
	رأى ابن حزم ١٢٣

الوسيلة السادسة : الصدقات الاختيارية والإحسان
الفردي
(١٣٦ - ١٢٩)

الوقف الخيري ١٣٤

تلخيص
(١٣٨ - ١٣٧)

شرط لا بد منه
(١٤٧ - ١٣٩)

الصفحة	الصفحة
نظام الإسلام كل لا يتجزأ ١٤٣	لا بد من نظام الإسلام ومجتمع الإسلام ١٣٩
الفقراء ليسوا طبقة في الإسلام ١٤٥	الترقيع لا يجدي ١٤٠
كرامة الفقير مصونة ١٤٦	النظام الإسلامي يزيد الإنتاج ويقلل الفقراء ١٤٣

خاتمة
انتصار الإسلام على الفقر
(١٤٩ - ١٥٥)

محتويات الكتاب ١٥٧